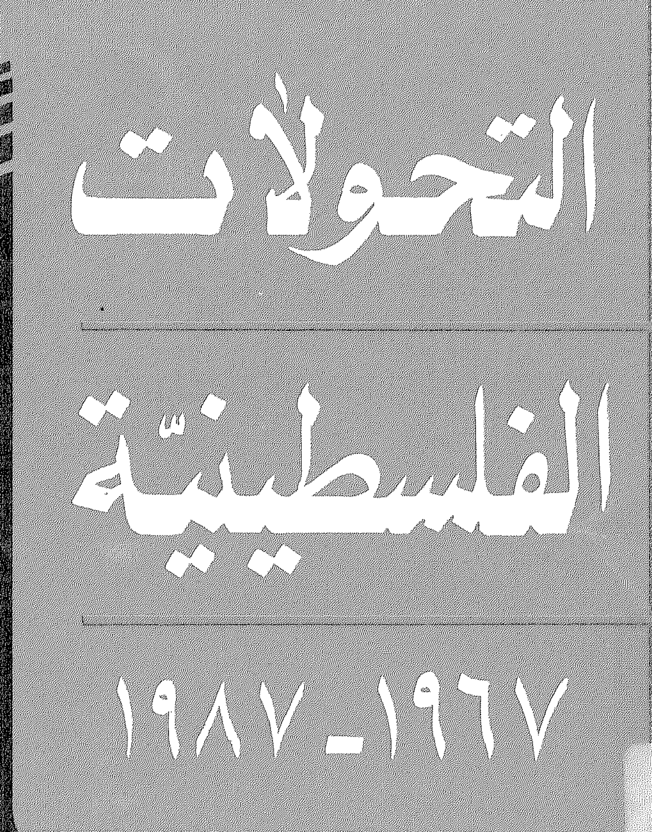

عمر حلمي الغول


التحولات
الفلسطينية
١٩٦٧-١٩٨٧





التحولات الفلسطينية



عمر حلمي الغول

التحوّلات الفلسطينيّة

١٩٦٧-١٩٨٧

الطبعة الأولى ١٩٩٢
عدد النسخ (٢٠٠٠)

تنفيذ دار الوسيم للخدمات الطباعية
دمشق ـ هاتف ٨٨١٠٠٢ ـ ص.ب ٤٩٧٤

الاشراف الفني عوض عمايري

الإهداء

إلى زوجتي وأولادي....
إلى أطفال الشعب العربي الفلسطيني
الذين حرموا طعم الحياة ولذتها
إلى أمل الغد والمستقبل المشرق الآتي يوماً.





أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير لكل من ساهم وحرص على خروج هذا الكتاب إلى النور بالشاكلة والطريقة، التي خرج فيها. وللذين أتاحوا لي الوقت والظروف المناسبة لكتابة مخطوط الكتاب ـ ولأسرتي ـ وللذين راجعوا فصول الكتاب، ولعمال التنضيد والزنك والمطبعة والتجليد، للمدققة والمخرج.

وأخص بالشكر الأستاذ محمد المصري ـ صاحب دار الوسيم للخدمات الطباعية، والشيخ ابراهيم زين الدين ـ صاحب مطابع زين الدين.

عمر حلمي

١٢/١٠/١٩٩٢



مقدمة :

شهد المجتمع الفلسطيني في الفترة الممتدة من ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ جملة من التحولات الهامة وعلى كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسيكولوجية.

وهذه التحولات والتغيرات كانت نتاج تداخل العوامل الذاتية والموضوعية ولقد لعبت دوراً مهماً في اعادة صياغة الكثير من معالم وملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية، كما أسهمت في تطوير المسوغات الفكرية ـ الكفاحية وغيرها من ركائز المجتمع الفلسطيني.

وفي محاولتي الجديدة المتواضعة لقراءة عناصر المرحلة المذكورة آنفاً من التاريخ الفلسطيني، سعيت جُل جهدي أن أقدم صورة مكثفة عما شهدته هذه المرحلة من تفاعل وتحولات بين تجمعات الشعب الفلسطيني كوحدة سياسية، اجتماعية، اقتصادية وثقافية [ولم أقل كوحدة جغرافية للاعتبارات المعروفة والملازمة للمسألة الوطنية الفلسطينية المرتبطة بطبيعة الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني للأرض الفلسطينية]، وبين عناصر العملية الكفاحية الفلسطينية في ثنائيتها العلنية والسرية، وبين سلسلة حلقات ومراحل النضال الوطني الفلسطيني، وأثر كل حالة من الحالات على الأخرى، وأثرها مجتمعة على العملية التحررية ومستقبل النضال الوطني.

ولا أستطيع أن أدّعي، أنني قد تمكنت من الالمام الشامل بكل عناصر التغيير التي حصلت في فترة ٦٧ ـ ١٩٨٧ من خلال قراءتي المكثفة، لأنها مرحلة تمتاز بخصوبة أحداثها وتفاعلاتها المتعددة الجوانب. ولكني سعيت وبذلت جهدي أن أقدم صورة تعكس الواقع الفلسطيني بالقدر الممكن والمتاح.

وتمت معالجة أحداث وتفاعلات هذه المرحلة في ثلاثة فصول، الأول استهدفت فيه تبيان ترابط مراحل الكفاح الفلسطيني في مواجهة الغزوة الصهيونية منذ بداياتها. والتأكيد على أن التاريخ الوطني في سلسلة حلقاته المتتالية شديد الترابط والتماسك ولا تنفصم عراه. وبالتالي لا يمكن قراءة مرحلة من مراحله بشكل مستقل عن المراحل الأخرى، وكأنها جاءت من فراغ، وتعمل بعناصر مستقلة وفي زمن خاص بها، فهذا المنطق أثبت فشله بحكم ميتافيزيقيته واستهدافاته السياسية وأبرزها عزل مراحل النضال الوطني عن بعضها البعض، ليصل إلى نتيجة مفادها اغلاق ملف كل المراحل السابقة، والتعامل مع ما هو قائم من أحداث راهنة فقط.

ولعل خطورة هذا المنطق بادية للعيان، وتكمن في طي صفحات القضية الوطنية صفحة تلو

الأخرى، وفي أحسن الأحوال التعامل معها بالمفرق وليس كقضية وطنية تحررية لها جذورها وعناصرها المختلفة.

وحاولت في الفصل الثاني الذي جاء بعنوان «سياسة الاحتلال الصهيوني تجاه الضفة والقطاع» أن أرصد كل عمليات المصادرة للأرض والثروات الطبيعية الفلسطينية، والقوانين والاجراءات التي سنتها واتبعتها سلطات الاحتلال لتحقيق هدف التوسع. وكذلك كل عمليات التبديد والقتل والتنكيل والقمع والتدمير للانسان والعمران والاقتصاد والثقافة الوطنية. واثر كل هذه العمليات على تطور النضال الوطني الفلسطيني، لا سيما وأنّ شراسة وبشاعة عمليات الارهاب الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها أسهمت مباشرة في تعمق أشكال وأساليب الكفاح ضد الصهاينة، ونقلت نضال المواطنين الفلسطينيين من العفوية والارتجال إلى مستوى أرقى يتسم بالوعي والتخطيط. وهذا أسهم في نقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى درجات متقدمة من المواجهة مع العدو الصهيوني وعلى كل الصعد السياسية والاقتصادية والكفاحية والتنظيمية والثقافية.

وفي الفصل الثالث والأخير «الفرادة في ديالكتيك العلاقة الفلسطينية ـ الفلسطينية» عملت على ملامسة التأثير المباشر وغير المباشر لتطور العملية الكفاحية الفلسطينية في جوانبها المختلفة، واثر كل حدث من الأحداث في مجرى النضال الوطني، وبالتالي أثره في الجماهير والمؤسسات والفصائل الوطنية.

وحاولت أن اتتبع سياق تطور العملية الكفاحية الفلسطينية وانتقالها من مرحلة دنيا إلى مراحل أعلى وذلك بالشواهد والأحداث. كما لامست في هذا الفصل فرادة العلاقة الديالكتيكية بين التجمعات الفلسطينية المختلفة، أي كيفية تكافل الداخل والخارج الفلسطيني، واثر كل منهما على الآخر سلباً وايجاباً.

ويمكنني أن أخلص إلى القول، بان المرحلة المحددة، التي سلطت الضوء عليها (٦٧ ـ ٨٧)، بانها مرحلة غنية ومشبعة بالأحداث ومفاعيلها في حياة الشعب العربي الفلسطيني. وأسهمت بدور رئيسي في تطوير الشخصية الوطنية الفلسطينية.

وإذا جاز لنا توصيف ماهية هذه المرحلة، لامكننا من التأكيد، بأنها باتت تعتبر في التاريخ الوطني الفلسطيني، مرحلة تأسيس وتهيئة ومخاض لثورة كانون الشعبية المجيدة (الانتفاضة)، كونها (المرحلة) أرست المقدمات الذاتية والموضوعية للحدث الفلسطيني الأهم (الانتفاضة) خلال الخمسين عاماً المنصرمة، أي منذ الثورة الكبرى في فلسطين عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ .

ولا يعني هذا الاستخلاص انكار أهمية الثورة الفلسطينية المعاصرة، أو تهميش دورها ومكانتها في التاريخ الوطني الفلسطيني. لأنه لو لا الثورة الفلسطينية، التي اندلعت شرارتها الأولى في العام ١٩٦٥ ، لما أمكن للانتفاضة الشعبية أن تحدث بالشاكلة والطريقة التي حصلت فيها. أي أن الانتفاضة الباسلة التي أشعلت شمعتها الأولى في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ جاءت كتتويج نوعي لمفاعيل ومراكمة العملية الكفاحية الفلسطينية المعاصرة.

كما أنها (الانتفاضة) تعتبر حلقة هامة ونوعية في سلسلة تطور الثورة الفلسطينية المعاصرة، وليست بديلة أو مستقلة عنها. ولا تلغي هذه الحقيقة أي تشوهات أو سلبيات لحقت بها (الانتفاضة) حتى ولو هُزمت: لأن أهميتها ونوعيتها تتجلى في ما مثلته في العملية الكفاحية الفلطسينية وبديهي التأكيد، ان الانجازات والاخفاقات، التي حققتها وحدثت في زمن الثورة الفلسطينية المعاصرة، أسهمت بدور مباشر في وصول الجماهير الفلسطينية في الضفة والقدس والقطاع إلى بلوغ حالة نوعية في كفاحها ضد المحتلين الصهاينة، تمثلت بالانتفاضة الشعبية المجيدة.

بالمحصلة أود أن أؤكد، أن قيمة هذا الكتاب تكمن في تقديم صورة عامة عن سياق تطور القضية الفلسطينية بشكل رئيسي خلال مرحلة ٦٧ ـ ١٩٨٧ .

آمل أن أكون قد نجحت في تقديم هذه الصورة بالشاكلة والطريقة المناسبة، والتي تخدم وتساعد القارىء والباحث على حد سواء في بلوغ مراميهم المختلفة.

اضافة لا بد منها حول عنوان الكتاب:

يعود اختياري لهذا العنوان لأكثر من اعتبار، أولها تقديم عنوان مختصر ومعبّر عن مضمون الكتاب، وثانيها، لأن الكتاب عالج موضوع التحولات على أكثر من مستوىً وصعيد ـ السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والسيكولوجي ـ لذا وتكثيفاً لهذه التحولات. اخترت العنوان المدوّن على الغلاف.



الفصل الأول

قراءة في أوراق التاريخ الفلسطيني



المدخل التاريخي: المرحلة الأولى ١٨٨٢ - ١٩٤٨

ليس المقصود في العرض المكثف لتاريخ الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، وخاصة منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى حاضر اللحظة السياسية ، سوى وضع الحاضنة التاريخية للصراع أمام القارىء . ومن زاوية أخرى ، حتى لا يبدو الحديث عن راهن الصراع وكأنه مقطوع الجذور عن منطلق وأساس التناقض التناحري الدائر منذ ما يزيد عن قرن من الزمن .

وتعميقاً لروح هذه الفكرة ، فلا بأس من إلقاء نظرة خاطفة على علاقة اليهود بفلسطين قبل الميلاد ، حتى تبدو الصورة جلية تماماً .

لقد أكد علماء التاريخ جميعاً ، تقريباً ، على ان العبرانيين كانوا « احد الشعوب السامية التي عبرت النهرين واستوطنت في فلسطين قبل الميلاد ، وكان قد سبقهم إلى سكناها الكنعانيون . وفيما بعد وفاة الملك سليمان انقسمت الدولة العبرية إلى مملكتين هما يهودا والسامرة . ولقد سقطت السامرة في أيدي البابليين عام ٧٢٢ قبل الميلاد ، وسقطت يهودا بأيدي نبوخذ نصر في عام ٥٨٧ قبل الميلاد . وقضى الرومان على آخر دولة يهودية في فلسطين عام ٦٣ قبل الميلاد عندما استولى بومبيوس على اورشليم وطرد سكانها اليهود وشتتهم . ومنذ ذلك التاريخ اختلط العبرانيون بغيرهم من الشعوب »(١)

وفي العصر الحديث ، وخاصة بعد وصول الرأسمالية في تطورها إلى اعلى مراحلها ، مرحلة الامبريالية في الربع الاخير من القرن الماضي ، ونتيجة اشتداد الصراع بين الدول الامبريالية على تقاسم العالم ، وبحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لفلسطين ، كونها « . . .تقع على مقربة من حلقة هامة للغاية من حلقات المواصلات العالمية ، عنينا بها قناة السويس . . . . وعبر فلسطين كانت تمر الخطوط الجوية الرئيسية من أوروبا إلى جنوبي شرقي آسيا والشرق الاقصى ، وكذلك الطرق البرية التي تربط ساحل البحر الابيض المتوسط بالخليج العربي »(٢)اولت الدول الامبريالية فلسطين موقعاً خاصاً من الاهتمام ، ليس لهذا فحسب ، بل لأنها تشكل ايضاً قلب المنطقة العربية بثرواتها الطبيعية والبشرية . ولم يبتدىء الاهتمام بفلسطين في نهايات القرن التاسع عشر ، بل اوليت فلسطين الاهتمام قبل ذلك التاريخ بكثير . وتحديداً في ٢٠ نيسان [ابريل] ١٧٩٩ ،[حينها] أصدر نابليون بونابرت قائد الحملة الفرنسية التي احتلت مصر نداء إلى اليهود « **ورثة ارض اسرائيل الشرعيين دعاهم فيه إلى النهوض والالتفاف حول علمه ، من اجل اعادة دولتهم في ارض الاجداد(٣) . وكان نابليون يستهدف ايجاد موطىء قدم استعماري في تلك الارض ، ولو عبر اليهود ، من خلال الضرب على وتر حساس بالنسبة لهم خصوصاً المتدينون**

منهم . ولكن « انتهى هذا المشروع بهزيمة نابليون على أسوار عكا ومن ثم انسحابه من شرق المتوسط ، بعد التطورات الداخلية في فرنسا . . » .(٤)

واذا كان الدور الفرنسي الخالص باء بالفشل ، فان الدور البريطاني لم يكن كذلك ، حيث ازداد اهتمام بريطانيا بفلسطين بعد احتلال مصر عام ١٨٨٢ ، « . . . مما جعلها [فلسطين] هدفاً لاطماع بريطانيا الامبريالية ، بحجة حماية قناة السويس من جهة ، وحماية طرق مواصلاتها إلى الهند من جهة آخرى » .(٥)

ويمكن القول ، انه ترافق مع الاهتمام البريطاني مرحلة جديدة [الاولى] من الاستيطان اليهودي في فلسطين ، التي تميزت انذاك بالاستيطان البطيء ، « وحسب المعطيات كانت هناك ٦ مستوطنات يعمل فيها ٤٠٠ فلاح على ٢٥ الف دونم في عام ١٨٨٢ » .(٦)

وأخذت فكرة استثمار اليهود في مشروع كولونيالي استيطاني ابعاداً اكثر وضوحاً عند هرتزل ، إذ رأى « ان فكرة دينية رجعية ، كشعب الله المختار ، الضاربة عميقاً في التراث التوراتي اليهودي ، نفض عنها الغبار بعد ان وجدت رافعة تاريخية جديدة في العنصرية الالمانية التي مثلها دوهرنج واضرابه من القائلين بتفوق العرق الجرماني وسيسل رودس وغيره من القائلين بتفوق العرق الانجلو - ساكسوني »(٧) ، يمكن أن تشكل أساساً لهذا المشروع .

هذا فضلاً عن ، ان فكرة الاستعمار الاستيطاني بحد ذاتها أخذت بعداً اكثر سطوعاً وملموسية ، حينما رد سيسل رودس « على صرخات العاطلين عن العمل في بريطانيا : الخبز ، الخبز ، » « . . .إن الفكرة التي أصبو إليها هي حل المسألة الاجتماعية أعني : لكي تنقذ أربعين مليوناً من سكان المملكة المتحدة من حرب أهلية مهلكة ينبغي علينا نحن الساسة طلاب المستعمرات ان نستولي على أراض جديدة لنرسل اليها فائض السكان ولنقتني ميادين جديدة لتصريف البضائع التي تنتجها المصانع والمناجم. . . » ، وخلص للقول « فاذا كنتم لا تريدون الحرب الاهلية ينبغي عليكم ان تصبحوا امبرياليين » .(٨)

على إثر ذلك ، قام هرتزل بصياغة « مؤلفة » دولة اليهود . « وفي كل حرف منه استلهم ليس افكار رودس وتجربته فحسب ، بل جملة الافكار ووجهات النظر العنصرية التي حفلت بها اوروبا لنصف عقد خلا إلى الوراء » .(٩)

ومما جاء في كتاب تيو دور هرتزل : « اننا نحن اليهود عندما ننحدر نصبح من البروليتاريا الثورية ونصبح خداماً للجماعات الثورية لكن عندما ننهض ونرتفع ترتفع معنا قوة المال الرهيبة » .(١٠) هنا حدد زعيم الصهيونية الاول موقع الدولة المنوي اقامتها ، على اعتبار انها جزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي .

وفي الاطار الايديولوجي ذهب هرتزل بعيداً في وضوحه ، حينما وصف « . . انتقاله من معسكر انصار الانعتاق والاندماج إلى انصار الانعزالية الطائفية كتب انه اكتشف » « ان اللاسامية وهي قوة غير واعية وشديدة المراس بين الجماهير لن تضر اليهود » وانما هي « حركة مفيدة لتطوير الخلق اليهودي » .(١١)

وهنا يتجلى رفض القيادة الصهيونية اندماج اليهود بين ظهرانية شعوبهم ، في حين ان ذلك الامر كان ممكنا وسهلا ، وهذا ما يعترف به جاكوب كلا تزكين (. . .) ، احد زعماء الحركة الصهيونية ، عندما قال : « انني أعتقد ان الاندماج الكلي لشعبنا ممكن . ان الاندماج يسري بسرعة اعظم ابداً بين

قطاعات شعبنا وان تأثيره يصبح ابداً اكثر عمقاً » .(١٢)

وبناء على ما تقدم ، أخذت قيادة الحركة الصهيونية رسمياً على عاتقها تنفيذ مشروع « اقامة الدولة » بعد انفضاض المؤتمر الصهيوني الاول في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ ، واجرت الاتصالات المكثفة مع زعماء الدول الامبريالية كافة ؛ عارضة خدماتها « الجليلة » في تأمين نهب المنطقة العربية في حال قيام مشروعهم الكولونيالي ؛ ومما لا شك فيه ان ملوك المال من اليهود في كل من بريطانيا وفرنسا وامريكا والمانيا وغيرها من الدول ؛ امثال روتشيلد وروكفلر . . . الخ لعبوا دوراً حاسماً في اشادة « الصرح » الصهيوني على الارض الفلسطينية ؛ وبدا دورهم جلياً في الاعلان البريطاني الرسمي عن « اقامة الوطن القومي لليهود » في فلسطين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ ، حيث أعلن وزير خارجية بريطانيا انذاك ، بلفور ، عن ذلك من خلال الرسالة التي وجهها إلى اللورد روتشيلد الصهيوني البريطاني ، والتي جاء فيها « ان حكومة جلالة الملك ، تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . . . »(١٣)

وتؤكد الوثائق ان الاعلان عن وعد بلفور لم يكن ممكناً قبل حصول بريطانيا على موافقة الدول الامبريالية المختلفة ، فرنسا ، المانيا ، امريكا ، وحتى روسيا القيصرية . ففي سبتمبر (أيلول) ١٩١٧ اطلع وزير خارجية بريطانيا بلفور مجلس الوزراء على ان الرئيس الامريكي المطلع على المشروعات الخاصة بفلسطين قد « نظر إلى الحركة الصهيونية نظرة في غاية الرضا » . كما اخبرهم « ان الحكومة الالمانية تسعى بكل الوسائل لكسب عطف الصهاينة » .(١٤)

ولمزيد من تبيان الدور الاساسي للدول الامبريالية كافة ، وبريطانيا وامريكا خاصة ، في قيام دولة الصهاينة ، لا بد من بعض الاضافات بشأن كيفية اتمام الاعلان عن وعد بلفور ؛ الذي وضعت مسودته « . . . بعد مباحثات جرت بين بلفور وبرانديس [احد زعماء الصهيونية في أمريكا ، وكان مستشاراً شخصياً وصديقاً للرئيس الامريكي ويلسون] . وكانت المسودة ، كما اتضح فيها بعد ، قد وضعت لا في وزارة الخارجية البريطانية ، وانما من قبل اللجنة السياسية التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية . ولم يصدر تصريح بلفور الا بعد مراجعات عديدة استغرقت الصيف كله فيما بين بريطانيا والولايات المتحدة » .(١٥)

وعلى الرغم من ان الرئيس الامريكي ويلسون اعطى موافقته سراً في تشرين الأول (اكتوبر ١٩١٧)، بحيث لم تعلم بها حتى وزارة الخارجية الامريكية . ومع ذلك نجحت الصهيونية الامريكية في ان تجعل ويلسون يصرح في آب (اغسطس) ١٩١٨ بقوله : « اعتقد ان الامم الحليفة قررت وضع حجر الاساس للدولة اليهودية في فلسطين بتأييد تام من حكومتنا وشعبنا » . وهكذا لم يكتف ويلسون عندئذ بفكرة (الوطن القومي) لليهود كما جاء في تصريح بلفور وانما اقر منذئذ فكرة (الدولة اليهودية) في فلسطين » .(١٦)

وامعاناً في المؤامرة ضد الشعب العربي الفلسطيني ، لم تكتف الحكومة البريطانية باعلانها وعد بلفور ، وانما اتخذت خطوات اكثر عمقاً تجاه المشروع الصهيوني ، حينما اعطت مع الدول الامبريالية الاخرى تشريعاً قانونياً في صك الانتداب المتعلق بفلسطين والمقر في ٢٤ تموز / يوليو ١٩٢٢ من قبل مجلس جمعية عصبة الامم للوكالة اليهودية ، الذي جاء في مادته الرابعة ما يلي : « يعترف بوكالة يهودية

صالحة كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لادارة فلسطين ، والتعاون مع هذه الادارة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي وفي مصالح السكان اليهود في فلسطين ، وكذلك المعاونة والمساهمة في تطوير البلاد تحت سيطرة حكومتها دائماً » .(١٧)

وبناء عليه ، تكون بريطانيا ضمنت مع الدول الامبريالية « ... للمهاجرين اليهود الجنسية الفلسطينية ، ومنحت الهيئات الصهيونية مختلف الامتيازات »(١٨) ، وبالتالي أمنت كل مقومات الرعاية لنمو وتبلور المشروع الصهيوني الاستيطاني الاجلائي الكولونيالي ، على حساب الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه السياسية والاقتصادية والتاريخية .

وما إن جاءت نهاية العام ١٩٤٧ ، حتى اعلنت شهادة الميلاد للدولة الصهيونية ، حينما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأقرت ، القرار ١٨١ الداعي إلى تقسيم فلسطين العربية إلى دولتين ، دولة يهودية وأخرى فلسطينية عربية ، بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٤٧ .

ولم يكن ذلك ممكنا لولا الضغوط المكثفة التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية على العديد من الدول من اجل التصويت لصالح قرار التقسيم .

وفي ايار (مايو) ١٩٤٨ اعلن ديفيد بن غوريون « استقلال ! » الدولة العبرية ، وبذلك تكون الستارة اسدلت على الفصل الأول ، والاساسي من مسرحية المؤامرة التي استهدفت الشعب والارض الفلسطينية ، وكان من نتائج هذه المرحلة التالي :

١ . قيام الدولة الصهيونية رسمياً في ايار (مايو) ١٩٤٨ ، وتثبيتها في الجغرافية السياسية للمنطقة والعالم . وبلغت المساحة التي قامت عليها اسرائيل بموجب خطوط الهدنة عام ١٩٤٩ ، ٢٠,٠٠٠ الفاً و ٧٧٠ كم٢ ، اي ٧٦,٨ بالمائة من مساحة فلسطين .(١٩)

٢ . جذب خليط من المهاجرين من مختلف انحاء العالم بلغ عدده [حتى] السنوات الاربعة الاولى لقيام الدولة ٦٧٦,٠٠٠ نسمة (١٩٤٨ - ١٩٥١)(٢٠) وبذلك جرى توفير العنصر البشري للدولة الجديدة ، الذي تشكل قوة الدفاع عنها ، واداة جذب لمستوطنين جدد ، وبطبيعة الحال اداة انتاج قبل ذلك . الأمر الذي يدلل على اساسية العامل البشري (الهجرة) للكيان الصهيوني .

٣ . بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين ارغموا على الرحيل عن وطنهم الأم فلسطين بين « ٧٥٠ الف نسمة إلى ٧٧٠ الف نسمة »(٢١) هذا فضلاً عن السيطرة على الممتلكات الفردية العربية ، وهي « متعددة ومتنوعة ، ويمكن تلخيصها بالعناوين الرئيسية التالية :

أ - المساكن ، ب - المباني : المصانع والمكاتب والمحال التجارية والفنادق والمطاعم . . . الخ ، ج - تجهيزات المصانع والمشاغل ومحال التصليح والصيانة والحرف اليدوية ، د - وسائل النقل والمواصلات ، ه - الاثاث والامتعة الشخصية ، المواشي والدواجن ، و - حسابات البنوك والأمانات ، ع - الاراضي ، ل - المخزون السلعي ، ستوكات البضائع على أنواعها ، ي - تجهيزات المكاتب . بلغ التقدير الاجمالي للممتلكات الفردية سنة ١٩٤٨ ، ٧٥٦,٧٠٠ مليون جنيه استرليني » .(٢٢)

٤ . جرى تأمين القاعدة المادية التكتيكية لتطور الدولة الجديدة ، حيث تشير المعلومات المتوفرة والمتعلقة بالعام ١٩٥٠ ان حجم الطاقة الكهربائية المستهلكة في الصناعة بلغ « ١٤١ مليون كيلووات » . (٢٣)

٥ . تم تأمين تدفق المساعدات من المراكز الامبريالية الثلاث والمنظمة الصهيونية العالمية : حيث بلغ حجم الرساميل المالية التي وصلت للتجمع الصهيوني في فلسطين حتى العام ١٩٤٨ « حوالي ٢٠٠ مليون جنيه استرليني . . . » . (٢٤) بالاضافة لما تدفق من رساميل على شكل تعويضات من المانيا بعد ذلك ، ساهمت مساهمة مباشرة في تطوير القاعدة المادية التكتيكية للدولة العبرية ، رافق ذلك المساعدات الامبريالية الاخرى .

٦ . شكلت الدولة الصهيونية الجديدة عصا غليظة ، واداة للقوى الامبريالية عموماً والمركز الامبريالي الاول الامريكي خصوصاً في المنطقة . ولم يكن ممكنا انذاك ان تكون هذه الدولة اكثر من اداة (اي ليست شريكا) ، ارتباطاً بعوامل الولادة والقدرات المحدودة للدولة .

٧ . رغم ان الدولة العبرية تجاوزت الحدود المحددة لها في قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧ بما يقارب ال ٢٢٪ . لكن هذه الزيادة لم تسد النهم والجشع الصهيوني ، الامر الذي دفعهم لإبقاء باب حدود الدولة الجديدة مفتوحاً من اجل توسيعها لاحقاً ، حسب المخطط التوسعي الصهيوني . وهذا ما يؤكده الاعلان عن « **تأسيس دولة اسرائيل** » المعروف شعبياً وبشكل خاطيء ب « **اعلان استقلال اسرائيل** » الذي « لا يعلن دولة اسرائيل دولة مستقلة ، ولا يعلن اسرائيل كدولة ذات سيادة ، بل يعلن اسرائيل كدولة يهودية » . (٢٥)

المرحلة الثانية ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ :

هذا هو الوجه الاول من المؤامرة التي جرت على الأرض الفلسطينية الذي يبين حقيقة وتجليات الدور الامبريالي في تأمين كل مقومات الحياة والاستمرار والتطور للتشروع الكولونيالي الصهيوني ـ متعدد الجنسيات ـ كما يبين حقيقة الكيان الصهيوني وجوهره العدواني التوسعي والفاشي .

لكن الصورة والمعادلة تظل ناقصة دون رؤية الوجه الاخر ، نضالات الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة هذه الهجمة .

ومن الانصاف التاكيد ، ان النضالات الوطنية الفلسطينية تزامنت مع بدايات الغزوة الصهيونية الجديدة ، التي بدأت مع نهايات القرن التاسع عشر . والحقائق المادية التي دونها التاريخ ، تشير إلى ان الاحتكاكات العربية رافقت البدايات الاولى لحركة الاستيطان ، وإن لم تأخذ طابعاً عاماً انذاك ، اضافة الى تدني شكل واسلوب المواجهة .

وهذا ما اعترفت به المصادر اليهودية ، بأن الاستيطان الصهيوني اثار « اول موجة من المخاوف

والاحتجاجات التي دلت على بداية مقاومة الشعب العربي للمشروع الصهيوني في فلسطين » . كما اعترفت بوجود « احتكاكات واصطدمات منذ البداية » . ويؤكد السبرج . . . انه « في ايام الهجرة الاولى (١٨٨٢ - ١٩٠٣) سمعنا عن اعتداءات عربية على المستوطنين (اليهود) ، وعن خلافات بينهم (أي بين العرب واليهود) » .(٢٦)

ولم يتوقف الأمر عند حدود ذلك ، بل تمكن الفلسطينيون العرب ، نتيجة ازدياد نضالاتهم ومهاجمتهم للمستوطنيين اليهود ، وخاصة عندما « هاجم الفلاحون العرب [١٨٨٦] المطرودون من الخضيرة . وبتاح تكفا (ملبس) قراهم المغتصبة [تمكنوا من ارغام الحكومة العثمانية] . في استصدار تشريعات من الباب العالي بإلغاء بعض صفقات بيع الأراضي لليهود في فلسطين(٢٧) » . هذا فضلاً عن أن « هذه الاصطدامات [دفعت] الحكومة العثمانية ، منذ عام ١٨٨٧ ، إلى فرض قيود على هجرة المستوطنين اليهود(٢٨) » .

وخطت أشكال النضال الجنينية الأولى خطوة جديدة في سلّم المواجهة حينما « قام سنة ١٨٩٠ ، وفد من وجهاء القدس ، بالاحتجاج على المتصرف رشاد باشا لأنه تحيز لليهود . . . .

هذا وعاد وجهاء القدس في ٢٤ - ٦ - ١٨٩١ فأرسلوا احتجاجاً إلى الصدر الأعظم في الأستانة طالبوا فيه « بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين ، وتحريم استملاكهم للأراضي فيها » .(٢٩)

ومع ادراك الجماهير الفلسطينية ، إن صيغة الاحتجاجات للأستانة لم تعد تجدي ، وعلى إثر بدء تدفق موجة الهجرة اليهودية الثانية أعوام ١٩٠٤ - ١٩١٤ ، وظهور مبدئي « العمل العبري » و« احتلال العمل » الصهيونيين إلى حيز التطبيق في أرض الواقع ، اشتدت مقاومة الجماهير الفلسطينية ، مما دفعها للانتقال خطوة جديدة إلى الأمام في عملية المواجهة .

« ويؤكد موفد صحيفة الأهرام القاهرية (تشرين الأول « اكتوبر » ١٩٠٩) أن جماهير الشعب في فلسطين كانت قلقة حيال الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية المتدفقة . وفي نفس الشهر تم تشكيل منظمة محلية لمنع بيع الأراضي لليهود . كما نشطت ، في عام ١٩١٠ ، الدعوة لمقاطعة البضائع اليهودية كرد على تطبيق شعار (احتلال العمل) . »(٣٠)

هذه ملامح من البدايات ، من النضالات الأولى للفلسطينيين في مواجهة الغزوة الصهيونية الاستيطانية ، كان الهدف من التوسع قليلاً في معطياتها ، التأكيد على أن **حركة النضال الوطني الفلسطيني لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه المشروع الصهيوني ، وإنما تصدت له باكراً** وضمن امكاناتها وقدراتها المتاحة آنذاك وبوعيها الجنيني العفوي ؛ وارتقى هذا النضال تدريجياً ، وتجاوز مرحلة العفوية ، واتخذ أشكالاً وأساليب عدة في التعبير عن رفضه ومقاومته للمشروع الصهيوني الكولونيالي وحلفائه الامبرياليين وخاصة الانتداب البريطاني . واتسمت المحطات النضالية التي سجلها الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني بالتالي :

١ - اتخذ الطابع الوطني في البداية شكل الجمعيات الطائفية والعائلية (الحمولة) ، وهو انعكاس لتطور القوى المنتجة وطابع علاقات الانتاج التي كانت سائدة آنذاك في فلسطين ، وتتميز بسيادة علاقات الانتاج الاقطاعية [الأبوية ، البطريركية] . التي كست الحركة الوطنية بملامحها وسماتها الايديولوجية - السياسية .

ومن البديهي القول ، إن معالم الحركة الوطنية الفلسطينية أخذت في التبلور نتيجة مقاومتها وعد بلفور المشؤوم ، ورفض بريطانيا استقلال فلسطين ، واتضح هيكلها الأولي مع مطلع « عام ١٩١٩ . . حينما عقدت الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية مؤتمرها الأول في القدس »(٣١) . ويطلق عليه اسم « المؤتمر العربي » ، والذي جرى التأكيد فيه على عروبة فلسطين وارتباطها العميق بروابط القومية مع محيطها العربي .

فضلاً عن ذلك ، قام العرب آنذاك بتشكيل الجمعيات الفدائية ذات الطابع السري ، وهو ما أكدته « التقارير إلى دوائر الاستخبارات الصهيونية عن اجتماع للجمعية (الفدائية) حضره في السابع من آب سنة ١٩١٩ م ، ١٦٢ عضواً . . . . . للإعداد للثورة . »(٣٢)

٢ ـ هبة القدس في موسم النبي موسى في ٣١ آذار / (مارس) ١٩٢٠ ، والتي كان من نتائجها : قتل العرب خمسة من اليهود وجرحوا مائتين وأحد عشر ، واستشهد من العرب أربعة وجرح واحد وعشرون ، وهاجم العرب أحياء المدينة اليهودية وانتشرت الاضطرابات في أكثر من مكان في فلسطين ، » .(٣٣)

هذا بالإضافة إلى مظاهرات الطلبة العرب في القدس في الذكرى الثالثة لوعد بلفور في تشرين الثاني / (نوفمبر) ١٩٢٠ .

٣ ـ انتفاضة ١٩٢١ في الأول من أيار / (مايو) [عيد العمال العالمي] ، وشملت مدن يافا ، اللد ، الرملة والمجدل « واستمرت هذه الثورة اسبوعاً كاملاً فكانت أعظم من ثورة القدس وأوسع نطاقاً . وسقط فيها المئات من الشهداء والجرحى العرب ، وقتل وجرح أكثر من ٥٥٠ يهودياً وجندياً بريطانياً »(٣٤) .

٤ ـ اضرابات المدن الكبرى السورية والفلسطينية احتجاجاً على الانتداب في ١٣ و١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ .

٥ ـ في الفترة الممتدة بين ١٩١٩ و١٩٢٨ عقدت الحركة الوطنية عدداً من المؤتمرات :

- المؤتمر الثاني في يافا في شباط ١٩٢٠ م .
- المؤتمر الثالث في حيفا في آذار ١٩٢١ م .
- المؤتمر الرابع في القدس في حزيران سنة ١٩٢١ م .
- المؤتمر الخامس في نابلس ـ آب سنة ١٩٢٢ م .
- المؤتمر السادس في يافا ـ تشرين الأول سنة ١٩٢٥ م
- المؤتمر السابع في القدس . تموز سنة ١٩٢٨ م .(٣٥)

ولا تختلف أهداف هذه المؤتمرات عن الأهداف التي أعلنها المؤتمر الأول في القدس .

وتتسم هذه المرحلة من ١٩٢٢ ـ إلى بدايات ١٩٢٩ بشيء من الركود ، لكن ذلك لا يعني أنه لم تحدث مصادمات مع المستوطنين الصهاينة ، بل العكس صحيح ، ولكنها محدودة قياساً بعقد الثلاثينات .

٦ ـ انتفاضة البراق الكبيرة . ٢٣ آب (أغسطس) ١٩٢٩ . وهذه الهبة كانت تتميز بزخم نضالي أعلى من سابقاتها من الهبات والمصادمات ، اضافة إلى أنها « امتدت إلى سائر أنحاء فلسطين وبصورة

وخاصة إلى الخليل وصفد ومنطقة طولكرم واستمرت اسبوعاً كاملاً ، سقط خلالها أكثر من ٢٠٠ شهيد عربي ، وجرح ضعف هذا العدد ، وهلك من الانكليز واليهود وجرح عدد كبير ، وكان معظم الاصابات التي نزلت بالعرب برصاص القوات البريطانية »(٣٦) .

٧ ـ **انتفاضة ١٩٣٣** ، وتميزت بزيادة حجم المشاركة الجماهيرية ضد المشروع الصهيوني وسياسة الانتداب التمييزية لصالح الصهاينة ، وبتعبير أدق كانت . فلسطين كلها مضربة دون استثناء .

٨ ـ **ثورة الشيخ الجليل عز الدين القسام** في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٣٥ ، والتي امتازت بالانتقال من العفوية إلى التنظيم ، وشكلت الأساس المادي الصلب **للثورة الكبرى ١٩٣٦ - ١٩٣٩** والتي تميزت بمشاركة كل فئات وشرائح وطبقات الشعب الوطنية ، وتشكلت فيها **اللجان القومية** على مستوى المدن والقرى ، وسجلت أعلى روح كفاحية عرفها الشعب الفلسطيني على مدار الخمسين عاماً التي سبقت هذه الثورة ، **ودونت في صفحات التاريخ العالمي التحرري أكبر اضراب في التاريخ** ، الذي استمر ستة أشهر من نيسان (ابريل) ١٩٣٦ حتى تشرين الأول ١٩٣٦ .

وهذه الثورة لو توفرت لها شروط القيادة الثورية والأداة الكفاحية الصلبة وعدم خضوعها لتأثيرات رياح المساومات العربية المبتذلة والمتساوقة مع سياسة الانتداب البريطاني ، لغيرت وجه التاريخ في المنطقة العربية عموماً ، وفي حياة الشعب العربي الفلسطيني خصوصاً :

٩ ـ **النضالات الجماهيرية في إطار جيش الانقاذ** ، **وقوات عبد القادر الحسيني** ، ومساعدة الجماهير الفلسطينية للجيوش العربية السبعة التي دخلت لـ « تحرير » فلسطين(١) عشية النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني .

لكن هذه الجهود فشلت ونتيجة ذلك تم قيام الدولة العبرية فعلياً ورسمياً في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨ . نتيجة **هزيمة الجيوش العربي أمام المنظمات الصهيونية « الهاغاناه » و« شتيرن »** . وأيضاً لم يكن ممكناً لهذه الجيوش أن تهزم لولا الشروط والعوامل المحيطة بتكوينها وتركيبتها وتسليحها والقيادات التي تقف على رأسها ، وقبل كل شيء السياسة الرسمية لحكومات هذه البلدان ، المرتبطة أشد الارتباط بالاستعمار البريطاني والفرنسي . هذا فضلاً عن الاتفاقات المعقودة بين بعض الحكام العرب « **الملك عبد الله** » و« **المنظمة الصهيونية** » لتنفيذ مؤامرة تصفية قضية الشعب الفلسطيني واقتسام أرضه وثرواته بينهما ، إضافة لمؤامرة الأسلحة الفاسدة التي سلح بها الملك فاروق (ملك مصر) الجيش المصري ليحارب الصهاينة . فارتدت عليه (الجيش) وعلى الشعب الفلسطيني الذي شرد من ارض وطنه .

١٠ ـ **هزيمة الجيوش العربية** ، **اقامة الدولة العبرية** وما رافقها من مجازر وحشية ، مثل **مجزرة دير ياسين** في نيسان (ابريل) ١٩٤٨ ، أدت إلى تشتيت وتفتيت الوحدة الديمغرافية والجغرافية للشعب العربي الفلسطيني ، ولم نقل الوحدة السياسية ، لأنها استمرت وتواصلت وإن بأشكال وصور تختلف عما كان عليه الوضع قبل النكبة .

على صعيد الجغرافيا انقسمت فلسطين إلى ثلاثة أجزاء* أولاً : الضفة الفلسطينية مع القدس الشرقية ، وقد ألحقت إثر مؤتمر أريحا عام ١٩٤٩ إلى المملكة الأردنية الهاشمية . ثانياً : قطاع غزة ، وخضع للإدارة المصرية . ثالثاً : الجزء الأكبر الباقي من فلسطين ، الذي أقيم عليه الكيان الصهيوني .

وأما على الصعيد الديمغرافي** فانقسمت الجماهير الفلسطينية وتوزعت على أربعة محاور رئيسية ، هي : أ ـ الجزء الفلسطيني الذي استمر متشبثاً بأرضه ولم يرحل عنها وبقي تحت سيطرة الحكم العسكري الصهيوني ، وهو الجزء الذي يطلق عليه فلسطينيي ١٩٤٨ . ب ـ الجزء الفلسطيني الذي استقر بقطاع غزة من مقيمين ووافدين [لاجئين] من المدن والقرى الفلسطينية التي احتلها الصهاينة . جـ ـ الجزء الفلسطيني الذي استقر بالضفة الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية ، من المقيمين ووافدين [لاجئين] من المدن والقرى الفلسطينية التي احتلها الغزاة الصهاينة . د ـ الجزء الفلسطيني الذي أرغم على اللجوء إلى الدول العربية والأجنبية ، ومن أبرز هذه التجمعات : ■ الأردن . ■ لبنان . ■ سوريا . ■ مصر . ■ العراق . ■ الخليج والسعودية . ■ والأمريكيتين .

من خلال هذا العرض السريع والمكثف تكون ملامح المرحلة الرئيسية قد اتضحت جيداً ، واستناداً إلى حصيلة هذه المرحلة ، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، يمكن الادراك المعرفي لما سيعقبها من مراحل أكثر دموية ، خاصة وإن الدولة الصهيونية « الفتية » وبدعم من المراكز الامبريالية المختلفة وأكثرها نفوذاً وسطوة في عالم المال والسياسة ـ الامبريالية الأميركية ـ مصرة ومصممة على متابعة نهج التوسع والعدوان ، وتجلى هذا الأمر في حربين جديدتين .

١ ـ العدوان الثلاثي البريطاني ، الفرنسي ، الاسرائيلي عام ١٩٥٦ ضد مصر عبد الناصر الوطنية ، حيث تمكنت اسرائيل بفضل الدعم الامبريالي من احتلال كل من قطاع غزة وسيناء . وانسحبت بعد أربعة شهور ، في آذار (مارس) ١٩٥٧ ، منهما .

٢ ـ عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، الذي تمكنت خلاله إسرائيل من احتلال باقي الأراضي الفلسطينية ، التي لم تحتلها عام ١٩٤٨ ، وهي الضفة الفلسطينية ، والقدس الشرقية وقطاع غزة . اضافة إلى الأراضي العربية أ ـ الجولان السورية . ب ـ سيناء المصرية .

وما زالت آثار هذا العدوان قائمة حتى الآن ، بعد واحد وعشرين عاماً ، وهذه الفترة سنأتيها بشيء من التفصيل لاحقاً .

---

* أ ـ القسم الذي اغتصبه الصهاينة وتقدر مساحته حوالي الـ (٢٠٠٠٠) ألف كم٢ ، ب ـ القسم الذي أطلق عليه اسم الضفة الغربية [الفلسطينية] تقدر مساحته بحوالي (٥,٨٧٨) ألف كم٢ ، جـ ـ قطاع غزة وتقدر مساحته بحوالي (٣٦٠) ثلاثمائة وستين كم٢

** التوزع الديمغرافي للجماهير الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية كان كالتالي : ـ نحو (١٦٠) مائة وستين ألف فلسطيني في منطقة الـ ٤٨ ، وما يقرب من (٦٦٧) ستمائة وسبعة وستين ألف فلسطيني في الضفة الفلسطينية ، وحوالي (٢٨٨,١٠٧) مئتان وثمانية وثمانين ألفاً ومائة وسبعة فلسطيني في قطاع غزة .

ورغم هذه المتغيرات والمستجدات الدرماتيكية العاصفة لم يتوقف نضال الشعب العربي الفلسطيني نهائياً من أجل تحقيق هدفي العودة والتحرير واقامة الدولة الفلسطينية . واتخذ هذا النضال أشكالاً مختلفة من منطقة لأخرى ارتباطاً بالمناخ السياسي الذي يخضع له هذا الجزء أو ذاك من أبناء الشعب الفلسطيني ، ومن القوى السياسية التي نشطت بين التجمعات الفلسطينية أولاً . الحزب الشيوعي الأردني في الضفة الفلسطينية والمملكة الهاشمية عموماً ، ثانياً . الحزب الشيوعي الفلسطيني في غزة ، وكلاهما امتداد لعصبة التحرر الوطني في فلسطين ، التي تأسست عام ١٩٤٣ في حيفا . ثالثاً . حركة الاخوان المسلمين . رابعاً . حركة القوميين العرب . خامساً . حزب البعث . سادساً . حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » .

اضافة إلى العديد من الحركات السياسية الصغيرة ، هذا فضلاً عن قيام الضابط المصري مصطفى حافظ ، وبقرار من الإدارة المصرية ، بتنظيم عدد من الشبان الفلسطينيين بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، سمو لاحقاً « فدائيي مصطفى حافظ » أو « فدائيي ٥٦ » أو « ك ٤٨ » . وهذا الجهاز كان جزءاً لا يتجزأ من أجهزة الاستخبارات المصرية ، ولم يرتق إلى الحالة التي تعكس طموحات الجماهير الفلسطينية .

ولاحقاً في عام ١٩٦٤ تأسست منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول في مصر ، وعلى إثر ذلك تشكل جيش التحرير الفلسطيني ، الذي خضع كل قسم منه لأنظمة ولوائح وسياسات الأنظمة العربية ، التي يخضع لها التجمع الفلسطيني في هذا البلد أو ذاك .

وفي مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ تمكنت حركة « فتح » من اطلاق الشرارة الأولى للثورة الفلسطينية المعاصرة ، عندما قامت إحدى مجموعاتها بأول العمليات العسكرية ضد الكيان الصهيوني ، انطلاقاً من منظورها للدور الخاص الفلسطيني وعدم انتظارها اجراءات وترتيبات التحرير العربية .

ومع أن حركة القوميين العرب سبقت حركة « فتح » بالقتال ضد اسرائيل ، وقدمت أول الشهداء للثورة الفلسطينية ، الشهيد خالد أبو عيشة عام ١٩٦٤ ، إلا أنها لم تكن تنطلق من الخاص الفلسطيني ، ولم تحسم أمرها كلياً بصدد المواجهة مع العدو الصهيوني ، وكانت خاضعة في رسم سياستها القتالية للقرار الرسمي العربي ، وخاصة للقرار الناصري ، وبناء عليه رفعت شعارها المعروف « فوق الصفر وتحت التوريط ! » .

واستناداً إلى ذلك ، تكون انطلاقة حركة « فتح » ، هي انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في كانون الثاني ١٩٦٥ ، وهو شرف يحق لأبناء هذه الحركة أن يفخروا به ، كون حركتهم أخذت زمام المبادرة بيديها ، وهو ما انعكس لاحقاً في مجرى النضال الوطني الفلسطيني والعربي في ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية واعطائها مكانتها الخاصة في الاطار العربي العام وارتباطاً به .

ومن الضروري الإشارة إلى أن هذه المرحلة من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ شهدت جزءاً هاماً من مؤامرات تصفية القضية الفلسطينية ، على سبيل المثال ، مؤامرة لجنة التوفيق لعام ١٩٤٩ ، مؤامرة

التوطين في سيناء لعام ١٩٥٥ . . . الخ ، ولكنها جميعاً باءت بالفشل الذريع نتيجة تمسك الشعب العربي الفلسطيني بأرضه ، وعدم تخليه عن حقوقه التاريخية فيها .

الآثار العامة لعدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧

ما إن وضعت حرب حزيران (يونيو) ٦٧ بين الدول العربية [مصر ، سوريا ، الاردن] واسرائيل اوزارها ، حتى دخلت المنطقة وكل دولة من دولها وشعب من شعوبها ، كل على انفراد ومجتمعه في مرحلة جديدة ، وطور نوعي من الصراع ، عكس نفسه على مجريات الأمور كلها في المنطقة [الأحزاب ، القوى ، الطبقات ، الحكومات والشعوب] .

لقد شكلت الحرب منعطفاً حاداً في مسار تاريخ المنطقة وشعوبها ، ولم تبق شيئاً على ما هو عليه ، بل اعادت رسم وصياغة معالم الأشياء والتحالفات والمقولات والمفاهيم من خلال نتائجها المباشرة وغير المباشرة .

أولاً : نتائج الحرب اسرائيلياً :

ساهمت نتائج الحرب المباشرة في اخراج اسرائيل من ازمة الركود الاقتصادي ، وفيض الإنتاج ، ومن البطالة التي طالت « نسبة تشكل ١٠٪ من مجموع القوى العاملة(٣٧) . . » . وأعادت النشاط لدور الهجرة الوافدة لاسرائيل ، بعد أن واجهت صعوبات حقيقية عشية الحرب حتى أنه « سرت عبر دور الصحف والصالونات النكتة الشهيرة بتهكمها اللاذع والقائلة : « بانه يرجى من اخر من يغادر مطار اللد اطفاء الضوء ودس المفتاح تحت ممسحة العتبة(٣٨) » . وزادت من حجم التبرعات اليهودية والقروض والمساعدات من الدول الامبريالية للدولة العبرية التي احتلت بفضل نتائج الحرب الباهرة موقعاً « مرموقاً » على الصعيدين الاقليمي والدولي : الأمر الذي عمق حالة الغطرسة والتبجح لدى المسؤولين الاسرائيليين ، الذين دفعتهم نشوة النصر السريع إلى الإفصاح الفج عن الرغبة بالعمل على « تحقيق » الحلم الصهيوني ، وهذا ما عكسته آنذاك وزير الحرب الصهيوني ، موشي دايان ، حينما قال : « إذا كنا نمتلك الكتاب المقدس ، وإذا كنا شعب الكتاب المقدس ، فإن علينا أن نمتلك أرض القضاة والأجداد ، أرض اورشليم والخليل واريحا وغيرها وأنا لا أعرض برنامجاً سياسياً وإنما أعرض أمراً أكثر اهمية ، أعرض الوسائل لتحقيق حلم الآباء ، وعلى جميع الدول أن تفهم أن هذه المناطق تقع في قلب التاريخ اليهودي(٣٩) » .

أما بن غوريون فقال : « أن تحقيق امننا لا يكون إلا عن طريق انتصاراتنا العسكرية(٤٠) » . وبالنسبة لـ « ييغال آلون » فيعتبر « أن الحدود الحقيقة لدولة اسرائيل تتحرك وتتكون مع حركة وموقع حارث الأرض والعامل اليهودي(٤١) » . وذهبت غولدا مائير في ذات الإتجاه حينما قالت في خطاب القته بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٧١ في مستعمرة « ميروم هاغولان » : « إن الحدود الصحيحة هي الأماكن التي يقطن فيها اليهود ، لا الخطوط المرسومة على الخرائط(٤٢) » .

ولم يقتصر الأمر على المسؤولين في الادلاء بالوهم العنصري «الفاشي» بل انتقلت عدوى التصريحات لعامة الناس في التجمع الصهيوني وخاصة شريحة العسكر ، الذين نالوا شيئاً مميزاً من الاطراء المبالغ به .

وبالمحصلة يمكن القول ، إن نتائج الحرب ساهمت في تحول اسرائيل [illegible] نحو التركيز على الصناعات الحيوية دات القيمة المضافة العالية ، والتي لا بد أن تتجه للتصدير واعتمدت على قوة العمل العربية ، واستحدثت أشكالاً للتوسع في المنطقة العربية ، واتخذت سمة الدولة دات الاقتصاد التوسعي . ولم تعد تكتفي بدعوة الستينات لادماج الاقتصاد الاسرائيلي في السوق العالمية ، وإنما صارت تدعو للتكامل الاقليمي الذي يضمن لاسرائيل حركة انتقال العمل وامكانية الإنتاج الكبير . بل لقد تجاوزت نموذج هولنده وسويسرا ، وأصبحت تتطلع كي تبيع للخارج الخبرة والمهارة ورأس المال[٤٣] » .

وبتعبير أكثر وضوحاً ، كان من نتائج حرب حزيران (يونيو) ٦٧ انتقال اسرائيل إلى **المرحلة الامبريالية** ، هذا فضلاً عن **ارتقاء مكانتها** في الإطار الامبريالي العام من دور **الأداة التنفيذية** إلى دور **الشريك الصغير** غير الخاضع كلياً لمقاييس البرنامج الامبريالي العام ، وإنما الشريك الذي يأخذ مصالحه أولاً ارتباطاً بالمشروع العام لقوى الظلام والشر .

ثانياً : هزيمة العرب :

وبالمقابل كانت ظلال الهزيمة الحزيرانية تغطي سماء الأنظمة العربية عموماً ، والأنظمة التي خاضت الحرب [مصر ، سوريا ، الاردن] خصوصاً ، وأصيبت الجماهير العربية بشيء من الذهول والاحباط والاستياء من الأنظمة العربية وبرامجها ومناهجها الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية .

لقد وجهت هزيمة حزيران ضربة قاسية وموجعة لفصائل حركة التحرر الوطني العربية عموماً وقيادتها خصوصاً ، والتي ما زالت تتحكم بمقاليدها حتى الآن برجوازية الدولة الوطنية الحاكمة في بعض الدول العربية . بل ويمكن القول أن الهزيمة شكلت « ... عنصر التفكك الرئيسي للبنية الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة[٤٤] » . وأحد معايير هذا التفكك ، كانت بموافقة « النظام العربي » على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في تشرين الثاني (نوفمبر) ٦٧ [إعترفت سوريا بالقرار عام ١٩٧٠ ، بعد الحركة التصحيحية] . الأمر الذي كان يعني تخلياً كلياً عن مقررات قمة الخرطوم ، التي عقدت في اعقاب الهزيمة ، وتحديداً لاءاتها الثلاث : لا للصلح ، لا للتفاوض ، ولا للإعتراف بالدولة الصهيونية .

ولا يعود هذا الاستنتاج لمبدأ الموافقة على القرار ، فقد كان مفهوماً في ظل موازين القوى المختلة لصالح العدو الامبريالي - الصهيوني ، الموافقة الشكلية ، المناورة ، ولكن الموافقة لم تكن شكلية ، بل مرتبطة بمجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي إصابت النظام

العربي ، وهو ما عكس نفسه لاحقاً على الخطاب العربي الرسمي وما رافقه من انكسارات حادة لاحقاً .

جاءت نتائج حرب حزيران (يونيو) ٦٧ لتسقط وتزيل كل الأقنعة والأوهام التي تلطت خلفها الأنظمة البرجوازية العربية وتعريها من آخر أوراق التوت التي تسترت بها ، ولتؤكد فشل المراهنة على استراتيجية هذه الأنظمة في المواجهة مع العدو الصهيوني ، الأمر الذي دفع مباشرة استراتيجية جديدة للصعود مكانها ، **استراتيجية حرب الشعب طويلة الأمد** ، التي رفعتها فصائل المقاومة المسلحة الفلسطينية .

ثالثاً : الحراب والشخصية الفلسطينية :

وعلى الرغم من الصورة القاتمة السوداء التي عكستها الهزيمة على الجماهير العربية عموماً والجماهير الفلسطينية خصوصاً ؛ إلاَّ أن الصورة لم تبق هكذا ، وذلك بفضل **نهوض العامل الوطني الفلسطيني** وتجلياته المشرقة فيما بعد .

شكل بروز العامل الفلسطيني مجدداً في خارطة الصراع العربي ـ الاسرائيلي **تحولاً هاماً** في مجرى النضال الوطني الفلسطيني خاصة ، والنضال القومي التحرري العربي عموماً . ويمكن التأكيد بأن دخول العامل الفلسطيني ، بملامحه الفلسطينية الخاصة ، حلبة الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي أفقد الكيان الصهيوني « **حلاوة النصر** » ، بل وأكثر من ذلك ، **حول « الحلاوة » إلى المرارة** .

وانطلاقاً من ذلك ، يعتبر النهوض الوطني الفلسطيني **بمثابة الرافعة الوحيدة** آنذاك لعموم فصائل حركة التحرر العربية ، وبالتالي للجماهير العربية . وشكل لها هذا العنصر نقطة الضوء واشعاع الأمل ، الذي كادت الهزيمة تسحقه نهائياً ، بالإضافة إلى أنه أصبح نقطة استقطاب مركزية للجماهير . وهذا ما جرى التعبير عنه في الالتفاف الجماهيري السريع والعريض حول ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة ـ الظاهرة العلنية ـ في البداية في الاردن ومن ثم في سوريا ولبنان .

رابعاً : توحيد فلسطين :

وإذا كان جائزاً القول ، أن الكيان الصهيوني استطاع نتيجة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أن يحقق جملة من الأهداف الحيوية في برنامجه العدواني التوسعي الاستيطاني الكولونيالي ، فإنه باحتلاله للاراضي الفلسطينية (الضفة الفلسطينية ، القدس الشرقية ، قطاع غزة) بالإضافة إلى احتلاله أراضي عربية أخرى ، سيناء المصرية والجولان السورية ، ساهم بمد الجسور من جديد بين أبناء الشعب العربي الفلسطيني في الضفة والقطاع وم. ٤٨ رغم كونها ـ محتلة ـ وتحت سيطرته الكولونيالية ، بأبعادها الاستيطانية الاجلائية والاحلالية ، كما ساهم الاحتلال من حيث لا يريد ولا يتمنى في افساح المجال لتبلور وارتقاء الشخصية الوطنية الفلسطينية بشكل حاد وأكثر وضوحاً وبروزاً من ذي قبل . كما أن افتضاح عجز الأنظمة العربية عن مواجهة العدو وتشتت أجهزتها المختلفة ، وخاصة اداة

القمع ـ الجيش والشرطة والأمن ـ سمح لظاهرة المقاومة المسلحة أن تشق طريقها وسط رعاية وحماية الجماهير الفلسطينية والعربية فضلاً عن القدرات المتنامية التي اثبتتها في ميدان القتال مع العدو الصهيوني ، وخاصة معركة الكرامة في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨ ، التي يمكن اعتبارها نقطة تحول اضافية لرفع الستارة كلياً عن الظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية ، ولم يتمكن آنذاك النظام الاردني المتعب من الحرب والمنهك القوى إلاّ أن يذعن للأمر الواقع ، ولكنه لم يستسلم . .

وهكذا يكون الاحتلال الصهيوني من حيث يدري أو لا يدري ، وبفعل اطماعه وأهدافه التوسعية ، وحد الأرض الفلسطينية ووحد الجماهير الفلسطينية في كل الأرض الفلسطينية . ولم يستطع هذه المرة تحقيق رغباته واطماعه باحتلال الأرض شبه خاوية من أصحابها الفلسطينين العرب ، فتجربة الـ ٤٨ علمت هذه الجماهير التشبث بأرضها ، [طبعاً لا يعني ذلك أنه لم يحدث نزوح ولكنه ، قياساً بما جرى عام ١٩٤٨ ، كان محدوداً واستطاعت النسبة العالية في الولادات عند الفلسطينيين من تعويض هذه النسبة] وعدم التخلي عنها تحت أقسى الظروف . ليس هذا فحسب ، بل وأن الجماهير الفلسطينية ، رغم أنها لم تكن خارج دائرة الاستثناء بالنسبة لما أصاب الجماهير العربية في أقطارها المختلفة من حالة الذهول ، إلاّ أنها واجهت الاحتلال برباطة جأش ، وانتقلت بسرعة من حالة البحث في كيفية مواجهة الاحتلال إلى العمل على دحره وتحرير الأرض الفلسطينية من رجسه . وتجلى هذا الأمر بشكل أوضح في قطاع غزة أكثر منه في الضفة الفلسطينية ، وهذا يعود لأسباب موضوعية ، أي ظروف هذه القطاعات من أبناء الشعب الفلسطيني قبل الاحتلال [في سياق العرض سيتم تناوله بشيء من التفصيل] .

خامساً : المقاومة الفلسطينية :

وفي ذات الاتجاه ، وبفعل جملة العوامل التي افرزتها نتائج حرب ١٩٦٧ ، تمكنت الظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية المسلحة من الانتشار والاتساع . فإضافة إلى حركة « فتح » التي كانت موجودة قبل الحرب واستمرت بعدها ، والمستفيدة الأولى من نتائج هذه الحرب كون لها بعض التواجد في سوريا ، بمعنى كادرات ومعسكر للتدريب . . . الخ ، مما سهل لها الانتقال المباشر والسريع للاستفادة من شروط اللحظة السياسية ، ظهر إلى الساحة عدد جديد من فصائل المقاومة ، **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ، طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) ، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني ، قوات « الأنصار » ، قوات التحرير الشعبية التابعة لجيش التحرير الفلسطيني ، منظمة فلسطين العربية ، وجبهة التحرير العربية والهيئة العاملة لتحرير فلسطين .**

ومن البديهي القول ، أن بعض هذه الفصائل غاب عن الساحة بسبب افتقاده لشروط البقاء والتطور . بالإضافة إلى وجود تمايز واضح بين الفصائل الفلسطينية التي ما زالت متواجدة وتقاتل العدو الصهيوني ، من حيث الحجم والفعالية والتأثير في مسار الأحداث في الساحة الفلسطينية

والعربية . ومن أبرز هذه الفصائل ، (١) حركة « فتح » (٢) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (٣) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (٤) الحزب الشيوعي الفلسطيني، (بات اسمه حزب الشعب الفلسطيني) وفي اعقاب الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧ برزت إلى السطح قوى جديدة، هي القوى الاصولية، حركة المقاومة الاسلامية «حماس» والجهاد الاسلامي .

سادساً : منظمة التحرير تخلع ثوب الأنظمة وتلبس ثوب المقاومة :

ارتباطاً ببروز الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية المعاصرة ، أمكن للشعب العربي الفلسطيني في كل تجمعاته المتواجدة تحت قبضة الاحتلال الصهيوني أو التي اضطرت للرحيل عن الأرض الفلسطينية للمهجر تحت ضغط الممارسات الفاشية للصهاينة ، أمكن لهذا الشعب أن يتحد سياسياً ومعنوياً ونضالياً تحت راية هذه الثورة المعبر عنها في الإطار الوطني العريض : منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . هذه المنظمة التي جرى انتزاعها من الإطار الرسمي العربي في المجلس الوطني الذي دعت له حركة « فتح » في أوائل ١٩٦٨ . . . . وعقد في القاهرة في الفترة بين ١٧ ـ ١٩ / ١ / ١٩٦٨ وتخلفت عن حضوره الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وقيادة م . ت . ف[٤٥] » . وفي نفس السنة جرى الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة على عقد دورة عادية للمجلس الوطني تؤكد نهائياً سيطرة فصائل الثورة المسلحة على منظمة التحرير . وهكذا « انعقدت الدورة الرابعة للمجلس في مطلع تموز (يوليو) ١٩٦٨ بعد تغيير غالبية الوجوه التي عينت في الدورة الأولى للمجلس من قبل الشقيري* . . . . . ومن أهم الإنجازات التي تحققت في دورة المجلس ، الموافقة على الميثاق الوطني الفلسطيني بعد تعديل بعض مواد الميثاق القومي السابق[٤٦] . . . » .

ورغم ما اعترى صيغة التحالف الوطني الفلسطيني العريض من ارباكات على مدار الواحد والعشرين عاماً الماضية ، بقيت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني ، واعتبرت الكيان السياسي والمعنوي والكفاحي لأبناء الشعب الفلسطيني ، وقائدة نضالاتهم المختلفة . وهي بذلك تعتبر من أعظم الإنجازات التي حققها الشعب العربي الفلسطيني على مدار عقود القرن العشرين التي مضت ، كونها انقذت هذا الشعب من الضياع والارباك والعبثية العربية الرسمية .

سابعاً : الفرادة الفلسطينية :

وبناء على ما تقدم ، وبمقدار ما تمكنت اسرائيل من تحقيق اهدافها التوسعية عام ٦٧ هيأت بذات المقدار المناخ الملائم والمناسب لبلورة شخصية النقيض الوطني التحرري ، شخصية وهوية الشعب العربي الفلسطيني .

بالمحصلة تجدر الملاحظة ، إلى أن نتائج حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ورغم ايجابياتها المشار

---

* احمد الشقيري . أول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، عين في موقعه من قبل الأنظمة العربية عقب اقرارها تشكيل المنظمة في مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة عام ١٩٦٤ . وافته المنية في أواسط الثمانينات .

إليها آنفاً على الشخصية الوطنية الفلسطينية ، إلاّ أنها لم تلغي فرادة الذات الفلسطينية ، وإنما استمرت على ما هي عليه . أولاً : لم توحد كل أبناء الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية ، بل بقي جزء رئيسي في الشتات ، وفي تجمعات متناثرة عن بعضها البعض . ثانياً : إن الأجزاء الثلاثة التي توحدت من أبناء الشعب [الضفة (القدس) ، غزة ، منطقة الـ ٤٨] تحت قبضة الاحتلال يتمايز بعضها عن البعض الآخر، كل قسم له سماته، ارتباطاً بظروف ما قبل ٦٧، ثالثاً، القسمان المتواجدان في كل من الضفة وغزة توافرت لهما عناصر الاندماج الكلي في نسيج واحد لاحقاً في سياق عملية مواجهة الاحتلال . ولكن القسم الثالث ، فلسطينيي الـ ٤٨ ، بقيت له خصائص مختلفة نسبياً عن ظروف منطقتي الضفة والقطاع . رابعاً : رغم هذه الفرادة للذات الفلسطينية ، إلاّ أنها متداخلة فيما بينها ، وكل قسم من الخاص يؤثر ويتأثر بالأقسام الأخرى سلباً أو ايجاباً .

الخلاصة :

أمكن للمتتبع لصيرورة الأحداث ، أن يدرك بأن عامل الهزيمة العربية الرسمية وفر المناخ الملائم لبروز الظاهرة العلنية لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة . ولم يكن ممكناً للأنظمة العربية مجتمعة أن تحول دون هذا التطور الذي ، ومنذ ولادته ، دخل في تناقض مع مكونات « النظام العربي » سياسياً ومنهجياً ، وبالتالي في ميدان التكتيك والاستراتيجية . فضلاً عن أن جزءاً من الظاهرة يتناقض ايديولوجياً مع النظام العربي ، والدليل القاطع على ذلك ، أن مواقع الثورة الفلسطينية العلنية في دول الطوق تمركزت في أضعف الحلقات العربية ، أولاً في الأردن ، وثانياً في لبنان ، مع وجود هنا وهناك . . هذه الحلقات معروفة تاريخياً بعدائها لحركة التحرر العربية عموماً ، والحركة الوطنية الفلسطينية خصوصاً، وهناك خصوصية بارزة لدور الأردن المتآمر تاريخياً على القضية وشعب القضية . الأمر الذي يعني أن النظام العربي بشكل عام لم يقبل ويوافق على وجود الظاهرة العلنية إلاّ مرغماً نتيجة أمرين :

١ ـ ضعف وتفكك آلة قمع النظام العربي بعد الهزيمة .

٢ ـ التفاف الجماهير العربية حول « المنقذ » الفلسطيني من عار الهزيمة ، وتعمق هذا الالتفاف بعد معركة الكرامة، حيث سجلت المقاومة أول انتصاراتها العسكرية . وفي هذا الصدد لا يمكن تجاهل دور الوطنيين في الجيش الأردني، الذين ساهموا بقسط في هذا الانتصار.

أضف إلى ذلك ، أن البعض من الأنظمة أراد أن يغسل أوساخه تحت يافطة دعم المقاومة ، وهذا ناتج أيضاً عن التناقضات الداخلية في بنيان النظام العربي .

ولو كان الأمر غير ذلك ، لوجب ان تكون الحاضنة العربية للظاهرة الجديدة ـ المقاومة ـ ممثلة ببقايا النظام الوطني ولكن ، وكشكل من أشكال التحايل ، أعلنت هذه الأنظمة عن « دعمها » للقضية الفلسطينية من خلال خلق منظمات ممثلة لها في الساحة الفلسطينية تحت الاعتبارات

« القومية » إلا أن الحقيقة تؤكد الاعتبارات الاستخباراتية أولاً ، والعمل على تفسيخ هذه الظاهرة لاحقاً .

بالمحصلة أثبتت التطورات التاريخية القريبة جداً أن النظام العربي لم يكن ممكناً له الموافقة على هذه الظاهرة لو كان في كامل عافيته ، وجهاز قمعه قوياً ، وعمليات التصفية التي بدأت في الأردن في ٤ / ١١ / ١٩٦٨ ، ولاحقاً في لبنان ، وعمليات التصفية الجسدية وحصار الجغرافيا ـ السياسية من قبل العديد من الأنظمة العربية الأخرى ضد حركة النضال الوطني الفلسطيني ، ممثلة بركيزتها الثانية ـ الظاهرة العلنية . خير دليل على جوهر سياسة النظام العربي تجاه هذه الثورة :

وتعود جذور تلك السياسة إلى بنية وتركيب النظام العربي المتخلفة ، والمنقسم بين أنظمة عربية رجعية تدور في فلك الامبريالية العالمية ، وبين أنظمة برجوازية الدولة الوطنية المترددة والوسطية ، والتي سقطت براجمها في أول امتحانات المواجهة القومية مع العدو الصهيوني ؛ وما تلا ذلك من جملة التحولات الاقتصادية والسياسية التي رافقت تطور اهل هذا النظام . الأمر الذي ساهم في دفع النظام العربي تدريجياً [بالمعنى الشامل] نحو المستنقع الامبريالي ، مع ما حمله هذا التحول من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية وقبل ذلك ايديولوجية .

وبكلمات محدودة ، إن الظاهرة العلنية للمقاومة ما كان لها أن تظهر إلى الحياة وتتطور لولا هزيمة حزيران وضعف بنيان النظام العربي وهذا لا يعني انتقاصاً من روح المقاومة المتأججة في نفوس الجماهير الفلسطينية والعربية قبل الهزيمة ، والتي تمثلت ببروز عدد من الاطارات الوطنية والقومية في وسط التجمعات الفلسطينية وبين الجماهير العربية .

وهذا القول لا يعني بالمطلق تغييب العامل الأساسي في الصراع ، الكيان الصهيوني وعدوانيته وتوسعه وارهابه ضد الجماهير الفلسطينية ، ولكن الأمر المشار إليه متعلق ببروز الظاهرة العلنية في دول الطوق العربية .

وبالمقابل ، إذا كان من نتائج الهزيمة العربية بروز المقاومة المسلحة كظاهرة علنية ، فإن الاحتلال الصهيوني الجديد لباقي الأرض الفلسطينية ، واراض عربية أخرى عمق مفهوم المقاومة لدى الجماهير الفلسطينية والعربية ، وشكل الأساس لعملية النهوض الجديدة للعامل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ودفع الجماهير دفعاً بفعل فاشيته إلى حاضنة الثورة .

وهنا يمكن تلمس العامل الموضوعي ، كعامل مقرر في بروز ظاهرة الثورة الفلسطينية المعاصرة وتداخل مكونات الذات الفلسطينية في بعضها البعض ، وإثر الظاهرة العلنية في تعزيز عملية المقاومة في الداخل ، وتصميم الداخل على تصليب الظاهرة العلنية ، والالتفاف حولها ، واعطائها صفة الممثل الشرعي لهذه الجماهير ، والمعبر عن أهدافها وطموحاتها ـ المقصود هنا ـ منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث شكلت هذة الذات العامل الحاسم في التبلور والنهوض وتشكيل الشخصية الفلسطينية المستقلة .

والاستخلاص الرئيسي من هذة العودة التاريخية السريعة لنضال الشعب العربي الفلسطيني

يكمن في ابراز تطور وارتقاء الوعي الوطني والقومي الفلسطيني بشكل تدريجي من الحالة الجنينية ـ العفوية ـ وصولاً إلى الحالة المنظمة ، الهادفة والواعية .

ولم يحدث هذا الانتقال على شكل طفرة فجائية ، بل انتقل من المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا ، خطوة تلو الخطوة ، عبر عملية التراكم الكمي في خضم الصراع والمواجهة مع أطراف المعسكر المعادي الامبريالي والصهيوني والرجعي العربي ، إلى أن بلغ ما بلغ من تطور نوعي للشخصية الوطنية الفلسطينية ، وبالتالي لأشكال وأساليب النضال المستخدمة في عملية التحرر الوطني ، التي تدلل على القدرة الذاتية المتنامية للشعب الفلسطيني ، والتي تشكل حجر الزاوية في مواجهة حالة العجز والتفكك العربية الرسمية .

هوامش الفصل الأول

١ ـ مرسي، د فؤاد. الاقتصاد السياسي الاسرائيلي ـ دار الوحدة للطباعة والنشر. بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣ . ص ١٥ .
٢ ـ الغول، عمر حلمي . عصبة التحرر الوطني في فلسطين ـ نشأتها وتطورها ودورها ـ ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨ . الطبعة الأولى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ . دار مختارات . بيروت . ص ١٣
٣ ـ توما، د. اميل . ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية . الطبعة الثالثة ـ دار الأسوار ـ عكا . ص ٥ .
٤ ـ يوسف، يحيى فلسطين الأرض ـ الغزوة الصهيونية . . . المقاومة ـ مشورات الهدف . آذار (مارس) ١٩٨٨ . ص ١٠ .
٥ ـ خلة، د. كامل محمود. فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ . المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ـ طرابلس ـ ليبيا ـ الطبعة الثانية ١٩٨٢ ص ١٦ .
٦ ـ توما، د. اميل . جذور القضية الفلسطينية ـ دار الكاتب . ص ٦٦ .
٧ ـ أبو النمل، د. حسين، مخطوطة « نحو فهم أدق وأعمق للكيان الصهيوني » ـ المخطوطة مكونة من جزئين رئيسيين في ٢٢٩ صفحة، مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كبير الحجم . ص ٨٢ .
٨ ـ المصدر السابق. ص ٨٥
٩ ـ المصدر السابق. ص ٨٦ .
١٠ ـ « وثائق فلسطين » ـ مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧ . دائرة الثقافة ـ منظمة التحرير الفلسطينية . ص ١٢
١١ ـ توما، د أميل . جذور القضية . مصدر سابق ص ٤٤
١٢ ـ أمين، بديعة . المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ـ دار الطليعة بيروت . الطبعة الأولى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٤ . ص ١١٨
١٣ ـ أبو النمل، د. حسين الاقتصاد الاسرائيلي ـ مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى . بيروت كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ٢٨
١٤ ـ مرسي، د فؤاد. الاقتصاد السياسي الاسرائيلي ـ مصدر سابق ص ١٩
١٥ ـ المصدر السابق ص ١٩ .
١٦ ـ المصدر السابق ص ١٩ .
١٧ ـ أبو النمل، د. حسين . الاقتصاد الاسرائيلي . مصدر سابق ص ٢٨ .
١٨ ـ الغول، عمر حلمي، عصبة التحرر الوطني في فلسطين . مصدر سابق . ص ١٣ .
١٩ ـ أبو النمل، د حسين . الاقتصاد الاسرائيلي . مصدر سابق ص ٤٩
٢٠ ـ الخالدي، كمال الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣ . الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤ ص ٧٧
٢١ ـ المصدر السابق. ص ٦١

٢٢ ـ أبو النمل، د. حسين . الاقتصاد الاسرائيلي . مصدر سابق. ص ٥٠ .
٢٣ ـ المصدر السابق. ص ٤٣ .
٢٤ ـ المصدر السابق. ص ٤١ .
٢٥ ـ Uri Davis – Israel Aparthied state – Zed publication – London 1987 ص ١٣
٢٦ ـ خلة، د. كامل محمود. فلسطين والانتداب البريطاني . . مصدر سابق . ص ٢٤ .
٢٧ ـ ياسين، عبد القادر . كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام ١٩٤٨ ـ دار الجليل ـ دمشق الطبعة الثالثة ١٩٨٤ ص ٢٨ .
٢٨ ـ خلة، د. كامل محمود. فلسطين والانتداب البريطاني . . مصدر سابق ـ ص ٢٥
٢٩ ـ علوش، ناجي . الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ . مركز الأبحاث الفلسطيني بيروت، ورابطة الأدباء ـ الكويت . ص ٨٩ .
٣٠ ـ ياسين، عبد القادر، كفاح الشعب الفلسطيني . مصدر سابق. ص ٢٩ .
٣١ ـ علوش، ناجي . المقاومة العربية في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) . دار الطليعة . بيروت . الطبعة الثالثة . آب (أغسطس) ١٩٧٥ . ص ٣١
٣٢ ـ النتشه، رفيق شاكر / ياغي، د. اسماعيل أحمد/أبو عيلة، د. عبد الفتاح . تاريخ مدينة القدس . دار الكرمل للنشر والتوزيع . عمان . الطبعة الأولى ١٩٨٤ . ص ١١٢ .
٣٣ ـ المصدر السابق. ص ١١٤ .
٣٢ ـ المصدر السابق ص ١١٨ .
٣٥ ـ المصدر السابق. ص ١٢٠ .
٣٦ ـ الغوري، اميل . فلسطين عبر ستين عاماً ـ دار النهار للنشر . بيروت . ١٩٧٢ . ص ١١٧
٣٧ ـ شبل، يوسف، أعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي . منظمة التحرير الفلسطينية . مركز الأبحاث بيروت آب (أغسطس) ١٩٧٠ . ص ٢٢ . ـ « عدد العمال العاطلين عن العمل سنة ١٩٦٦ ارتفع من ٣٠,٠٠٠ إلى ١١٦,٥٠٠ عامل » .
٣٨ ـ ملقا، فيكتور . مناحيم بيغن ـ التوراة . . والبندقية . نقله عن الفرنسية عصام عسيران . المكتبة الثقافية . بيروت . توزيع مكتبة الكويت المتحدة ١٩٧٩ . ص ٥٥، * « بلغت أعداد المهاجرين الجدد عام ٦٧ إلى اسرائيل ١٤٣٦٥ مهاجراً » .
٣٩ ـ يوسف، يحيى . فلسطين الأرض . . مصدر سابق. ص ١١٢ .
٤٠ ـ شؤون عربية ـ العدد ٥٥ ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ . ص ١٩٣ .
٤١ ـ المصدر السابق. ص ١٩٣ .
٤٢ ـ المصدر السابق. ص ١٩٣ .
٤٣ ـ مرسي، د. فؤاد الاقتصاد السياسي الاسرائيلي . مصدر سابق. ص ٣٤ .
٤٤ ـ مجلة الوحدة ـ فكرية ثقافية شهرية العدد ٤٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٨ . ـ تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية . ص ٣٢
٤٥ ـ د. عبد الرحمن، د. أسعد، منظمة التحرير الفلسطينية ـ جذورها ، تأسيسها، مساراتها . م.ت.ف . مركز الأبحاث ١٩٨٧ . ص ١١٤ .
٤٦ ـ المصدر السابق. ص ١٤٦ .

الفصل الثاني

سياسة الاحتلال الصهيوني

تجاه الضفة والقطاع



مدخل

الالمام المعرفي بمجريات الأمور في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ـ الضفة الفلسطينية [بما في ذلك القدس الشرقية] وقطاع غزة ـ يكون ناقصاً ومجزوءاً لو اقتصر العمل البحثي التحليلي على جانب من جوانب الحياة أو قراءة حدث ما معزولاً عن الظروف السابقة أو اللاحقة له ، أي دون رؤية حركة الصراع التي تمتد على مدار العشرين عاماً الماضية، والتي شكلت الأرضية والأساس السياسي والاقتصادي والنضالي والتنظيمي لما يجري هذه الأيام في الأرض الفلسطينية المحتلة من حدث وطني جلل [ثورة كانون ـ الانتفاضة الشعبية] قلما شهدت حركة التحرر الوطني العربية والعالمية مثيلاً له.

وليس المقصود هنا السرد الميكانيكي المجرد للمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وإنما رؤية هذه الوقائع في وحدتها وصراعها مع المحيط، وتفاعلها مع بعضها البعض، وتأثرها وتأثيرها في السياسة الاحتلالية الاستيطانية الصهيونية البشعة، وأثرها على الشعب العربي الفلسطيني عموماً، والجزء المتمترس والمتشبث والمتخندق في أرض وطنه المحتلة خصوصاً. وبالتالي رؤية تحولاتها الكمية إلى حالات نوعية في ميادين الوعي السياسي والاقتصادي والنضالي. . . إلخ؛ ودور هذه التحولات في تطور وارتقاء حركة نضال الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية الوطنية الفلسطينية، ووصول هذه القوى الطبقية المختلفة إلى الاصطفاف في الخندق الوطني العريض الواحد، وإلى درجة من التناغم تفوق في تناسقها وروعتها أجمل المعزوفات الموسيقية، بحيث بات لحنها واحداً، ومشدودة لوتر واحد، وتر مواجهة العدو الصهيوني والعمل على كنسه من على جزء من الأرض الفلسطينية مبدئياً، كخطوة على طريق الكنس الكلي للاحتلال من الوطن الفلسطيني المغتصب.

في هذا الفصل يجري العمل على تسليط الضوء في علاقة الذاتي بالموضوعي، ورؤية التداخل العميق بينهما، وقبل ذلك رؤية الذاتي الفلسطيني بتشعباته وتفرعاته وفرادته، وأثر كل قسم (وحيد) من هذا الخاص على الأقسام الأخرى من الذات الفلسطينية الواحدة الموحدة.

في هذه النقطة يجري تسليط الضوء على ممارسات الاحتلال المختلفة تجاه جماهير الشعب الفلسطيني من زاوية شكل وطابع العلاقة بين الطرفين، من الناحية القانونية الحقوقية، علاقة الاحتلال بالأرض الفلسطينية، بالاقتصاد الفلسطيني، بالثقافة والتعليم الفلسطيني. . الخ. مأخوذاً

بعين الاعتبار أن الاحتلال مر خلال الفترة المنصرمة من اطباقه على الأرض الفلسطينية ٦٧ـ٨٧ [عشية الثورة الشعبية / الانتفاضة] بأربع مراحل، وهي(١) ٦٧ـ٧٢ التي حاول فيها أن يعكس صورة « ليبرالية » عن احتلاله،(٢) ٧٢ـ ٧٦ هذه المرحلة تميزت بميل العدو لاجراء الانتخابات في محاولة لخلق قاعدة اجتماعية له وسط الجماهير.(٣)مرحل ٧٧ـ٨٢ مرحلة كامب ديفيد [روابط القرى، الحكم الذاتي](٤)٨٢ـ٨٧ مرحلة تصفية البنية التحتية لمنظمة التحرير في لبنان، والتقاسم الوظيفي المشترك مع الأردن، وخلق البدائل عن المنظمة..

وعلى صعيد الادارة الصهيونية نفسها، مرت بثلاث حلقات، الأولى: من ٦٧ ـ ٧٧ وكانت حكومة المعراخ [حزب العمل] هي التي تدير دفة الأمور في المناطق الفلسطينية المحتلة ومجمل سياسة الكيان الصهيوني. ثانياً، حكومة الليكود [حزب حيروت] من ٧٧ ـ ١٩٨٤ . ثالثاً، حكومة الرأسين أو الائتلاف الوطني [المعراخ والليكود] من ١٩٨٤ حتى اللحظة ١٩٨٧ .

ما يهم في الأمر، هو الاشارة لهذه المحطات وليس التوقف أمامها في سياق العرض إلاّ بما يسمح به سياق البحث.

أولاً. الاوامر العسكرية.

بعد اتمام السيطرة العسكرية على المناطق الفلسطينية المحتلة، الضفة والقطاع، بما في ذلك القدس الشرقية، التي بلغ عدد سكانها في العام « ١٩٦٨ نحو ٩٦٦ر٥ ألف نسمة، منهم ٥٨٥ر٧ ألف في الضفة الغربية و٣٨٠ر٨ ألف في قطاع غزة »(١) قامت السلطات العسكرية مباشرة بسن الأوامر العسكرية التي تبيح لها تحقيق أطماعها الامبريالية تحت يافطة « تشريعية! » لها صلة رحم بشريعة الغاب. وجرى تدشين هذه السلسلة من الأوامر العسكرية في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، حينما أعلن عن المنشور رقم (١) « والذي قرر أن يتولى القائد العسكري الاسرائيلي السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية »(٢)وحدد هذا الأمر الجهة التي تتولى قيادة الأمور في المناطق المحتلة، والتي أنيطت بجيش الدفاع الاسرائيلي، الأمر الذي ينفي أي طابع مدني للسلطة الجديدة، وهو ما يتوافق مع طابع اللحظة السياسية وينسجم والتوجهات الاسرائيلية العدوانية التوسعية.

وتتالت لاحقاً الأوامر العسكرية ولم تبقي مجالاً إلاّ وحددت مفهوم وعلاقة الاحتلال اتجاهه وعلاقة هذاالمجال مع الاحتلال، مثلاً « بلغ عدد الأوامر العسكرية الصادرة في هذا الصدد [الاستيطان ـ حتى العام ٨٦] ٥٢ أمراً عسكرياً، تليها الأوامر التي فرضت التعامل بالعملة الاسرائيلية على الفلسطينيين في الضفة وغزة، ثم الأوامر التي تنظم عمل البلديات ومجال اختصاصاتها، ثم التي تنظم عملية جباية الضرائب وتحديد رسومها، حيث بلغ عدد الأوامر التي صدرت بخصوص كل المجالات الثلاثة السابقة ٤٩ و ٤٥ و٤٢ أمراً عسكرياً على التوالي. ثم هناك الأوامر العسكرية التي نظمت قطاع الكهرباء في الأرض المحتلة، وبلغ عددها ٣٩ أمراً، والمحاكم ٣٣ أمراً، والمحامين ٢٣ أمراً والهوية ٢٢ أمراً والتعليم ٢٢ أمراً ومنع التجول ١٨ والتجارة ١٦ أمراً،

كما بلغ عدد الأوامر العسكرية التي تنظم عملية استملاك أو تسجيل الأراضي وتعدل القوانين المتعلقة بها ٣٢ أمراً »(٣)

ولم تتوقف ماكنة استصدار الأوامر العسكرية ولا اجراء التعديلات عليها، كلما شعرت السلطات العسكرية الصهيونية أن بعض الجوانب فيها شاخت، ولم تعد تلائم الظروف الجديدة، « وأول تلك الأوامر، تلك التي صدرت لتعديل القوانين الخاصة بالأموال غير المنقولة في الضفة الغربية، وتكمن أهميتها الخاصة في كونها تقدم الأساس القانوني الذي تتم استناداً إليه مصادرة الأراضي في الضفة الغربية »(٤) وقطاع غزة .

ومن البديهي الاقرار، بأن هذه الأوامر لم تصدر مرة واحدة، ولم تكن بالأساس جاهزة كلياً، وإنما تراكمت مع ايام الاحتلال وسنواته. فمثلاً بلغ عددها حتى نيسان (ابريل) ١٩٧٢ ، ٤٦٥ أمراً عسكرياً، . . . ٦٢٣ أمراً حتى ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٥ ، . . . و١٠٢٥ أمراً حتى ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ » .(٥). . . وبلغت الأوامر العسكرية حتى أيلول (سبتمبر) ٨٧ أكثر من (٢١٠٠)(٦). . إلاّ أن ما يجب ملاحظته في هذا العدد الضخم من الأوامر العسكرية، هو أن معظمها، متركز على الأمور المالية والاقتصادية ومغزى ذلك جلي لا يحتاج إلى عناء التدقيق والتمحيص، فاسرائيل لا يمكن لها أن تكون امبريالية دون تأمين عملية النهب والمصادرة والضم والقتل والابادة لجماهير الشعب الفلسطيني. ولم يقتصر الأمر على القرارات العسكرية للاطباق على الشعب الفلسطيني وثرواته، وإنما طبقت اسرائيل « أنظمة الطوارىء التي تعطي للسلطات العسكرية، صلاحيات مطلقة ضد الشعب الفلسطيني »(٧).

إلى جانب ذلك، أخذت السلطات العسكرية الاسرائيلية تصريحاً « تشريعياً » لعمليات نهبها ومصادراتها للأراضي والحقوق الفلسطينية من الكنيست الاسرائيلي. فبعد « . . أقل من ثلاثة أسابيع في ١٩٦٧/٦/٢٧ أصدر . . تشريعاً من خلاله يمكن تطبيق القانون المدني الاسرائيلي على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ في الوقت الذي تراه الحكومة مناسباً. وبكلمات أخرى، فإن الضم الرسمي لما تبقى من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لاسرائيل لا يحتاج إلى مناقشات في الكنيست، ويمكن أن يعتبر ذا مفعول من خلال قرار للحكومة في أي وقت تراه مناسباً »(٨) وهذا ما حاولت وتحاول القيادة الاسرائيلية أن تجد له مخرجاً سواء من خلال متابعة سياسة القضم المتدرج، أو من خلال الرفض بالانسحاب من هذه الأراضي تحت ذرائع صهيونية وقحة، تدعي زوراً وبهتاناً، أن الضفة الغربية ليست سوى « يهودا والسامرة ! » أي أنها « أراض يهودية » وأن دولة الفلسطينيين تقع خلف النهر من الجهة الشرقية؟!

حصيلة الموقف تتجسد في أن الشعب الفلسطيني وقع خلال الحقبة الماضية بين مطرقة الأوامر العسكرية التي انهمرت كالمطر وشملت أوجه الحياة المختلفة، وبين سندان أنظمة الطوارىء والقوانين العثمانية البالية؛ وهو ما يتنافى مع « لوائح لاهاي لعام ١٩٠٧ [التي] تشكل قانوناً دولياً عرفياً ملزماً لكل الدول، سواء كانت موقعه عليه أم لم تكن » .(٩) ومنافية لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩

ولكل القوانين والأعراف الدولية وحقوق الانسان التي نصت عليها وثائق منظمة الأمم المتحدة.

جملة هذه القوانين والأوامر العسكرية، التي شكلت « دستور » سلطات الاحتلال العسكرية، وأعطت « الحق » لضباط الجيش أن يسرحوا ويمرحوا حسب مشيئتهم في حياة الناس ومستقبلهم، وأن يضعوا بالتنسيق مع أركان قيادتهم السياسية والعسكرية حدود وآفاق تطور القوى المنتجة للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهي حدود لا تتجاوز ما كان قائماً قبل الاحتلال، أي ابقاء الاقتصاد الوطني الفلسطيني في النطاق المحوطي، التابعي للاقتصاد الاسرائيلي ويعمل في خدمته .

أيضاً وضعوا خططاً مدروسة للسيطرة على الأراضي والمياه الفلسطينية بالتدريج، وسنوا القوانين العسكرية الجائرة ضد المواطنين الفلسطينيين، انطلاقاً من زاوية القمع والاعتقال، والاقامة الجبرية، والابعاد وصولاً إلى العقوبات الجماعية، والهدم والنسف.. الخ.

إن هذه القوانين ساهمت مساهمة مباشرة في نقل المواطنين الفلسطينيين خطوات للامام في نطاق تفعيل الروح الوطنية، روح المجابهة والتصدي الحازم لما حملته من أحكام وأوامر جائرة فاشية لا يربطها بقوانين وأعراف ومواثيق الأمم المتحدة ولجنة حقوق الانسان أي رابط.

ثانياً: الاستيطان:

في ميدان التطبيق العملي للسياسة التوسعية الاسرائيلية، بعد أن هيأت الوعاء « التشريعي » - الأوامر العسكرية - لعمليات النهب والقضم والهضم للأراضي والاقتصاد الوطني الفلسطيني - أقدمت سلطات الاحتلال في السنة الأولى من سيطرتها على الأراضي الفلسطينية على اقامة « حوالي ١٤ مستوطنة معظمها من نوع ناحال.* وقد تركزت هذه المستوطنات في منطقة الأغوار لتأمين الحدود مع الأردن »(١٠). من عمليات المقاومة الفلسطينية الآتية من الضفة الشرقية للنهر، والتي أضحى وجودها وعملها (المقاومة) يحمل صفة الشرعية في الأردن ورغماً عن ارادة النظام الملكي في عمان، تحديداً بعد معركة الكرامة عام ٦٨ ، فضلاً عن أنها تندرج في نطاق المخطط العام للمشروع الصهيوني.

« وقد سارت عمليات الاستيطان بعد ذلك في عهد المعراخ، حسب الخطوط العامة لمشروع آلون الذي يغلب الاعتبارات الأمنية والديمغرافية في اختيار مواقع المستوطنات »(١١) ليس هذا فحسب، بل ان هذه المستوطنات شكلت « في مجموعها الحزام الأمني الأول (. . .) الذي يغطي منطقة الأغوار التي أفرغت من سكانها الذين كانوا يزيدون عن ١٥٠ ألف نسمة عام ١٩٦٧ .(١٢)

وأولي الاستيطان اهتماماً مركزياً وكان له نصيب كبير من جهد الحكومة والوكالة اليهودية

---

* مستوطنات الناحال، التي تجمع بين الخدمة العسكرية في الجيش وبين العمل الزراعي، وتدار العمليات الاستيطانية للناحال من قبل قسم خاص بذلك في الجيش الاسرائيلي . والناحال تعتبر بمثابة مراكز امامية - تقام في المناطق المرتفعة والخصبة الحدودية لتؤدي المهمتين الامنية والاقتصادية، وبدأ العمل بهذا الشكل من المستوطنات في العام ١٩٦٠ .

والهستدروت، ادراكاً من الدولة الصهيونية ان أحد أعمدة بنيانها واستمرارها وتواصلها يرتبط بتوسيع نطاق الاستيطان على حساب أراضي الشعب العربي الفلسطيني، وملازماً لذلك تشجيع يهود العالم بالهجرة إلى « أرض الميعاد ».

وانسجاماً مع هذه السياسة أنفقت الحكومة الاسرائيلية خلال « ١٨ سنة من الاحتلال. . على المستوطنات ٣ بلايين دولار، رغم أن عدد سكانها لم يتجاوز الـ ٦٠ ألفاً »(١٣)

ويبدو جلياً أن حجم النفقات الاسرائيلية على الاستيطان أعلى بكثير من حجم الطموحات، كون المنظمة الصهيونية كانت تعتقد بأنها ستتمكن من توطين « ١٠٠ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية مع نهاية عام ١٩٨٦ ، »(١٤)ورغم هذا التفاوت بين الواقع والطموحات، تبقى الحقيقة الأهم بالنسبة لاسرائيل الامبريالية، هي الاستمرار في عملية السلب والاستغلال المركب للأرض والانسان الفلسطيني لتأمين أكبر قدر من الأرباح، ليس هذا فقط، بل العمل الدؤوب والمتواصل من أجل الضم الكلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ إلى قافلة الأراضي التي ضمت عام ١٩٤٨ ، وأقيم فوقها الكيان الصهيوني الاستيطاني الاجلائي. وهذا ما ذكرته اذاعة العدو بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٨ من أن نائب وزير الحرب ميخائيل ديكل قد كرر أمس الأول بتاريخ ٩/١٣ اقتراحه بترحيل العرب مما أسماه « أرض اسرائيل ». قال ديكل: « اني لا احب تعبير الترحيل وأفضل استخدام تعبير أكثر نظافة وهو تبادل السكان » وأضاف. . « إن التاريخ يعلمنا بأن هذا هو أحياناً الحل الصحيح وحتى الحل الأكثر اخلاقية »(١٥) وليس الأمر محصوراً بشخص ديكل الصهيوني، ولا بشارون وادعائه الدائم بأن الدولة الفلسطينية تقع خلف النهر من جهة الشرق، أي في الأردن؟! وإنما هناك اتجاه عام في الحكومة وخارج الحكومة ينحو هذا المنحى ـ جماعة الترانسفير ـ. ولكن هذا الميل الصهيوني الفاشي يصطدم بصخرة المقاومة الفلسطينية التي دفعت العديد من المستوطنين للرحيل كلياً عن الأرض الفلسطينية [الكيان الصهيوني]، وساهمت بشكل مباشر في الحد النسبي من عملية الاستيطان داخل المناطق المحتلة ٦٧ ، ولكنها لم تتمكن من الحد من مصادرة الأراضي، حيث تمكنت اسرائيل حسب ما أورده تقرير لوزارة الأرض المحتلة [الأردن] « ان مجموع الأراضي التي صادرتها. . منذ بداية العام وحتى نهاية أيلول ١٩٨٧ بلغ ١٣٧٧٩ دونم، وبذلك تصبح مساحة الأراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه ٢٧٥٠٢٩٠ دونم (إثنان مليون وسبعمائة وخمسون الف ومائتان وتسعون دونم) »(١٦)

ومن الجدير بالملاحظة، أن السنوات العشر الأولى من الاحتلال [حكومة حزب العمل] لم تحمل أي تطور ملموس بالنسبة لعدد المستوطنين، وهذا يعود لجملة الظروف المحيطة بالاحتلال آنذاك وخاصة مقاومة الشعب الفلسطيني، فضلاً عن حكومة المعراخ كانت تريد تجريع الاستيطان تدريجياً لجماهير الشعب الفلسطيني. وتشير الاحصاءات إلى أن عددهم تدرج في الضفة الغربية على النحو التالي: « ٧٣٦١ عام ١٩٧٦ و٧٣٦١ عام ١٩٧٩ و٢١٫٠٠٠ عام ١٩٨٢ و٥٢٫٩٦٠ عام ١٩٨٤ . . »(١٧).

واستناداً إلى برنامج الاستيطان الصهيوني، زرعت اسرائيل حتى أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧

« في الضفة والقطاع مالا يقل عن (١٨٦) مستوطنة بلغ عدد السكان بها مالا يقل عن (٧١ر٠٠٠) مستوطن »[١٨] ووزعت هذه المستوطنات حول المدن الفلسطينية « لتصبح جزراً محاطة بجماعات القتلة من المستوطنين:

- القدس بـ (٣٥) مستوطنة.
- الخليل بـ (٢٨) مستوطنة.
- بيت لحم، رام الله بـ (٣٧) مستوطنة.
- أريحا بـ (٢٩) مستوطنة.
- نابلس، طولكرم، جنين بـ (٢٥) مستوطنة.

كل ذلك:

- لتفتيت الوحدة الديمغرافية.
- لعزل المدن وتطويقها.
- للتحكم والسيطرة. »[١٩]

إن هاجس الاستيطان سيبقى ملازماً للدولة الصهيونية طالما بقيت هناك امكانية لهذه الدولة للعمل في هذا الاتجاه، ولأن الدولة الاسرائيلية قامت وتوسعت بفضل استراتيجية الاستيطان، وكون الاستيطان يعتبر بمثابة شريان حيوي للاستمرار والبقاء لها، كما أن الاستيطان يشكل أحد أعمدة الايديولوجية الصهيونية الرجعية، وبتواصله تبقى فكرة « أرض الميعاد » حية، وامكانية استثمارها في التحريض للهجرة بين أوساط يهود العالم، امكانية واقعية ومؤثرة.

خلاصة الأمر في هذا الميدان تتجلى في تكثيف معاناة الجماهير الفلسطينية، ووضع القيود أمام استثمارها لأراضيها، وارغامها على ترك ميدان الزراعة للاتجاه صوب العمل المأجور في سوق العمل الاسرائيلية نتيجة انحصار رقعة الأراضي المتاح لها فلاحتها واستغلالها في تطوير الزراعة، وبالتالي الاقتصاد الوطني.

وقبل هذا وذاك ازدياد دور الارهاب والفاشية السوداء الصهيونية من خلال نشر جماعات المستوطنين الأكثر تطرفاً بين المدن والقرى العربية أمثال جماعات كاخ وغوش امونيم وغيرها الكثير من الأسماء والعناوين لجماعات القتلة من المستوطنين.

هذه السياسة الاستيطانية ساهمت بشكل مباشر في نقل الجماهير الفلسطينية بكافة قواها وطبقاتها الاجتماعية التي لها مصلحة في التحرر من سوط الاحتلال وممارساته العدوانية، وحتى أكثرها تردداً وميوعة في المواجهة، إلى ناصية الثورة الشعبية، التي تفجرت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨ وما زالت مشتعلة حتى الآن.

ثالثاً: الاحتلال الاسرائيلي والاقتصاد الوطني الفلسطيني:

من خلال قراءة الأوامر العسكرية، التي اعتبرها الاحتلال « دستور » الجماهير الفلسطينية

و« **نظامها التشريعي** » الذي ينظم قانونية حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.. الخ، ويحدد لها علاقاتها بالسلطات العسكرية الاسرائيلية، التي أضحت تمثل منذ عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧ السلطة « **السياسية الحاكمة** » في المناطق المحتلة. أمكن التلمس الواضح للاهتمام الذي أولته هذه الأوامر ومشرعوها للجوانب الاقتصادية.

ولا تعود أسباب هذا الاهتمام للحرص الصهيوني على الاقتصاد الوطني الفلسطيني، في كل من الضفة والقطاع، ولا السعي لتطويره وتحفيزه؛ وإنما جُل هذا الاهتمام يتركز على كيفية تدمير بنية هذا الاقتصاد التحتية، وخنق كل عوامل نهوضه، وابقائه في دائرة المحوطة للاقتصاد الصهيوني.

وبناء عليه يمكن القول، إذا اعتبر الاستيطان نقطة مركزية ومحورية في السياسة الصهيونية، فإن عملية الاستغلال الاقتصادي والقومي للانسان الفلسطيني ولأرضه وقواه المنتجة المحدودة يعتبر معلماً من معالم الامبريالية الجديدة ـ اسرائيل ـ ومدخلاً لتعزيز بنيان « المملكة » **اليهودية** ، وهو بالتالي يمثل نقطة برنامجية مركزية في المرحلة الاسرائيلية الجديدة ـ مرحلة الامبريالية.

وادراكاً من الكيان الصهيوني لأهمية هذاالعامل في ردف الاقتصاد الاسرائيلي [الذي يعاني بين فترة وأخرى من الأزمة الاقتصادية، التي لها صفة وطابع الدورية] بعناصر قوة جديدة، بأيدٍ عاملة رخيصة، تبادل تجاري تميل كفته، استناداً إلى الأوامر العسكرية وإلى التمايز الاقتصادي، لصالح الدولة الصهيونية، وفائض قيمة جديد، عمل الكيان الصهيوني على خنق أي عملية تطوير ولو بحدودها الدنيا للاقتصاد الفلسطيني، وابقاه في دائرة المحوطة [التبعية] لاقتصاده الأقوى ـ الاسرائيلي.

وارتباطاً بما سبق، قام الكيان الصهيوني بخلق كل المقومات والوقائع المادية و« التشريعية » من أجل ابقاء الباب مفتوحاً لتدفق فائض قيمة الاقتصاد الوطني الفلسطيني عموماً، وليس فائض عمل الطبقة العاملة، في جيب الاحتلال وموازنته. بحيث يمكن القول، ان اسرائيل التهمت الأخضر واليابس في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ٦٧ ، ولم يبق إلاّ بقايا من عظم لجماهير هذه المناطق كي تقوى على العيش والحياة بهدف خلق قيمة اضافية (زائدة) جديدة لصالح الاحتلال الاسرائيلي.

وارتباطاً بذلك، « وبمقتضى سياسة الدمج الاقتصادي، أنشئت عام ١٩٦٨ « **سوق مشتركة** » تضم الكيان الصهيوني والضفة الغربية وقطاع غزة، والغيت الحواجز الجمركية بين المناطق المحتلة واسرائيل وأقيم حاجز جمركي واحد تجاه الخارج، فأصبحت الجمارك وفق التعريفة الاسرائيلية تفرض على واردات المناطق المحتلة من جميع البلدان الأخرى بما فيها الدول العربية، واحتكر الكيان الصهيوني تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة مع العالم الخارجي ».(٢٠)

الملفت للنظر أن اسرائيل كنوع من تخفيف شكل ومحتوى استغلالها ونهبها للاقتصاد الوطني الفلسطيني استخدمت مصطلح « السوق المشتركة ».. « والصحيح أنه لا وجود لمثل هذا السوق، وإنما هو سوق « مفروض بقوة الجيش والحكم العسكري.. أن تسمية « **السوق المشتركة** » هنا ليست أكثر من استخدام اللغة للدعاية الصحفية وللتمويه السياسي أيضاً مما يخدم أهداف السلطات

الاسرائيلية في اعطاء الاستعمار الاستيطاني وجه الصديق والحليف . . (!!) »[٢١]

انطلاقاً من المرحلة الجديدة التي بلغتها اسرائيل ـ الامبريالية ـ قامت بتطبيق « خلاق » لسياسة تقسيم العمل الامبريالي على الصعيد الدولي بينها وبين المناطق المحتلة حيث « تستورد اسرائيل من المناطق المحتلة بأسعار متدنية بضائع ذات محتوى تصنيعي ضئيل وتبيعها منتجات مصنعة استهلاكية بأسعار مرتفعة بسبب ارتفاع كلفة الانتاج في اسرائيل من جهة وبسبب التضخم المالي الذي تعاني منه الدولة الصهيونية بشكل مزمن (. . .) . . . ففي عام ١٩٧٢ شكلت المواد التالية : المواد الغذائية ، الملابس والمنسوجات ، مواد ومستلزمات البناء ، الأخشاب ومشتقاتها ، الأحذية والجلود ومشتقاتها ، ما يعادل ٦٩٫١٪ من مجموع صادرات المناطق المحتلة الصناعية ، وشكلت الملابس والمنسوجات ومواد ومستلزمات البناء نحو نصف صادرات المناطق المحتلة « الصناعية » إلى اسرائيل . [٢٢]

وكان هدف اسرائيل من سياسة الجسور المفتوحة بين المناطق المحتلة والأردن في المجال الاقتصادي البحت ، تسهيل « تصدير بعض المنتوجات الزراعية التي تنتجها المناطق المحتلة والتي لا تحتاجها السوق الاسرائيلية ، إلى البلدان العربية عبر جسور الأردن ، [ولكن الأمر يختلف كلياً بالنسبة للواردات من الدول العربية بالنسبة لاسرائيل . في حين أن الواردات عن طريق هذه الجسور تتعرض لقيود شديدة ، الأمر الذي أدى إلى تضاؤلها تدريجياً بحيث أصبحت لا تزيد عن ١٪ من مجمل واردات المناطق المحتلة عام ٧٦ ـ ١٩٧٧ . [٢٣]

إن كل الخطوات الاقتصادية التي اتبعتها اسرائيل تجاه المناطق المحتلة كانت خطوات مدروسة وهادفة لتحقيق النهب والاستغلال المطلق لهذه المناطق ، لا الاستغلال النسبي . وإذا تم النظر إلى حجم التبادل التجاري بين اسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة تبين مدى وكمية وعمق الاستغلال . فعلى صعيد الضفة الغربية ارتفعت صادراتها « إلى أسرائيل من ١٢ مليون دولار في عام ١٩٦٨ إلى ١٣٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣ ، انخفضت بعدها إلى ٩٩ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . هذا وبلغت قيمة الصادرات في عام ١٩٨٥ حوالي ٩٦ مليون دولار (. . .) . وبالرغم من الزيادة المطلقة انخفضت نسبة صادرات الضفة الغربية إلى اسرائيل مقارنة بمجموع صادرات الضفة الغربية بصورة حادة وتراجعت من ٧٢٪ في عام ١٩٧٣ إلى حوالي ٥٢٪ في عام ١٩٨٥ . [٢٤]

« وأما واردات الضفة الغربية من اسرائيل فقد ارتفعت من ٣٩ مليون دولار في عام ١٩٦٨ إلى ٢٠٤ دولار في عام ١٩٧٠ وإلى ٣٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . وأدى ذلك إلى ارتفاع أهميتها بالنسبة لمجموع واردات الضفة الغربية من ٨٩٪ عام ١٩٧٥ إلى ٩٠٪ عام ١٩٨٤ ، الأمر الذي يظهر مدى ارتباط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الاسرائيلي . [٢٥]

ولا يختلف الأمر على صعيد قطاع غزة ، الذي ارتفعت صادراته « إلى اسرائيل من ٢٫٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ إلى ٥٣ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت ذروتها في عام ١٩٨١ حيث بلغت قيمة الصادرات ما يزيد عن ١٥٩ مليون دولار . وارتفعت نسبتها إلى مجموع الصادرات من ٦٦٪ عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٨٦٪ في عام ١٩٨٤ (. . .) ، إلا أن صادرات قطاع غزة

إلى اسرائيل، ونتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها اسرائيل منذ ١٩٨٣ والسياسة التجارية الخارجية الاسرائيلية وبخاصة المتعلقة بالتبادل التجاري بينها وبين قطاع غزة، ونتيجة للعقبات والمشاكل التي وضعت أمام هذا التبادل السلعي في بداية الثمانينيات، ، عادت وانخفضت بعد الاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، وبلغت قيمتها عام ١٩٨٤ حوالي ٩٦ مليون دولار فقط. هذا وبلغت قيمة صادرات قطاع غزة في العام ١٩٨٥ ، ١ر٩٦ مليون دولار.(٢٦)

وعلى صعيد الواردات من « الاقتصاد الاسرائيلي فقد ارتفعت من ١٤ مليون دولار في عام ١٩٦٨ إلى ١٦٧ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة مقدارها ١١ ضعفاً ومن ثم ٢٥٦ مليون دولار في عام ١٩٨٤ . هذا وبلغت قيمة واردات قطاع غزة عام ١٩٨٥ حوالي ٢٥٩ مليون دولار. أما نسبة واردات القطاع من اسرائيل فقد انخفضت قليلاً في الفترة المذكورة، وذلك من ٩٤٪ في عام ١٩٧٥ إلى ٩٢٪ عام ١٩٨٤ .(٢٧)

وكان من نتائج ذلك التبادل أن بلغت « نسبة الصادرات الاسرائيلية إلى المناطق المحتلة من مجمل صادرات اسرائيل. . ٦ر١٠ بالمئة منها ٢ر٦ بالمئة إلى الضفة الغربية. لكن الدكتور هشام عورتاني من جامعة النجاح في نابلس، يوضح أننا إذا استثنينا صادرات السلاح الاسرائيلية، فإن نسبة ما تستورده المناطق المحتلة يشكل ٢٥ بالمئة من مجمل الصادرات الاسرائيلية.(٢٨)

وهذه النسبة العالية من الصادرات الاسرائيلية التي تدفع بها للأراضي الفلسطينية المحتلة ناتجة بالأساس عن الاجراءات الاسرائيلية الاقتصادية و« الأمنية » التي تشكل حالة اعتقال دائمة للأراضي المحتلة واقتصادها وترغمها ارغاماً على الخضوع لاجراءاتها. فضلاً عن ذلك، تظهر هذه النسبة العالية من الواردات التي تدخل سوق الضفة والقطاع، الوزن الذي تمثله المناطق المحتلة ١٩٦٧ بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي، والذي « يمكن أن يقارن بالكتل الاقتصادية الرئيسية في العالم، إذ تستوعب ٣٣٪ و٣٩٪ مما استوعبته السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأميركية على التوالي من الصادرات الاسرائيلية سنة ١٩٨٤ »(٢٩) . ليس هذا فحسب ، بل « إن حجم صادرات اسرائيل للمناطق المحتلة هو الثاني بعد صادراتها إلى الولايات المتحدة ، حيث تتجاوز مجمل صادرات اسرائيل إلى آسيا وأستراليا »(٣٠) .

ذلك الاستغلال الفظيع للاقتصاد الوطني الفلسطيني الناتج عن عمق الخلل بينه وبين الاقتصاد الصهيوني المحمي ، إنما هو نابع من غياب عامل الاستقلال السياسي والاقتصادي وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحديد التعرفة الجمركية وضوابط الحماية الاقتصادية ، مما ابقاه تحت « رحمة » التشريعات الاقتصادية الاسرائيلية ، أي أجبر على أن يكون في موقع المتمم والمكمل لاقتصاد المركز الامبريالي ـ الاسرائيلي . الأمر الذي يعني ، أن سكان المناطق الفلسطينية المحتلة مرغمون على الاستيراد والتصدير من وإلى اسرائيل ، حتى وإن كانوا غير موافقين ، نتيجة شروط التبادل الجائرة . وكونهم في موقع المحوطة الاقتصادية للمركز الاسرائيلي .

وبالضرورة ادراك حجم وأثر هذا الاستغلال والاستلاب الصهيوني البشع في حركة القوى

والفئات والطبقات الاجتماعية في أوساط الشعب الفلسطيني ، نقلها من موقع إلى موقع ، من الأعلى إلى الأسفل طبقياً بالنسبة للفئات والطبقات الغنية [البرجوازية الوطنية والمتوسطة والصغيرة] وأثر ذلك في تطور وارتقاء مستوى التضحية الوطنية لديها وعمّق حرصها على التخلص من قبضة الاحتلال واجراءاته التعسفية .

١ ـ الصناعة

عند الحديث عن الصناعة الوطنية في المناطق المحتلة ، يكون الحديث ذا طابع مجازي ، كون الصناعة في هذه المناطق [رغم التمايز النسبي بين المنطقتين ، طبعاً لصالح الضفة] هي أقرب إلى الطور الجنيني البسيط والمحدود الاستخدام للقوى المنتجة ، إن كان من حيث حجم العمالة المستخدمة فيها ، أو من حيث حجم رؤوس الأموال والمنشآت وغيرها من العناصر المكونة لرأس المال الثابت ، وبالتالي أثر ذلك على حجم رأس المال المتغير وأثره في تطوير القاعدة التحتية لهذه الصناعة ، وارتباطاً بذلك ، علاقة الصناعة بالسوق المحلية والعربية والأجنبية .

والسبب ليس ذاتياً فحسب ، بل إن له طابع الموضوعية . **فأولاً** غياب عنصر الاستقرار والاستقلال السياسي ، والذي له عميق الأثر في عملية الاستثمار ، **ثانياً** ، سياسة التمييز الأقليمية التي اتبعتها الحكومة الأردنية تجاه الصناعة والعمالة والأجور في الضفة الغربية ، التي استهدف من خلالها النظام الأردني دفع رؤوس الأموال والصناعات المحدودة في الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية ، إدراكاً من النظام لمخاطر المستقبل ، ومن بين أشكال التمييز التي استخدمتها الحكومة الأردنية بين الضفتين أن « انصب الجزء الأعظم من الدعم الحكومي على صناعات الضفة الشرقية[٣١] » . وهذا يعود لأن الضفة الغربية كانت بعد العام ١٩٥٠ تشكل المركز الصناعي للدولة الاردنية ، ولكن هذه الصورة مع « حلول عام ١٩٦٧ [تغيرت حيث] كانت القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الضفة الشرقية حوالي ثلاثة أضعاف نظيرتها في الضفة الغربية[٣٢] . . » .

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى السبب في فرق الأجور ، الذي يعود إلى « أن التطور الصناعي في الضفة الشرقية قد خلق فرقاً في الأجور بين الضفتين . وبتشيجع فرق الأجور هذا وعدم وجود البديل في الموطن ، فقد ترك العديد من العمال عائلاتهم في الضفة الغربية ورحلوا للضفة الشرقية وعملوا في أي مكان متاح[٣٣] » .

وهذا التمييز الاردني لم يكن موجهاً فقط للجانب الاقتصادي الفلسطيني ، بل أن له أبعاداً أعمق من ذلك ، ترتبط بمشروع التصفية للقضية من خلال العمل على دفع الشباب الفلسطيني ، بعد أن تكون القاعدة الاقتصادية الوطنية قد ضُربت ، إلى الرحيل عن أرض الوطن بإتجاه الخارج ، بحثاً عن مصدر رزق يؤمن به قوته وقوت عائلته ، ويعتبر هذا الدفع القسري للرحيل شكلاً من أشكال الإبعاد غير المعلن (الضمني) للشباب الفلسطيني ، وبالتالي ابعاد المواطنين الفلسطينيين إلى المنافي وتغييب العامل الوطني والتنظيم والتأطير في الإطارات الوطنية والقومية المنادية بالتحرير .

وأما على صعيد قطاع غزة فحدث ولا حرج عن الوضع المأساوي العام ، وأثر ذلك على القطاع الصناعي الذي احتل قاع التركيب الاقتصادي ، إن كان من حيث حجمه أو مردوده في الناتج الإجمالي . ومن بين أبرز الأسباب عامل عدم الاستقرار والاستقلال السياسي وضعف الاستثمار في ميدان الصناعة . فضلاً عن أن النظام المصري لم يحاول أن يدفع في تطوير الصناعة ، ولم يحاول أن يربطها بعجلة الاقتصاد المصري ، وإنما ابقاها معزولة تتطور ذاتياً وضمن إمكاناتها المحدودة ، وفي إطار سوقها المحلية الضيقة جداً ، الأمر الذي كان له شديد الأثر على تطور قطاع الصناعة في غزة وعلى سبيل المثال ، لو أخذنا نموذجاً للصناعة في غزة انتاج النسيج نجد أنه « كان قد وفد إلى غزة أثناء هجرة ١٩٤٨ حوالي ٢٠٠٠ عامل نسيج ، وكان هناك ٢,٢٠٠ مغزل في غزة سنة ١٩٥٤ ، علاوة على مغزل آلي واحد يوظف ٤٥ عاملاً . وكانت المواد الأولية تستورد من مصر ، غير أن هذه الصناعة لم تزدهر بسبب عدم توفر القدرة على صيانة الآلات والمعدات واستبدالها ، وأيضاً بسبب منافسة المنتجات المستوردة . وقد هبط عدد العاملين فيها من ٢,٥٠٠ عامل سنة ١٩٥٣ إلى ٩٠٠ عامل فقط سنة ١٩٦٠ ، وبحلول عام ١٩٥٧ كان هناك خمسون مغزلاً فقط صالحة للاستعمال(٣٤) » .

وبناء على ما تقدم ، تكون السمات الأساسية للصناعة الوطنية في الضفة والقطاع تمثلت بالآتي :

١ ـ طابعها الحرفي والاستثمار العائلي .

٢ ـ الصفة الإطلاقية للصناعة الصغيرة .

٣ ـ الانخفاض الحاد في رأس المال المستثمر في الصناعة .

٤ ـ مساهمتها المنخفضة جداً في الناتج الإجمالي من الاقتصاد المحلي « ٦,٦٪ من هذا الناتج في الضفة الغربية و٣,٣٪ في قطاع غزة(٣٥) » .

٥ ـ محدودية حجم القوى المستخدمة في الصناعة . « ففي عام ١٩٦٣ كان عدد العاملين بأجر في الضفة الغربية والقدس الشرقية حوالي ٥٥٠٤ عامل ثم أصبحوا ٧٤٨٥ عاملاً في عام ١٩٦٧ (. .) وذلك في المؤسسات المنتظمة . وإذا أضفنا لهذا العدد عدة آلاف يعملون في المؤسسات الحكومية والخاصة ، فإن عدد العمال كان في عهد السلطة الأردنية لا يتجاوز الـ ١٥ ألف عاملاً(٣٦) » .

وأما في قطاع غزة فـ « تفيد مصادر اسرائيلية أن الصناعة في قطاع غزة كانت توظف ما بين ٣٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ شخص قبل ١٩٦٧ . وانخفض عدد العاملين في قطاع الصناعة المحلية بعد ذلك إلى ٢,٧٠٠ عامل(٣٧) » .

٦ ـ البطء الشديد في التطور ، بل يمكن القول ، إن الركود أضحى صفة ملازمة لها .

٧ ـ تلعب دور المحوطة لاقتصاديات الدول المحيطة .

في ظل هذا الوضع الصناعي الضعيف والواهن ، بل والخائر القوى احتلت اسرائيل الضفة والقطاع ، ولم يحتاج أمر تطويع هذه الصناعة في خدمة المشروع الصهيوني الاستيطاني الكولونيالي

جهداً يذكر ، وبالتالي دخلت هذه الصناعة بسرعة في عجلة المحوطة للاقتصاد الاسرائيلي وكان كل ما فعلته اسرائيل في البداية قيامها « ببعض التدخلات الادارية المحدودة ، كتقييد الإنتاج في مصنع الكبريت في نابلس بحجج « أمنية » . وتحديد شروط إنتاج الطاقة الكهربائية(٣٨) » . إلا أن ذلك لم يلغ لاحقاً تحديد اسرائيل لسياق تطور هذه الصناعة ، بالاتجاه الذي يؤكد تابعية هذه الصناعة للاقتصاد الاسرائيلي ليس هذا فحسب ، بل إن اسرائيل قيدت حركة هذه الصناعة ووضعت لها سقفاً للتطور لا تتجاوزه ، وهو ما سقف العام ١٩٦٧ وهو ما يؤكده تقرير بنفستي لعام ٨٧ ، الذي يقول : إن مساهمة « الصناعة في الإنتاج المحلي الإجمالي للضفة الغربية ظلت بنسبة ٨ بالمئة ، أي أقل مما كان عليه الوضع قبل حرب ١٩٦٧ وهي ٩ بالمئة ، كما ظل عدد المشتغلين في الصناعة ما بين ١٦ ـ ١٧ ألفاً . باستثناء العاملين في معاصر الزيت ومقالع الحجارة

إن إنتاج الضفة الغربية وقطاع غزة الصناعي مجتمعين يصل إلى ١,٤ بالمئة من الصناعة الاسرائيلية وتبلغ قيمة إنتاجها ٨٠ مليون دولار موزعة على ٢٥٠٠ مشروع وهذا أقل من ناتج بعض الشركات الاسرائيلية الكبرى(٣٩) » .

ويتابع بنفستي الحديث عن أسباب عدم تطور الصناعة في الضفة والقطاع ، فيقول : « يرى بعض المراقبين أن القيود التي تواجه الصناعة والتنمية الصناعية هي نتاج لسياسة اسرائيلية مصممة خصيصاً للابقاء على المناطق المحتلة كسوق مفتوحة للاغراق السلعي الاسرائيلي ، وكمخزون لقوة العمل الرخيص(٤٠) » .

وعن طابع قوة العمل وحجمها ، وبالتالي مستوى تطور الصناعة ، يشير تقرير بنفستي : « إن ما يقارب ثلث المستخدمين في الصناعة في الضفة العربية هم مستخدمون ذاتيون ، أي في ١٢٠٠ مؤسسة . وهناك ٣٥٠ مؤسسة تشغيل ٦٦٠٠ مستخدم . كما أن معدل الأجور السنوي لعمال الصناعة في اسرائيل يعادل أربعة أضعاف نظيرتها في الضفة الغربية . لقد ظلت الصناعة في الضفة الغربية متخلفة وصغيرة وتقليدية ، وباستثناء عدد محدود من الشركات الواسعة لا توجد مؤشرات على وجود قطاع صناعي حديث(٤١) » .

وحال غزة كما جرى الإقرار مسبقاًلا يختلف عن ما جرى ويجري في قطاع غزة في الضفة الغربية ، وهذا ما يؤكده تقرير الأمم المتحدة ، الذي يقول : « إن أثر الاحتلال على قطاع التصنيع في قطاع غزة أقل من أثره في الضفة الغربية . والسبب أن القطاع الصناعي لم يكن متطوراً حتى بمقاييس الضفة الغربية ، إن القطاع الاقتصادي الوحيد الذي كان يساهم في الإنتاج الوطني الإجمالي هو قطاع الزراعة .

لقد كان قطاع التصنيع يستخدم ٤٠٩٥ عاملاً عام ١٩٦٩ ، كما كان هناك انحدار بنسبة ١٥٪ في مستوى التوظيف من الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ (. . .) أما الإنتاج الصناعي في قطاع غزة فقد زاد بأكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ مقارنة بالضفة الغربية . بينما بقيت حصة الأغذية والمرطبات في الإنتاج الصناعي الكلي منخفضة ، في حين أن حصة المنسوجات والملابس كانت مرتفعة نسبياً . إن الإنتاج في هذا الفرع قد أبدى نمواً مستمراً . أيضاً فإن فرع المعادن اللا فلزية قد نما بمعدل متوسط هو حوالي ٥٠٪ . [ويعود سبب ذلك إلى] أن قسماً هاماً من هذا النمو يمكن أن نعزوه إلى عقود البيع » أي الأعمال التي أديت للمصنعين الاسرائيليين ، في مجال المنسوجات ومواد البناء [إلا أن ذلك لم يغير في التركيب البنيوي للاقتصاد الوطني في غزة ، حيث] أن الملكية العائلية لوسائل الإنتاج كانت هي النظام السائد في هذه الفترة ، ونادراً ما كنا نجد النظام التعاوني للملكية .

أيضاً » في عام ١٩٧٩ كانت معظم المنشآت في قطاع غزة صغيرة الحجم جداً » . . [وتشير المعطيات إلى] « أن نسبة المنشآت التي تستخدم عشرة موظفين أو أكثر كانت أقل من ٧٪ . أما باقي الوحدات فقد كانت تستخدم أقل من عشرة موظفين ، بل أن ٦٢٪ من مجموع المنشآت تستخدم من ١ ـ ٣ عمال[٤٢] » .

مما تقدم أعلاه ، تتضح علاقة اسرائيل بقطاع الصناعة في الضفة والقطاع ، فهي لم تسمح لهذا القطاع بالتطور ، وإذا حصل وسمحت ، كما جرى في مجال الصناعة النسيجية بالتوسع ، فإن سبب ذلك يعود لأن هذا المجال « عميق الارتباط بالشركات الاسرائيلية ، حيث يتسلمون [مشاغل الخياطة] قطع قماش شبه جاهزة ويسلمون اسرائيل قطعاً جاهزة ، يضم هذا القطاع ٢٢ بالمئة من المستخدمين في الصناعة أي حوالي ٢٢٤٠٠ مستخدم ، أما إنتاجية العامل فهي أقل على مستوى مختلف القطاعات أي حوالي ٤٤٠٠ دولار ، والأجور هي الأقل أي ٤,٤ دولار يومياً أي « أجرة عالم ثالث »[٤٣] . وأما مجالات الصناعة الأخرى التي يمكن أن تشكل منافس للصناعة الاسرائيلية فلم يسمح لها بالتطور ، ليس هذا فحسب ، بل إنها لم تعد تستخدم طاقتها الإنتاجية الكاملة رغم محدودية القوى البشرية المستخدمة فيها ، « إن أكثر من ٦٠٪ من الشركات التي شملها المسح* ابلغت بأنها تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية . ففي قطاع غزة حوالي ٢/١ الشركات تعمل بأقل من ٥٠٪ من طاقتها و٥٪ من مجموع الشركات تعمل بـ ٩٠٪ أو أكثر من طاقتها . أما في الضفة الغربية فإن ٧٠٪ من الشركات تستفيد بأقل من طاقتها و١٤٪ فقط من مجموع المنشآت تعمل بمستوى ٩٠٪ من كفاءتها[٤٤] » .

ولم يتوقف الأمر عند تعطيل جزء من طاقة الصناعة الفلسطينية في الضفة والقطاع وإنما بلغ حداً متطوراً من التدهور، لأن « . . عدد الشركات التي توقفت عن العمل قد زاد عن عدد الشركات المؤسسة حديثاً. مثلاً في عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ فقط أغلقت ٢٩٣ شركة » .[٤٥]

وتؤكد المعطيات والحقائق أن حجم وآثار الاحتلال على الصناعة عموماً وأرباب العمل خصوصاً كانت كبيرة ومدمرة، فقد انخفض عدد أرباب العمل في الضفة الغربية من « ٥ر١٠ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٧ر٤ ألف عام ١٩٨٣ . » وهبطت نسبتهم من اجمالي قوة العمل بشكل مطرد من ٢ر٩٪ إلى ٢ر٣٪ لنفس الفترة. أما في قطاع غزة فقد تزايد عدد أرباب العمل في النصف الأول من السبعينات، ثم هبط خلال الثمانينات، فقد ارتفعت نسبتهم من اجمالي قوة العمل من ٩ر٢٪ عام ١٩٧٠ إلى ٧ر٧٪ عام ١٩٧٦ ثم هبطت بصورة طفيفة إلى ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ » .[٤٦] لكن هذه الحالة لن تدوم فالمؤشرات كلها تؤكد أن لا مجال لهذه النسبة أن تحافظ على نفسها، بل المنحى الهابط هو مآلها ولا طريق غير ذلك في ظل الاحتلال وشروطه التدميرية.

---

* احرت بعثة الامم المتحدة التي اعدت تقريراًعن « الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية والقطاع » مسحاً على ١٨٢ شركة في الاراضي المحتلة، وعلى اثر ذلك صاغت تقريرها .

وبالمحصلة يمكن تلخيص أهداف السياسة الاسرائيلية الاقتصادية في القطاع الصناعي للمناطق المحتلة :ـ

١ ـ تجميد البنية الصناعية التي هي بالأصل متخلفة.

٢ ـ الابقاء على الطابع الحرفي وعلى الورشات، ومنع نشوء صناعة متطورة بالمعنى العصري الحديث.

٣ ـ تحويل الورش والمنشآت الصغيرة، بحيث تعمل كمتعهد ثانوي ملحق بالصناعة الاسرائيلية.

٤ ـ توجيه الانتاج إلى الصناعات الكثيفة باليد العاملة.

٥ ـ تشجيع شراء وسائل الانتاج البالية، ووضع العقبات في طريق شراء وسائل انتاج جديدة متطورة.

٦ ـ تحديد امكانيات التطور الصناعي، بحيث لا ينافس الصناعة الاسرائيلية.

٧ ـ جعل المنشآت الصناعية تتخصص بأدنى حلقات الانتاج، بحيث لا يتطلب ذلك وجود آلات ووسائل انتاج كبيرة متطورة، ولا يسمح بتراكم خبرات علمية وتقنية ذات شأن، مما يمنع سلفاً نقل التقنية، أو تطوير الانتاج، ويجعل الانتاجية اخفض ما يمكن.

٨ ـ جعل فرص العمل في قطاع الصناعة محدودة جداً وحتى متناقصة.

٩ ـ منع القطاع الصناعي أن يكون قاعدة التنمية وبالتالي خلق امكانيات النمو الاقتصادي، وجعل معدلات النمو الفعلية اخفض ما يمكن.

١٠ ـ السيطرة المباشرة على القطاع الصناعي، عن طريق قيام متعهدين اسرائيليين باقامة منشآت صناعية في المناطق المحتلة، للتحكم بتوجيه الصناعة فيها مباشرة، وإحداث طرق انتاج مختلفة يعمل العرب فيها، [عزلة] عن التطور ». (٤٧)

مشاكل وارباكات الصناعة الوطنية مع النظام الأردني، أبرزها: ـ

١ ـ « وجود مصانع مماثلة وحرص الحكومة الأردنية على حماية هذه المصانع من المنافسة.

٢ ـ اشتراط الأردن استيراد المواد الخام عن طريقه وعدم السماح إلا بتصدير ٦٥٪ فقط من قيمة المواد الخام المستوردة عن طريقه.

٣ ـ تحديد الاسعار من قبل وزارة التموين الأردنية مما يقلل هامش الربح بسبب التكاليف الاضافية التي تتحملها المنتجات المحلية والناجمة عن تكاليف التصاريح والنقل.

٤ ـ غلاء التصاريح وصعوبة اجراءات التفتيش.

٥ ـ ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير ». (٤٨)

هذه هي حال الصناعة في الضفة والقطاع ومشكلاتها العميقة والمرتبطة الجذور بمستواها المتدني ومحوطتها لاقتصاد الدولة التي تتبع لها أو تخضع لهيمنتها، أي أنها تفقد كل مقومات الاستقلال السياسي والاقتصادي في تطورها، الأمر الذي ترك اثره مباشرة على مكانتها وحجمها في الناتج المحلي، فضلاً عن إفلاس العديد من أصحاب العمل (أي البرجوازية الوطنية) الأمر الذي ساهم في حسم التردد الذي أصاب قطاعاً واسعاً منها في بداية الاحتلال، على اعتبار أن الاحتلال « يحمل » لها

« المن والسلوى »، ودفعها للانخراط في العملية الثورية التي انفجرت حممها في كانون الأول (ديسمبر) ٨٧ ، بحثاً عن ذاتها.

٢ ـ الزراعة:

في نطاق الحديث عن الاستيطان، تمت الاشارة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان من نتيجة عمليات الاستلاب والقضم والهضم للأراضي الفلسطينية أن تمكنت سلطات الاحتلال الاسرائيلية من وضع يدها في الضفة الغربية على ما نسبته « (٥٣٪) من مساحتها، وفي غزة بلغت نسبة الأرض المصادرة من القطاع (٣٨٪) من مساحته. . ».(٤٩) وبلغت مؤخراً حسب كل المصادر إلى مصادرة حوالي ٦٠ ٪ من الأراضي الفلسطينية .

ومن الجدير بالملاحظة، أن النسبة الأكبر من المصادرة للأراضي قد تمت بعد وصول الليكود للسلطة في العام ١٩٧٧ « وكانت تتم المصادرات تحت عنوان الحاجة للأغراض العامة، أو « للأغراض العسكرية »، أو « كمحميات طبيعية » أو « للطرق » و« كاملاك غائبين ». . . الخ . وفي عهد الليكود سمح أيضاً للشركات الاسرائيلية بالعمل في مجال شراء وبيع الأراضي في الضفة الغربية والقطاع، وعليه فقد نشأت ٣٠ شركة تعمل في هذا الميدان. . . وغالبية الأراضي المصادرة تقع في القدس والغور وشمالي الضفة الغربية، وتركزها في هذه المواقع أمر له مغزى سياسي يرتبط بالحلول المطروحة واتجاهاتها »(٥٠)

ومن البديهي رؤية العلاقة الجدلية بين مصادرة الأراضي ومجال الزراعة، الأمر الذي يعني، أن مساحة الأراضي المزروعة قد انخفضت وتقلصت بنسبة كبيرة. ففي الضفة الغربية « تقلصت من ٢٠٨٠ ألف دونم عام ١٩٦٦ إلى ١٦٨٣ ألف دونم عام ١٩٦٨ وظلت هذه المساحة بدون تطور يُذكر حتى عام ١٩٨٤ ، حيث هبطت بصورة حادة إلى ١٥٨٥ ألف دونم ».(٥١)

وعلى صعيد القطاع فقد « كانت الأراضي المزروعة [١٩٦٦] توازي ١ر٥٢٪ (١٧٠,٢٥٥ دونم) واتسعت هذه المساحة إلى ٠٠٠ر١٩٨ دونم أي ٥٥٪ من المساحة الكلية غير أنها تقلصت إلى ٠٠٠ر١٦٥ دونم سنة ١٩٨١ »(٥٢)

ولم تقتصر معاناة الزراعة على مساحة الأراضي المنهوبة من قبل الصهاينة، بل ونتيجة لفتح أبواب سوق العمل الاسرائيلي « فقد هبط عدد العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية من ٤ر٤٢ ألف في عام ١٩٧٠ إلى ٣ر٢٨ ألف عام١٩٨٥ ».(٥٣)

أيضاً حصل انخفاض كبير في عدد العمال الزراعيين العاملين في قطاع غزة « وبشكل مستمر منذ ١٩٦٧ : من ٨٠٠ر١٦ عامل سنة ١٩٧٠ إلى ٦٠٠ر١٢ سنة ١٩٧٧ ثم إلى ٣٠٠ر٨ سنة ١٩٨٢ (. .) وبحلول عام ١٩٨٤ بلغ عدد العاملين في الزراعة المحلية ٨٠٠ر٧ عامل فقط مقابل ٩٠٠ر٧ عامل من القطاع يعملون في الزراعة الاسرائيلية »(٥٤)

فضلاً عن ذلك، يضع الاحتلال الاسرائيلي جملة من القيود في وجه تطور الزراع الوطنية الفلسطينية، نذكر منها:

١ ـ وضع قيود على زراعة الأشجار المثمرة، وتحديد نظام الحصص (. . .) للتأثير على البنية المحصولية. فزراعة الأشجار المثمرة تحتاج إلى تصريح من السلطات الاسرائيلية وفق الأمر العسكري رقم ١٠١٥ لعام ١٩٨٥ . . .

٢ ـ منع تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية في السوق الاسرائيلي، وذلك لمنع منافسة هذه المنتجات للمنتجات الاسرائيلية، [وهذا لا يمنع]. . . تعاقد المؤسسات الزراعية ودوائر الزراعة الاسرائيلية مع المزارعين العرب على انتاج بعض الأنواع من المحاصيل. . .

٣ ـ منع المزارعين العرب من تصدير منتجاتهم بصورة مباشرة إلى الأسواق الخارجية (عدا الأردن) حيث يشترط عليهم تصديرها بواسطة الشركة الاحتكارية الاسرائيلية (Agrisco **اغريسكو**) التي تفرض عليهم شروطاً مذلة، بحيث لا تقدم لهم تكاليف الانتاج. . .

٤ ـ مقاومة سلطات الاحتلال لاي تغيير أو تطوير في البنية التحتية للزراعة، خصوصاً الطرق الزراعية ومنشآت الري، حتى أنها تقاوم بصورة كبيرة محاولات المزارعين خزن مياه الأمطار بواسطة البرك الترابية.

٥ ـ مقاومة سلطات الاحتلال أي تغيير في علاقات الانتاج السائدة، خصوصاً في منطقة الأغوار. والعمل على ابقاء وترسيخ علاقات الانتاج المتخلفة وشبه الاقطاعية في تلك المنطقة، تلك العلاقات التي تلعب دوراً سلبياً في التطور الزراعي.

٦ ـ عدم تطوير دوائر الزراعة والارشاد الزراعي، ومقاومة نشاط الجمعيات التطوعية الهادفة إلى تطوير الانتاج الزراعي.

٧ ـ حرمان المزارعين الفلسطينيين من وسائل التمويل والاقراض الزراعي، الأمر الذي تركهم فريسة للوسطاء وكبار التجار من الملاكين، الذين يمارسون الربا بصورة جشعة تجاه المزارعين ». [٥٥]

ولا تتوقف العراقيل عند حد الاجراءات الاسرائيلية، لأن « النظام الأردني من جانبه يساهم في ضرب الزراعة المحلية عبر امتناعه عن استيراد الكثير من المنتوجات الزراعية ومنع تصديرها للبلدان العربية، هذا اضافة لإغلاق البلدان العربية نفسها أسواقها أمام هذه المنتوجات. . »[٥٦]

وهذه العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور الزراعة الفلسطينية ساهمت بشكل مباشر في الانخفاض الحاد لأسعار العديد من الخضروات « ولا سيما البندورة والكوسا والباذنجان الأمر الذي أدى لانخفاض سعر صندوق البندورة سعة ١٥ كيلو غرام إلى ٥ شيكل (دينار أردني تقريباً) خلال آذار (٨٧)، علماً أن الكيلو غرام الواحد بيع في شباط الماضي بخمسة شيكلات ». [٥٧]

ومن النماذج على تدخل سلطات الاحتلال المباشر في شؤون الزراعة وتوجيهها الوجهة التي تريدها، وليس الزراعة التي تتناسب وحاجة الفلاح الفلسطيني ففي قطاع غزة، تواصل هذه السلطات « اشتراطها بحصر التصدير إلى أوروبا بشركة « اغريسكو » الصهيونية، والتي لا تكتفي

بتحديد أسعار وكميات الانتاج المصدرة، بل انها تتدخل حتى بتحديد الأصناف الواجب زراعتها، كما حصل حين أدخلت هذه الشركة محصول التوت الأراضي « الفراولة » إلى المزارع العربية في غزة وعلى حساب المزروعات الأخرى، والذي بلغ انتاجه هذا العام ١١٠٠ طن صُدر منها حتى الآن ٢٢٠ طن فقط عن طريق الشركة المذكورة والتي تصدر منه سنوياً ٤٥٠ طناً من انتاج القطاع.

ومن المعروف عن الشركة أنها تدفع المزارعين للتوجه إلى أحد المحاصيل، وبعد فترة ترفع يدها عن تسويقه، أو تقلص الكمية المتفق عليها للتصدير لتضطر المزارعين للبيع بأسعار رخيصة وتغيير نمط الانتاج بشكل يتوافق مع سعيها للأرباح دون الالتفات لتأثيرات ذلك على خصوبة التربة، أو نمط الاستهلاك السائد، وهو ما يترك آثاراً سيئة على بعض المحاصيل الأساسية، ونمط الاستهلاك للمواطن المحلي، ودفع الفلاح للهاث الدائم وراء المحصول الممكن تسويقه ».(٥٨)

إن معاناة ومشقات الحياة لدى الفلاح الفلسطيني متشعبة وأمثلتها عديدة وعديدة جداً، ولايمكن لمثل من هنا أو مثل من هناك أن يعكس كل الآلام التي تواجهها الزراعة الفلسطينية جراء سياسات الاحتلال التعسفية واللاانسانية، الساعية أبداً لتدمير الزراعة الوطنية وكل فروع الاقتصاد الوطني من أجل تدمير البنيان الاجتماعي الفلسطيني. لقد ساهمت السياسة الاسرائيلية بدفع الجماهير الفلاحية إلى سوق العمل الاسرائيلي، وبالتالي ساهمت في حراك داخل التركيب الاجتماعي الفلسطيني في الضفة والقدس والقطاع، وهذا يعني أن جزءاً من أصحاب الأراضي باتوا بلا أملاك مما عمق لديهم (أصحاب الأراضي المصادرة) الحقد على الاحتلال، وضاعف من التوجهات الوطنية عندهم ونقلهم تدريجياً إلى حاضنة الثورة.

٣ ـ المياه:

الثروة المائية لا تقل أهمية بالنسبة لاسرائيل عن الأرض، ادراكاً من اسرائيل أن لا قيمة للأرض من دون مياه، وبالتالي لا قيمة للاستيطان بدون مياه، فالاستيطان له مقوماته العديدة، ومن بينها المياه التي تساهم في عملية جذب المستوطنين وتؤمن استقرارهم في الكيان الصهيوني.

ومن المعلوم أن اسرائيل تواجه أزمة مائية دائمة تعمل على حلها من خلال استثمارها لكل الينابيع والآبار والأنهر الفلسطينية ـ العربية. وقد ازدادت كميات المياه التي تستهلكها اسرائيل من ٣٥٠ مليون م^3 عام ١٩٤٩ إلى ١٢٧٤ مليون م^3 عام ١٩٥٧، وإلى ١٤٧١ مليون م^3 عام ١٩٦٧، وإلى ١٧٢٨ مليون م^3 عام ١٩٧٦، وإلى ١٩٥١ مليون م^3 عام ١٩٨٦. وتسهم المياه الجوفية بحوالي ٦٠٪ من كمية المياه التي تستهلكها اسرائيل، بينما تسهم المياه السطحية (كمياه نهري الأردن واليرموك ومياه الفيضانات والأنهار الأخرى) بحوالي ٣٥٪، وتسهم المصادر الأخرى (كمياه التحلية ومياه تكرير المجاري) بحوالي ٥٪ ».(٥٩)

إن الكيان الصهيوني يعاني أزمة حقيقية في الموارد المائية، وقد قدرت الباحثة الأمريكية « ليسلي شميدا » كمية العجز المائي الذي واجهته اسرائيل عام ١٩٨٥ بحوالي ٤٥٠ مليون م^3. أما الجنرال

شارون فقد أوضح أن اسرائيل سوف تكون بحاجة إلى ٧٠٠ مليون م^{3} إضافية من المياه عام ٢٠٠٠ . ومن جهة ثانية أعد « توماس فان » بحثاً لمعهد الدراسات الشرق أوسطية في جامعة بنسلفانيا عن المياه في اسرائيل، وقدر في بحثه كمية العجز المائي الذي يمكن أن تواجهه اسرائيل عام ٢٠٠٠ بحوالي ٨٠٠ مليون م^{3} . واقترح « فان » أن تقلص اسرائيل حصة الزراعة من مياهها بما يعادل ثلث ما تستهلكه الزراعة (١٣٠٠ مليون م^{3} حسب تقدير عام ١٩٨٠). [٦٠]

وفي محاولة من اسرائيل لسد بعض العجز في الموارد المائية تلجأ للاستخدام المكثف من المياه الجوفية والسطحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقدر النسبة التي تستغلها « اسرائيل حالياً ٥٥٪ من حوض الأردن، بينما كان مشروع جونسون لا يعطيها إلاّ ٤٠٪ من مياهه. وبعد احتلال الضفة الغربية لم يعد في استطاعة الأردن إلاّ استغلال ١٠٪ من مياه هذا الحوض »[٦١]

ومن الاجراءات الاسرائيلية للسيطرة على المياه في المناطق المحتلة، تقوم بمنع « أي تطوير لاستخراج المياه فيها. وفرضت رقابة صارمة على استخدام مياه الري في الأغوار من قبل المزارعين العرب. وتقوم اسرائيل باستنزاف مخزون المياه في الضفة وغزة حيث تحصل على قرابة ٤٠٪ من استهلاكها للمياه من هذه المناطق، ومن اجمالي المياه المتجددة في تلك المناطق والبالغ ٥٦٠ - ٦٧٠ مليون متر مكعب تضخ اسرائيل ٤٥٠ مليون متر مكعب لاستخداماتها، ويقدر استهلاك الضفة وغزة بـ ١٠٠ مليون متر مكعب فقط ». [٧٢]

ولا تتوقف الاجراءات الاسرائيلية الامبريالية عند حدود المشار إليه، بل إنها قد « أجبرت أصحاب هذه الآبار [٨٨ بئراً في الأغوار] على تركيب عدادات لقياس حجم الضخ لتحقيق هدفها. مقابل ذلك تسمح للمستوطنين في نفس المنطقة، أي في الأغوار، بضخ ضعف ما هو مسموح للآبار العربية بواسطة الآبار التي أنشأتها والبالغ عددها ١٧ بئراً. هذا اضافة إلى تحديد السلطات الاسرائيلية للعمق الممنوع تجاوزه بالنسبة للآبار العربية، في حين تسمح للمستوطنين بحفر آبار عميقة، مما يقود إلى جفاف الآبار العربية، كما لم يجر خلال سنوات الاحتلال اضافة أي مشروع للري الزراعي في الضفة وغزة. . .

« وبخصوص مياه الشرب يجري مد سيطرة شركة ميكوروت الاسرائيلية على توزيع المياه في الضفة وغزة وعلى الرغم من تمكن العديد من القرى من انشاء شبكات توزيع مياه الشرب خاصة بها. . »[٦٣]

ومجمل هذه الاجراءات العدوانية ساهمت وتساهم في التأثير السلبي على الزراعة الفلسطينية، فضلاً عن الاجراءات التعسفية التي جرى التطرق لها في النقطة السابقة [الزراعة]، وبالتالي تضيف عنصراً جديداً من عناصر التفجر لدى الجماهير الفلسطينية. وليس الأمر محصوراً بجماهير الفلاحين في القرى، بل وقبل ذلك في المدن، نتيجة التقنين، أو بتعبير أدق التقطير لهذه الجماهير. والمبكي المضحك، التقطير عليها ومن مياهها هي لا من كمية المياه المخصصة للكيان الصهيوني.

٤ ـ العمال :

أدت جملة الاجراءات والممارسات الارهابية الاستلابية التي قامت بها سلطات الاحتلال تجاه فروع الصناعة والزراعة وغيرها من الاقتصاد الوطني الفلسطيني، اضافة إلى عملية المصادرة الكبيرة للأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ ، والتي بلغ ٥٣٪ من أراضي الضفة و٣٨٪ من أراضي القطاع، أدت إلى زج أعداد كبيرة من العمالة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلية، التي فتحها الكيان الصهيوني على مصراعيها في الأعمال الدونية، والتي يترفع عنها اليهود، والذين باتوا نتيجة ذلك يتمتعون بصفة الارستقراطية العمالية أو ذوي الياقات البيضاء.

فضلاً عن ذلك، ساهمت عوامل ضعف بنيان الصناعة الوطنية، وفقدان المؤسسات الوطنية القادرة على تأمين العمل للفائض الكبير من قوة العمل، وكذلك فرق الأجور بين المناطق وبين الكيان الصهيوني، «مع أن الذي ينتقل إلى مجتمع صناعي قد يتمتع بدخل يفوق دخله السابق من ناحية، ولكنه يضعه في أسفل السلم الاقتصادي للاقتصاد المضيف من ناحية أخرى».(٦٤) وهو ما أكدته تجربة العشرين عاماً المنصرمة من عُمر الاحتلال الاسرائيلي. المهم أن هذه العوامل ساهمت في انتقال قسم كبير من جسم الطبقة العاملة الفلسطينية للعمل داخل الكيان الصهيوني تصل نسبتها من الضفة الغربية «٣٠٫٧ بالمئة» ومن غزة «٤٦٫١ بالمئة».(٦٥)

ولادراك حجم قوة العمل، يجب معرفة عدد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عند دخول الاحتلال عام ٦٧ ، وما رافقها من زيادة حتى عشية ثورة كانون الأول (ديسمبر) ٨٧ ، وارتباطاً بذلك الاطلالة على نسبة الزيادة التي صاحبت الطبقة العاملة الفلسطينية بعد عشرين عام من الاحتلال.

اشارت الاحصاءات أن عدد السكان عام ٦٧ كان يصل إلى ٩٦٦٫٥ ألف نسمة، القاطنين منهم في الضفة ٥٨٥٫٧ ألف نسمة، وفي غزة ٣٨٠٫٨ ألف نسمة. ويشير العديد من الاحصائيات إلى أن عدد السكان قد بلغ عام ١٩٨٧ «حوالي (١٫٥) مليون نسمة، [ولكن الاحصائيات الجديدة تؤكد أنه بلغ حوالي ١٫٧٥٠ مليون نسمة] أضف إلى (٨٠٠) ألف نسمة [تقريباً] يمثلون أبناء شعبنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨».(٦٦)

«هذا التنامي الديمغرافي الفلسطيني يترافق مع مجموعة من السمات الديمغرافية الهامة:

١ ـ ان ٥٧٫٦٪ من أبناء شعبنا في الضفة والقطاع حالياً هم دون سن التاسعة عشرة، مقابل ٣١٫٢٪ من ٢٠ ـ ٤٩ سنة ، و١١٫٢٪ يزيدون عن ٥٠ سنة. وقد أشار ميرون بنفستي أن «أبناء الجيل المولودين بعد عام ١٩٦٧ هم أكثر راديكالية من آبائهم واستعدادهم لقبول الوضع القائم أقل من استعداد آبائهم».

٢ ـ نسبة التزايد السكاني العالية والتي تعتبر من أعلى نسب التزايد السكاني في العالم، وتبلغ هذه النسبة ٣٪ سنوياً [وهو ما يثير مخاوف الصهاينة]. . . ، وقد شهد عام ١٩٨٧ ولأول مرة ازدياد عدد

المواليد الفلسطينين عن المواليد الاسرائيليين (٥٨٪ من المواليد فلسطينيون والباقي اسرائيليون) . .

٣ ـ ارتفاع نسبة قوة العمل (٥٪ سنوياً . .)، مما يعني وجود حاجة لـ ١٢ ألف فرصة عمل سنوياً، وهي فرص لا يتوفر ما يزيد عن عشرها فقط من الناحية الفعلية، وينعكس عن ذلك اتساع نطاق الفقر والجوع، وبالتالي تنامي النزعة الوطنية الكفاحية . .

٤ ـ سكان المخيمات يمثلون قطاعاً نامياً وقوياً (٨٠٪ قطاع غزة: حوالي ٤٥٠ ألف من مجموع ٦٠٠ ألف تقريباً يمثلون عدد سكان القطاع) وفي الضفة يمثل سكان المخيمات أكثر بقليل من ثلث عدد السكان ٣٦٥/٣١ ألف من مجموع حوالي ٩٠٠ ألف يمثلون سكان الضفة الفلسطينية، وفي القطاع ٨ مخيمات*، فيما يوجد في الضفة ٢١ مخيماً**. ونضال المخيمات هو نضال جذري ويتجه ليس فقط لاقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، بل وللمطالبة أيضاً بالعودة لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ». (٦٧)

هذه هي اللوحة الديمغرافية الفلسطينية بقسماتها العامة، ولكن إذا أخذنا العمال بشكل منفرد، نجد أن حجم قوة العمل قد بلغ عام « ١٩٧٠ » « ٩١٫٧٠٠ » ألف عامل وصل إلى « ١٢٦٫١٠٠ » عام ١٩٧٦ ، أي بزيادة قدرها ٣٤٫٤٠٠ عامل خلال ست سنوات، »(٦٨) وبالتالي فإن « نسبة الطبقة العاملة إلى مجموع القوة البشرية في سن العمل قد ارتفعت من حوالي ١٧٫٨ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٫٩ في المئة تقريباً عام ١٩٧٦ ، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتجاوز الـ ١٥ بالمئة عام ١٩٦٨ ». (٦٩) وتشير معطيات دائرة الاحصاء المركزية إلى أن « عدد قوة العمل العربية في الضفة والقطاع (لا تدخل القدس ضمن هذه الاحصائيات) قد بلغت [حتى أواسط آذار (مارس) ٨٧] حوالي ٢٦١ ألف عامل مقابل ٢٤٢ ألف عامل عام ١٩٨٥ يعمل منهم في الضفة والقطاع ٦٤٪ بينما ٣٦٪ منهم يعمل في الكيان الصهيوني »(٧٠) وهذه النسبة التي تفوق الثلث قليلاً من حجم قوة العمل الفلسطينية، لم تكن قد بلغت نفس النسبة عند بداية الاحتلال، بل أقل من ذلك بكثير، ففي عام ١٩٦٨ بلغ عدد العمال من الضفة والقطاع (باستثناء القدس) « ٤ آلاف عامل »(٧١) وقد « ارتفع عدد العاملين في اسرائيل من هذه المناطق من ٢٠٫٦ ألف عام ١٩٧٠ إلى ٩٠٫٣ ألف عام ١٩٨٤ و٨٩,٢ ألف عام ١٩٨٥ ». (٧٢) « وبلغ [عددهم] عام ١٩٨٦ حوالي ٩٥ ألف عامل منهم ٥٢ ألف عامل من الضفة الغربية و٤٣ ألف عامل من قطاع غزة . . ». (٧٣) « وتؤكد جريدة هآرتس الاسرائيلية الصادرة بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٢ أن عدد العمال العرب من المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل قد بلغ ١٠٥ آلاف عامل ». (٧٤)

---

* مخيمات غزة ـ (جباليا ـ الشاطيء ـ المصيرات ـ دير البلح ـ البريج ـ المغازي ـ خانيونس ـ رفح ـ)

** مخيمات الضفة ـ (عقبة جبر، عين السلطان، الامعري، الجلزون ، الدهيشة، الفارعة، بلاطة، عسكر، جنين، قلنديا، العور، عايدة ، طولكرم، شعفاط، ديرعمار، العروب، بيت جبرين، نور شمس، عين بيت الما ، قدورة)

بعد ذلك يبرز سؤال، هل الطبقة العاملة الفلسطينية، والجزء العامل منها داخل الكيان الصهيوني خاصة، متعلم أم أمي؟؟ هل هؤلاء العمال قادرون على العمل في ميادين ومجالات، غير ذات المجالات السوداء، التي يخصصها لهم اصحاب العمل الاسرائيليين؟؟ إن الاجابة على هذا السؤال يجلوها المستوى العلمي الذي حصل عليه العمال، ومستوى التدريب المهني الذي حصلوا عليه.

ومن خلال الاحصائيات المتوفرة، تبين أن العمال العرب في الكيان الصهيوني امتازوا « بتحسن مطرد في مستواهم العلمي وما لهذا من تأثير إيجابي على اكتسابهم للمزايا التي تؤهلهم لدور رئيسي وفاعل في النضال الفلسطيني. وتشير المصادر الاحصائية إلى أن نسبة الأميين عام ١٩٧٦ بين العاملين من الأراضي المحتلة في اسرائيل بلغت ٢٠٪ ونسبة الذين أنهوا المرحلة الابتدائية منهم ٤ر٣٧٪ ، ونسبة الذين أنهوا مرحلة ما فوق الاعدادية منهم ٨ر٢٨٪ وعام ١٩٨١ ، بلغت نسبة الأميين بينهم ١٥٪ ، والذين أنهوا المرحلة الابتدائية ٥ر٣٨٪ ، وفوق الثانوية ٣٠٪ ، وعام ١٩٨٣ ، بلغت نسبة الأميين منهم ٥ر٨٪ يلمّ ٢ر٢٪ منهم بالقراءة والكتابة، و٢٠ر٢٧٪ منهم درسوا حتى المرحلة الابتدائية، و٥ر٣٣٪ منهم وصلوا إلى المرحلة الاعدادية ، ٨ر٢٪ منهم وصلوا إلى المرحلة الثانوية، و٢ر٣٪ منهم يحملون دبلوم متوسط و٢ر٣٪ منهم يحملون شهادات جامعية . . . ويقابل ارتفاع نسبة المتعلمين في صفوف العمال، ارتفاع في نسبة الحاصلين على تدريب مهني من اليد العاملة الفلسطينية، بشكل عام، فقد بلغ عام ١٩٨٠ عدد مراكز التدريب المهني في الأراضي المحتلة ٢٤ مركزاً، منها ١٦ مركزاً في الضفة و٨ مراكز في قطاع غزة، وبلغ عدد المتخرجين من هذه المراكز لنفس العام ٣٧٥٦ متدرباً مقابل ٣٣٩٨ متدرباً عام ١٩٧٩ .

وحتى العام ١٩٨٠ ، بلغ عدد المتدربين في هذه المراكز ٤٠ ألف متدرب. (٧٥) وهذا يعود لأكثر من عامل ، من أهمها افتقاد الطلبة خريجي الثانوية إلى امكانية التحصيل الجامعي ، ان كان في الارض المحتلة أو في البلدان العربية . مضافاً لذلك حاجة العائلة إلى مصدر رزق سريع ، هذا فضلاً عن ، ان اغراءات العمل داخل اسرائيل تحفز العديد من السكان لدفع ابنائهم للاتجاه نحو التدريب المهني ، خاصة بعد أن تبين لهم ان خريجي المعاهد العليا والجامعات باتوا لا يجدون مواقع تتناسب وتخصصاتهم ، ليس هذا فقط ، بل اصبح جزء منهم عاطلاً عن العمل . وحسب مصادر الادارة الذاتية (المدنية) ، « ان هناك ٥٦ الف خريج في الضفة الغربية ، اضافة إلى ثمانية آلاف اخرين كانوا يعيشون في الخارج عام ١٩٨٤ » .

« ومن بين ال ٥٦ الف هناك ٢٩ الف منهم يعملون في مجال تخصصهم ودراستهم ، وعشرة آلاف يكملون دراستهم ، وثلاثة عشر الف يعملون خارج اطار تخصصهم ، اما العاطلون عن العمل فيقدرون بحوالي ٤٠٠٠ فقط . . . منهم ٢٨٠٠ خريج درسوا ما بين ١٢ ـ ١٤ سنة تعليمية ، والباقي اي ١٢٠٠ درسوا أكثر من ١٦ سنة تعليمية » . (٧٦)

وبالنسبة لحجم المرأة في قوة العمل ، فكانت اجمالاً وعلى مدار سنوات الاحتلال ، نسبة

محدودة اذ « بقيت ثابتة تقريباً عند حوالي ٣١٠٠ بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ في حين ان عدد النساء اللاتي تزيد اعمارهن عن ١٤ عاماً قد زاد ب ٦٥٠٠ خلال نفس الفترة . لقد كانت نسبة الاناث في القوة العاملة منخفضة وتناقصت بمرور الزمن من ١٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٣٪ عام ١٩٧٩ . . . » .(٧٧)

ونسبة العاملات في اسرائيل من قوة العمل الفلسطينية « . . . تساوي ٢,٥٪ فقط »(٧٨) لعام ١٩٨٣ ، وهذا يعود لظروف العمل غير الانسانية ، من حيث الزمن الذي تستغرقه دورية العمل وتصل بين ١٢ ـ ١٤ ساعة عمل ، والمسافة الطويلة التي لا بد من قطعها للوصول إلى مكان العمل ، اضافة لأثر العادات والتقاليد التي تقيد انطلاقة المرأة تجاه ميدان العمل المأجور ، فضلاً عن ذلك ، الدور الرئيسي الذي تلعبه المرأة الفلسطينية . وانسجاماً مع هده الشروط تفضل المرأة [المرغمة على العمل نتيجة الظروف المعيشية الصعبة] العمل داخل الضفة أو القطاع ولو بنصف الاجر الذي يمكن ان تحصل عليه في داخل اسرائيل .

وأما بصدد توزع العمال على فروع العمل في اسرائيل « يوضح د. عبد الفتاح أبو شكر ان «٤٦,٥٩٪ من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة والعاملين في اسرائيل يعملون في ورش البناء و ٢١,٩٣٪ يعملون في المصانع و ٤,٢٨٪ يعملون في ورش الحدادة والنجارة و ١,٨٢٪ في كراجات تصليح السيارة . . . كما يشير إلى ان ٨,٤٦ يعملون في الخدمات العامة و٤,٤٦٪ في المحال التجارية و٤,٠٩٪ في الفنادق والمطاعم و٠,٣٦٪ في النقل و٠,٠٩٪ في محطات البنزين . اما في المزارع فقد كانت نسبة العاملين ٦,٧٣٪ من اجمالي العاملين في اسرائيل » .(٧٩)

وتصل نسبة قوة العمل العربية من مجمل قوة العمل في الكيان الصهيوني « إلى ١٧٪ » ،(٨٠) ورغم أهمية هذه النسبة من العمال بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، الا انها تعيش في ظروف عمل غاية في القساوة ، ولا تتوافق مع شروط العمل الانسانية ، ومن بين ابرز معاناة العمال العرب داخل الكيان الصهيوني الاتي :

١ ـ ان ٢٢,٤٠٪ من هؤلاء يحتاجون اثناء عملهم إلى احذية وقبعات خاصة . . .

٢ ـ ٣٧,٤٪ يحتاجون إلى اجهزة واقية من الغبار .

٣ ـ ٣٥,٧٦٪ يحتاجون إلى ملابس عمل خاصة .

٤ ـ ٣٥,٧٦ يحتاجون لأجهزة واقية من أشعة الشمس .

٥ ـ ١١,٩٢٪ يحتاجون لاجهزة واقية من الحرارة .

٦ ـ ٨,٢٨٪ يحتاجون لاجهزة واقية من الضوضاء .

٧ ـ ٤,٣٧٪ يحتاجون لاجهزة واقية من اشعاع لحام الأوكسجين » .(٨١)

فضلاً عن ذلك ، فان ظروف العمل في اسرائيل تتسم « بعدم الاستقرار ، حيث يتعرض العاملون للفصل بدون سابق انذار ، ففي عينة عشوائية لهؤلاء العاملين . . . تبين ان ٩٥,٢٦٪ من المستجوبين تم فصلهم من قبل رب العمل دون اخطار مسبق (. . .) كما تبين في العينة المذكورة ان ٣٠,٩١٪ فقط يحصلون على اجازة مرضية و ٣١,٥٧٪ يحصلون على تأمين صحي و ٢٥,٢٪

يحصلون على تأمين ضد البطالة و ٦٦ , ٢٨٪ يحصلون على تأمين ضد الحوادث و ٦٤ , ٠٪ يحصلون على تعويضات نهاية الخدمة و ٤٥ , ٠٪ يحصلون على تقاعد . هذا على الرغم انهم يدفعون الضرائب ومقتطعات التأمينات المختلفة ، مثل العمال اليهود الذين يستفيدون بصورة كاملة من هذه الحقوق التي تنص عليها التشريعات العمالية الاسرائيلية » .(٨٢)

ومن نافل القول ، التأكيد على المواقع التي يتمركز فيها العمال العرب ـ الاعمال السوداء ـ كما انهم يضطرون لقطع مسافات طويلة للوصول لمكان العمل ، ويقضون من ١٢ ـ ١٦ ساعة عمل يومياً ، ولا يجدون من يدافع عن حقوقهم . فكما هو معروف ،يشكل **الهستدروت** احد الاعمدة الاساسية الثلاثة المكونة لدولة اسرائيل [**الحكومة + الوكالة اليهودية**] لا يتعرف لا من قريب أو من بعيد على ما يصيب العمال العرب من غُبن فاضح من ارباب العمل الصهاينة . واضافة لما سبق ذكره ،« فان الاجور التي يتقاضاها العمال العرب تقل بنسبة تراوح بين ٢٠ ـ ٤٠ بالمئة من اجور نظرائهم من العمال اليهود » .(٨٣) ومن الامثلة على عملية التميز الفاضحة بين العمال العرب ونظرائهم اليهود ما ادى به عامل فلسطيني من القدس ، يقول : «نحن نشكل أكثر من خمسين بالمئة في احد المصانع الاسرائيلية ، وهو مصنع يستخدم عمالاً فنيين . لقد ناضلنا كثيراً للحصول على ابسط الحقوق . لا يمكنك التصور اننا ناضلنا لكي نأخذ الركوب في الدفعات الاولى من السيارات التي تأتي لنقل العمال . كانت الدفعات الاولى من السيارات مخصصة لنقل العمال اليهود أولاً ، وبعد ان ينتهوا يأتي دورنا . اذا تأخر العامل منا خمس دقائق عند فرصة الغداء فإنه يتعرض للتقريع من صاحب العمل ، وعليه ان يتأخر بعد الظهر للعمل بدلاً منها . نحن مرغمون على العمل ايام السبت كلما طلب المصنع ذلك ، ويرفض صاحب العمل أن يسجله لنا كيوم عمل اضافي لاننا نأخذ في هذه الحال أجرة أعلى وندفع الضرائب اقل ، ولذا يسجله كيوم عادي ، اما العامل اليهودي فلا يعمل يوم العطلةاطلاقاً »(٨٤)
ويتضاعف هذا الاستغلال بالنسبة للعمال العرب غير المسجلين في مكاتب العمل الاسرائيلية ، أي عمال السوق السوداء ، المحرومون من كل الحقوق !

ان العمال العرب ، رغم انهم يقدمون قيمة زائدة مضاعفة لرب العمل الاسرائيلي ، وبالتالي للموازنة الاسرائيلية ، نتيجة انخفاض اجرة عملهم ، وعدم استفادتهم من اي شكل من اشكال الحماية الممنوحة لنظرائهم اليهود ، هذا فضلاً عن انهم يضعون كامل مرتباتهم بين اجرة ومقتطعات مختلفة ،بما في ذلك مقتطع « **الأمن** » وبين عملية الاستهلاك البسيطة للعامل ولعائلته ، وبطبيعة الحال لا مجال للتوفير بتاتاً نتيجة نسبة التضخم العالية وارتفاع مستوى المعيشة ، رغم ذلك لا يجدون الآ مزيداً من الاستغلال البشع الذي لا يقتصر بالطبع على الجانب الطبقي ، بل وقبل ذلك هناك الاستغلال القومي . الامر الذي عمق حدة التناقض التناحري الموجودة منذ ان وطأت اقدام المحتلين للاراضي الفلسطينية منذ بدء الغزوة الصهيونية ، لادراك العامل بعفويته ومن ثم بوعيه ، الذي ارتقى وتطور مع تطور الحركة العمالية ذاتها ، من خلال انتشار النقابات بين صفوفها [سنعود لها لاحقاً] ومن خلال وجود ممثليها السياسين ، ومن خلال تطور حركة النضال الوطني الفلسطيني ، لادراكه أن مجمل مصائبه وآلامه ناتج عن الاحتلال الصهيوني للارض الفلسطينية بالاساس . مما ادى

به إلى سلوك طريق الثورة ، لانه لا خيار امامه سوى هذا الخيار من اجل التخلص من الاحتلال .

٥ ـ الضرائب :

شكلت الضرائب عنصراً اضافياً من عناصر امتصاص قوت الجماهير الفلسطينية ، ولقمة خبزها ، ولم ترحم أحداً من السكان . وبغض النظر عن موقعه الطبقي ، برجوازياً كان أم عاملاً فقيراً ، فضريبة الاحتلال ذات البُعد القومي أولاً والطبقي ثانياً ، تتبع المقولة التي تقول « **الناس في الاراضي المحتلة سواسية كأسنان المشط** » امام تسديد عجز الموازنة وتأمين الربح المطلق للاحتلال .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان الاحتلال الاسرائيلي في فترة السنوات الست الاولى من احتلاله للأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ ، اي من ٦٧ ـ ٧٣ ، لم يحاول ان يثقل كاهل الجماهير الفلسطينية بالاجراءات الضريبية ، وهذا يعود للانتعاش الذي اصاب الاقتصاد الاسرائيلي آنذاك ، بسبب اموال الدعم التي وصلت لاسرائيل . ففي « عام ١٩٦٧ وحده ، تلقت اسرائيل تبرعات تساوي جملة ما حصلت عليه من تبرعات خلال الاعوام العشرة السابقة » .[٨٥] ولاعتبارات تكتيكية ايضاً حيث استهدفت اسرائيل عكس صورة « **ايجابية** » عن احتلالها في اذهان الجماهير الفلسطينية ، وربطت ذلك بانعاش اقتصادي مزيف في الضفة الغربية والقطاع لخلق ركائز عملية الدمج تحت يافطة « **التعايش** » ، وعملت على طريقة حكاية « **الغولة** » (تسمين الفريسة لتأكلها وهي ناضجة) ولكن كما اكدت المعطيات التاريخية الأمر لم يكن كما يشاء الاحتلال .

فضلاً عن ذلك ، كان هدف الاحتلال منصباً على « إغراق اسواق الضفة بالسلع التي لها مثيل ـ الدواجن والمنتوجات الزراعية ـ بهدف القضاء على هذه المرافق الاقتصادية . وبالفعل ، فقد نجح في تحقيق ذلك . فالمزارع الفلسطيني لم يكن بامكانه المنافسة ، نظراً لارتفاع التكاليف » .[٨٦]

ايضاً هذا الحال لم يستمر طويلاً ، فما إن جاءت حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ ونتائجها ، التي كادت تكون مرعبة للمشروع الصهيوني برمته ، حتى دخل الاحتلال في دوامة الازمة الاقتصادية من جديد ، كما تبين للاسرائيليين ان سياسة « **الجزرة** » لم تُجدِ مع الفلسطينيين مما دفع الحكومة الاسرائيلية لتغيير نمط سياستها ، فأولاً عملت على « **تخفيض النفقات الامنية** » قدر المستطاع ، وثانياً ، وهو الأساس ، زادت من الضرائب لتعوض العجز الذي اصاب موازنتها . الامر الذي انعكس سلباً على مداخيل سكان الضفة والقطاع . وكانت اثار هذه الضرائب تتعمق كلما تعمقت ابعاد المؤامرة السياسية ضد الشعب الفلسطيني ، وهذا ما تجلى بعد اجتياح عام ١٩٨٢ للبنان ، بهدف تصفية القاعدة التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

والنظام الضريبي المفروض على الضفة والقطاع متعدد الاشكال والالوان ، ولا يترك شاردة ولا واردة الّا ويخضعها لعملية ابتزازه و « خوّته » التي خضعت الجماهير الفلسطينية لها . مما اثقل كاهل الجماهير وارهقها .

ومن بين هذه الضرائب المطبقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ الأتي :

- « ضريبة الدخل وهي اكبر ضريبة وتتراوح نسبتها ما بين ٤٣ - ٤٦٪ من جملة حصيلة الضرائب .
- ضريبة الجمارك وهي تلي ضريبة الدخل كمورد للخزينة الاسرائيلية وتتراوح نسبتها ما بين ١٣ - ١٥٪ في سنوات متباينة .
- ضريبة المشتريات وتساهم ب ١١,٨٪ .
- ضريبية الملكية وتتراوح ما بين ٥ - ٧,٥٪ .
- الضريبة على التبغ ٣,٦٪ .
- ضريبة الاسمنت ٠,٨٪ .
- ضريبة المشروبات ٠,٩٪ .
- ضريبة الطوابع ٢,١٪ .
- ضريبة الدفاع ٢,٤٪ .
- ضريبة السيارات ٠,٩٪ .
- ضريبة السفر للخارج ٠,٩٪ .
- ضريبة الرخص ٢,٤٪ .
- ضريبة فائض البريد ١,٤٪ .

يضاف إلى كل ذلك ضريبة سلامة الجليل وضريبة القيمة المضافة » .(٨٧)

من خلال هذه الجردة من الضرائب ، اضافة لتفاصيلها وتفرعاتها المختلفة والمتشعبة ، يمكن ادراك وتلمس حجم المعاناة التي يقع تحت سقفها المواطن الفلسطيني ، اياً كانت قدراته المالية ، الاقتصادية .

ومن بين هذه المجموعة الكبيرة من الضرائب تمثل « ضريبة الدخل في الكيان الصهيوني العمود الفقري للنظام الضريبي ، اذ تشكل ٤٥٪ من الضرائب المباشرة وغير المباشرة الني تفرضها الاجهزة الحكومية المختصة . . .

. . . فعلى سبيل المثال يخضع دخل الفرد الذي يصل إلى ٢٠,٠٠٠ جنيه استرليني إلى ضريبة تصل ٧٥٪ من دخله اذا كان عازباً و ٧١,٥٪ اذا كان متزوجاً وتصل الضريبة على بعض الشركات إلى ٦٣٪ من دخلها » .(٨٨)

ان النسبة المشار اليها من الضريبة ، ان كان للأفراد أو للشركات ، تظهر القيمة التي تحصل عليها سلطات الاحتلال من جماهير الارض المحتلة ، « وقد غطت المداخيل المحلية ، وهي تشمل كافة اوجه الدخل التي يجنيها الحكم العسكري من سكان المناطق المحتلة (ضرائب ورسوم مختلفة) ٥٨٪ من ميزانية عام ٨٣ / ١٩٨٤ و٦٧٪ من ميزانية عام ٨٤ / ١٩٨٥ » .(٨٩) اي بمعنى آخر ،

ان نفقات وأعباء الاجراءات القمعية ، الارهابية الاسرائيلية أو ما يسمونها « الامنية » تتكفل بها جماهير الارض المحتلة ، ولا تضع اسرائيل من موازنتها شيئاً يذكر في هذا المجال .

وتعميقاً لهذه المسألة ، لو اخذ فقط جانب واحد ، ضريبة الدخل على اجور عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل تصبح الصورة على النحو التالي :

« في اواسط السبعينات كان صافي تحويلات خزينة الدولة الاسرائيلية إلى الضفة الغربية سالباً اي انها (المقصود الضفة الغربية) ساهمت في تمويل الانفاق العام الاسرائيلي . وفي اواخر السبعينات وصل العبء (الذي تحملته الخزينة) إلى ١٠ ـ ١٥ مليون دولار سنوياً . وفي اوائل الثمانينات اخذ هذا العبء بالتناقص بثبات . وبحلول ٨٣ ـ ١٩٨٤ اصبح سالباً مرة اخرى . اما بالنسبة لقطاع غزة فقد كانت التحويلات الاسرائيلية سالبة منذ اواخر السبعينات وحتى الان . ومجموع ميزانيتي الحكم العسكري في المناطق لم تشكل اي عبء على الخزينة » .(٩٠)

وعلى صعيد « ضريبة القيمة المضافة (يدفعها المشتري بواقع ١٥٪ من ثمن البضاعة) فان حجم هذه الضريبة على واردات الضفة والقطاع من اسرائيل فقط قرابة ١٠٠ مليون دولار سنوياً . (١٠٧ ، ٩٣ ، ٩٠ مليون دولار على التوالي لسنوات ٨٣ ، ٨٤ ، ١٩٨٥) . ولكن في حقيقة الامر فانها اكبر من ذلك بكثير .

اما دخل الخزينة الاسرائيلية من الجمارك على واردات الضفة والقطاع من خارج اسرائيل فيبلغ قرابة ٨٥ مليون دولار سنوياً » .(٩١)

و « وفق اكثر التقديرات تحفظاً ، وحسب معطيات اعوام ٨٣ ـ ١٩٨٥ » ـ يكون مقدار الدخل السنوي الصافي لخزينة الدولة الاسرائيلية من الضرائب والجمارك ـ هو ١٥٠ مليون دولار وبذلك يكون سكان المناطق المحتلة قد دفعوا « ضريبة احتلال » على مدى ١٩ عاما لا تقل عن ٢٨٥٠ مليون دولار » .

وعلى صعيد المياه ونهبها، فتبلغ « القيمة النقدية لكمية المياه التي تستولي عليها اسرائيل وهي تشكل أكثر من ٢٥٪ من استهلاكها (. . .)، حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، وذلك بواقع ٠,٨ شاقل للمتر المكعب من الماء .

وعلى ذلك يكون ثمن المياه التي استولت عليها اسرائيل خلال ١٩ عاماً من احتلالها للضفة الغربية يزيد عن ٤٧٥٠ مليون دولار » .(٩٢)

وتؤمن الأراضي المحتلة في الجانب السياحي (القدس، بيت لحم، الجسور، اريحا. . . الخ) سنوياً، « ووفق أكثر التقديرات تحفظاً مبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً (حسب اسعار عام ١٩٨٥) » .(٩٣)

خلاصة القول، ان ما تجنيه اسرائيل بفعل احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ من الميادين المختلفة « يزيد على مليار ونصف المليار سنوياً (وفق معطيات عام ١٩٨٥)، أما خلال الفترة ٦٨ ـ ١٩٨٥ فيزيد عن ٢٢ مليار دولار (. . .) وهذه المبالغ هي بمثابة دخل صافي للاقتصاد

الاسرائيلي ولا يدخل ضمنها الفائدة التي تعود على الاقتصاد الاسرائيلي، سواء من فائض التبادل التجاري الضخم مع المناطق المحتلة الذي بلغ ٤٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ (٤,٤ مليار دولار خلال فترة ٦٨ ـ ١٩٨٥) أو من التحويلات النقدية إلى المناطق المحتلة من الخارج وهي ٣٠٠ مليون دولار سنوياً (٤,٥ مليار دولار فترة ٦٨ ـ ١٩٨٥) ».(٩٤)

إن هذه الصورة المكثفة عن مدى حجم الاستغلال الاسرائيلي للجماهير الفلسطينية وخيراتها تحتم انهيار شعار الاحتلال الداعي «للتعايش» ، ليس هذا فقط، بل ونتيجة تطور وعي القوى الاجتماعية المختلفة، اعلنت أن لا مجال للتعايش مع الاحتلال ليس هذا فحسب، بل وتخندقت في موقع الحرية والاستقلال.

٩ ـ الكهرباء

حرى التعرض لمسألة الكهرباء في نطاق الحديث عن الضرائب ، ولكن في هذا الجانب ليس فقط حجم المبالغ التي جناها الاحتلال الصهيوني على مدار سنوات احتلاله من جماهير الشعب الفلسطيني ، وإنما الذي يجب تسليط الضوء عليه ، هو دور الكيان الصهيوني في العمل على تدمير الشركات العربية ، وخاصة شركة كهرباء القدس ، التي مثلت رمز تحدٍ لشركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية وللاحتلال ذاته ، كونها صمدت حتى اللحظة ، ومع ذلك ما زال الاحتلال بمساعدة النظام الاردني [صاحب مشروع « **خطة التنمية** »] يضيق الخناق على هذه الشركة بعد أن تمكن من الشركات الأخرى في المناطق والمدن المختلفة من الضفة والقطاع ، من خلال « الأوامر العسكرية والأدارية لمنع شركات انتاج الكهرباء المحلية من زيادة قدرتها الإنتاجية ومنعها من توسيع مناطق امتيازها .

وقد أدى هذا إلى توسيع سيطرة شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية إلى كافة المدن والقرى العربية ، إما مباشرة أو بواسطة الشركات العربية القائمة ، التي اضطرت نتيجة عجزها عن تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء لشراء التيار الكهربائي من الشركة القطرية . وقد أدى هذا إلى تحول الشركات العربية عملياً إلى شركات كوميسون ، بما في ذلك شركة كهرباء القدس التي تعتبر أقدم وأكبر الشركات العربية لإنتاج الطاقة الكهربائية(٩٥) » .

ومن المصاعب التي تواجهها شركة كهرباء القدس ، المحاولات الاسرائيلية الجادة لالغاء امتياز الشركة ، وهذا ما كرره وزير الطاقة شاحال يوم ١٩٨٧/٣/٣١(٩٦) . وسبق هذا التوجه أتخذت جملة من الممارسات الصهيونية استهدفت تدمير الشركة ومنها : (١) قضم مناطق امتيازها . (٢) عدم تجديد الاتها ، وعدم السماح بتركيب مولدات جديدة وهي موجودة . (٣) عدم تجديد خطوط التوتر ، التي تصنع نسبة عالية من الطاقة . (٤) اجبار الشركة على البيع بسعر الشركة القطرية ، رغم أن تكاليفها أعلى بسبب قدم مولاداتها ، وبالتالي تخلفها في إنتاج الطاقة . .

وفي محاولة من الشركة للخروج من الأزمة التي تواجهها أرسلت عدداً من الوفود إلى الأردن

بهدف توفير الدعم ، وسد العجز لدى الشركة ؛ إلاّ أن الاردن في محاولة منه للانقضاض على هذه المؤسسة الفلسطينية الوطنية ، اشترط على الشركة تقليص عدد العاملين فيها إلى النصف ، وإلغاء العديد من « امتيازات » العمال والمستخدمين .

ولكن الشركة ، ممثلة بشخص حنا ناصر ، اعلنت رفضها لهذه الشروط ، كما رفضت وتصدت لمشاريع التدمير الصهيونية ؛ وأكد حنا ناصر على أن « الشركة لا تزال تُصر على موقفها برفض التنازل عن أي شبر من منطقة الأمتياز وأنها على استعداد [للمساومة المشروعة من خلال] السماح للشركة القطرية باستخدام أجهزة أو معدات الشركة العربية في إنارة المستوطنات والأحياء اليهودية مقابل مبالغ مالية لانهاء أزمة الشركة(٩٧) » .

ومن البديهي القول ، أن المعركة لم تنته ، ولكن بات من شبه المؤكد أن الثورة/ الانتفاضة جاءت لترمي بثقلها الجماهيري والنضالي والاقتصادي والسياسي إلى جانب معركة الشركة وكل حقوق الشعب الفلسطيني المنهوبة ، أو التي تتعرض للتدمير والتبديد ، والتي سيكون النصر فيها لجانب القضية العادلة وشعبها المعطاء، مهما طال النضال .

١٠ ـ الطاقة الشمسية

من المسائل التي تغيب عن البال ، مسألة الطاقة الشمسية التي صادرها الاحتلال من جماهير المناطق الفلسطينية المحتلة ، فكما بات معلوماً أن الاحتلال صادر حتى اللحظة ٥٣٪ من أراضي الضفة و٣٨٪ من أراضي غزة ، وهذه المساحات الشاسعة لا يستفيد الإنسان الفلسطيني من طاقتها الشمسية ، التي أضحت ومنذ فترة طويلة تساهم في حل معضلة العجز (النقص) في الطاقة البترولية لدى العديد من الدول المتقدمة في العالم ، هذا فضلاً عن ما هو قائم في اسرائيل ومستوطناتها في الأراضي المحتلة عام ٦٧ ، من استخدام للطاقة الشمسية في تسخين خزانات المياه وعمليات أخرى . وهذا ، كما هو معروف ، يوفر كميات كبيرة على اسرائيل ، (التي تعاني من افتقادها لآبار النفط) من الوقود(*) ، وهو بالضرورة يعود بالمردود الإيجابي على اقتصاد ، وبالتالي خزينة دولة الاحتلال .

رابعاً ـ الثقافة والتعليم :

واحد من جوانب الصراع الهامة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يرتبط بالثقافة والتعليم ، الذي يشكل المرتكز الرئيسي لعملية النهوض الحضاري . ويسهم في اغناء وارتقاء وتطور الثقافة الوطنية والقومية العربية، وبالتالي رفد الثقافة العالمية بابداعات الشعب والأمة .

وادراكاً من العدو الصهيوني لمخاطر هذا الميدان من الصراع ، عمل ويعمل بشكل دائم ودون انقطاع لتدمير أسس ومرتكزات العملية الثقافية والتعليمية في أوساط الشعب الفلسطيني . ولكن سنن

---

* لا تتوفر معلومات بهذا الشأن .

تطور الحياة، وشظف وقساوة الأيام علمت الشعب الفلسطيني دروساً غاية في الأهمية، ابرزها التمسك والدفع بتطوير العملية التربوية التعليمية، التي تدرجت في الشعب الفلسطيني ويمكن تلمس ذلك من « . . . ارتفاع نسبة الطلاب الفلسطينيين بالنسبة لعدد السكان ٢,٩٪ في عهد الانتداب إلى ٢٠٪ اليوم »(٩٨) ليس هذا فحسب، وأنما يمكن القول « . . أن عدد الطلاب الفلسطينيين الذين يتلقون تعليماً عالياً يعادل عدد الطلاب « الاسرائيليين » في المستوى الدراسي نفسه . . ».(٩٩)

ولقد بلغ « عدد طلاب الضفة (الفلسطينية) حوالي ٣٢٠ الف طالب، موزعين في حوالي ٨٢٠ مدرسة، منها ١٠١ مدرسة تابعة لوكالة الغوث وتقدم خدماتها لحوالي ٤٠ الف طالب ويعمل فيها حوالي ١٤٠٠ معلم، منها ٤٥ مدرسة في القدس، وهناك ١٥٠ مدرسة رياض اطفال يتعلم بها حوالي ١٨ الف طفل، بينما العدد الأكبر من المدارس وهو حوالي ٦٠٠ مدرسة حكومية، تقدم خدماتها لحوالي ٢٨٠ الف طالب ويعمل بها ٨٠٠٠ معلم، ويتخرج من هذه المدارس كل عام حوالي ١٤ الف طالب، يحملون شهادة التوجيهي الاردنية، بينما يلتحق في المدارس في الصف الأول الابتدائي ٢٥ الف طالب، ولدينا بضع عشرات من المعاهد المتوسطة، منها الخاصة والحكومية والتابعة لوكالة الغوث تحوي حوالي ٨٠٠٠ طالب، يتخرج منها سنوياً ٢٥٠٠ طالب هذا اضافة إلى ست جامعات(*) تستوعب حوالي ١٤٠٠٠ طالب. أما في قطاع غزة فيوجد ١٦٠ الف طالب موزعين في ١٥٠ مدرسة تابعة لوكالة الغوث، ٩٥ مدرسة حكومية، وأقل من عشرة مدارس خاصة. (وهناك عدد من رياض الاطفال) ».(١٠٠)

يتبين من الارقام السابقة أن عدد الطلبة يشكل « ما نسبته ٣٣,٤٢٪ من عدد السكان في الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ».(١٠١)

فضلاً عن ذلك، فإن نسبة الطالبات قياساً بالماضي قد زادت كثيراً، فخلال « . . عهد الانتداب كان عدد الطلاب يفوق باضعاف عدد الطالبات، ولكن هذه الفجوة بين الجنسين تضييق إلى أدنى حد. وفي مرحلة الدراسة الابتدائية كان هناك ما يزيد عن (١٠١) الف طالبة مقابل (١١٠) الف طالب. في مدارس الاونروا وفي مرحلة الدراسة الاعدادية كان هناك (٢٨) الف طالبة مقابل (٣٥) الف طالب. وما زالت هناك فجوة بين الجنسين على مستوى الدراسة الجامعية، ولكنها لم تعد كبيرة كما كانت في الماضي ».(١٠٢)

من الطبيعي والمنطقي ان لا يروق هذا التطور في الجسم الطلابي (أي في الحركة التعليمية) العدو الصهيوني، الأمر الذي أدى به، ومنذ أن وطأت اقدامه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات التعسفية تجاه الحركة الطلابية ونشطائها والطاقم التعليمي لا تعد ولا تحصى، ومن بين ابرز هذه الاجراءات.

---

* (١)جامعة بيرزيت . (٢) جامعة بيت لحم . (٣) جامعة النجاح الوطنية . (٤)الجامعة الاسلامية في غزة . (٥) جامعة الخليل . (٦) جامعة القدس .

١ ـ اعادة النظر في المناهج التعليمية وشطب كل ما يتعلق بفلسطين وعروبتها، « بما في ذلك استخدام الاسماء العبرية للتعريف بفلسطين ومدنها وقراها، بالاضافة إلى شطب كل ما يعتبره العدو تحريضاً على الصهيونية وكيانها ». (١٠٣). وأيضاً « غالباً ما كانت تبقي على النصوص التي تتسم بروح عدائية أحياناً وطائفية ضيقة أحياناً أخرى، ولا مبالية كزموبوليتية ، هذه المناهج لا تهدف إلى أبعد من مسألة اكتساب مهارة القراءة والكتابة ». (١٠٤)

٢ ـ وضع العراقيل والصعوبات الادارية والسياسية (الأمنية) أمام هيئات التدريس، الاعتقال، الطرد، النقل للاماكن البعيدة عن سكن الأسرة، والاستدعاء للشطاء.

مثال على ذلك، عندما تصدت الحركة الطلابية واساتذة الجامعات للقرار العسكري رقم ٨٥٤(*)، قامت سلطات الاحتلال بابعاد « ٢٤ محاضر ومدرس اجنبي إلى خارج الضفة، وفصل ٩١ مدرس من المدارس ». (١٠٥)

٣ ـ اغلاق المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات والمدارس الثانوية لفترات طويلة من العام الدراسي. وقد بلغ اجمالي الأيام التي « اغلقت فيها مؤسسات التعليم العالي والمتوسط والمدارس بناء على أوامر عسكرية خلال ثلاثة أعوام (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧)... (١٣٨١٢) يوماً دراسياً »(١٠٦)

وأما عدد الأيام التي أغلقت فيها الجامعات أبوابها عام ١٩٨٧ بناء على الأوامر العسكرية الاسرائيلية فكانت كالتالي: « جامعة النجاح (٤٣٧) يوماً...، بيرزيت (٦١٥) يوماً...، الخليل (٥٠١) يوماً...، غزة (٢٠٣) يوماً...، كلية التمريض (٢٠٨) يوماً... ». (١٠٧)

٤ ـ فرض الاقامة الاجبارية وممارسة سياسة الابعاد تجاه نشطاء الحركة الطلابية. « ففي عام ١٩٨٧ وحده، ابعد رئيس مجلس طلبة بيرزيت مروان البرغوثي، وخليل عاشور احد اعضاء مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية في نابلس »(١٠٨) و « بلغ عدد طلبة الجامعات الذين فرضت عليهم الاقامة الاجبارية ١١٩ طالباً وطالبة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧، وجددت الاقامة أكثر من مرة للعديد منهم ». (١٠٩)

٥ ـ حرمان الطلبة والمعلمين من حقهم في تشكيل اطاراتهم النقابية.

٦ ـ رفع الاقساط الجامعية بالنسبة للطلاب وانخفاض رواتب المعلمين نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن التضخم.

٧ ـ الاعتداءات المستمرة على الجامعات والمدارس والمعاهد من قبل قوات الاحتلال دون ادنى وازع قانوني أو اخلاقي، بالاضافة إلى وضع الحواجز أمام هذه المؤسسات بهدف استفزاز الطلبة

---

* يهدف القرار لبسط وفرض السيطرة ورقابة السلطة على جميع المؤسسات التعليمية من خلال فرض الرقابة على الطلاب والحصول على اذن للتسجيل في احدى الجامعات، ويلزم الاساتذة التوقيع على تعهد بعدم تأييد م.ت.ف. اصدر الامر عام ١٩٨٠ .

والاعتداء عليهم ومنعهم من تقديم الامتحانات.

٨ ـ مداهمة بيوت الطلبة وتفتيشها والاعتقال الاداري، وسحب الهويات منهم والاستدعاء المتكرر لمراكز الشرطة « والشين بيت »(*)الاسرائيلية.

٩ ـ نقص في غرف التدريس والمختبرات والمكتبات والابنية المدرسية واللوازم العلمية.

« في دراسة اجرتها جامعة بيت لحم حول المدارس تبين أن ٤٧٪ من المدارس لا يوجد فيها غرفة للمكتبة و ٥٣٪ من المدارس بدون مختبرات و ٧٠٪ من الغرف الدراسية لا تصلح للاستعمال، والغرف الموجودة لا تفي باحتياجات ٦٠٪ من احتياجات المدارس الفعلية ».(١١٠)

هذه هي بعض ملامح معاناة الحركة الطلابية ومؤسسة التعليم عموماً في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء ممارسات الاحتلال التعسفية، وبامكان المراقب ادراك ما تولده هذه الاجراءات الفاشية الصهيونية من عملية تفعيل وطنية لدى هذا الاطار العريض من ابناء الشعب الفلسطيني، والذي يمتاز بالتمركز أولاً، وارتفاع مستوى الوعي الوطني والتقدمي ثانياً، وبالتالي الاستعداد العالي للتضحية ثالثاً. وهذا ما سيتم معالجته في نقطة مستقلة.

وأما على صعيد المؤسسات الثقافية الأخرى فإنها لم تسلم من الأوامر العسكرية ولا من عمليات القمع والتنكيل المتعددة الاوجه. ففي مجال الصحافة، اتخذت سلسلة الاجراءات الارهابية التالية:

١ ـ تخضع جميع الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات التي تصدر في الأراضي العربية المحتلة للرقابة العسكرية التي تعمل من خلال جهاز خاص يتبع النصوص الواردة في قوانين وانظمة الطوارىءالتي وضعتها سلطات الانتداب.

ومن الارباكات التي تخلقها هذه الرقابة، أولاً ممكن أن تأتي في أي لحظة من لحظات الاخراج ولو بوقت قصير قبل الصدور، وثانياً، لا يجوز أن تخرج الصحيفة وبها مساحات فراغ بيضاء، بل يجب ملء هذا الفراغ كيفما كان وبأي طريقة، الأمر الذي يضطر العديد من الصحف لوضع اعلانات مجانية وفي أحيان أخرى، إذا كانت المساحة كبيرة، فلا مجال لصدور الصحيفة، مثلاً « إن صحيفة الطليعة احتجبت عن الصدور في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٧٨ بعد أن شطبت الرقابة أكثر من ٧٥ بالمئة من المواد المعدة للنشر ».(١١١)

٢ ـ منع الصحف التي تصدر في القدس من التوزيع في الضفة والقطاع وذلك بموجب الأمر العسكري رقم ٥٠، الذي يحظر التوزيع بدون أذن خاص من الحكم العسكري.

ـ منعت صحيفة « **الطليعة** » من التوزيع في الضفة القطاع، ولا يزال هذا المنع سارياً حتى الآن، ومنذ صدور العدد الأول من الصحيفة في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٧٨ .

ـ منع صحيفة « **الموقف** » من التوزيع في الضفة الفلسطينية منذ صدورها في منتصف العام ١٩٨٥ (توقفت الآن عن الصدور).

---

* المخابرات الاسرائيلية العامة

- كما صدر أمر بمنع مجلة « **العودة** » وصحيفة « **الفجر** » باللغة الانجليزية من التوزيع أيضاً. (١١٢)

٣ - سحب ترخيص عدد من الصحف(*) الوطنية نهائياً بتهمة التعاون مع المنظمات الفدائيـة والتحريض على الاحتلال.

- سحب ترخيص صحيفة « **الوحدة** » في ٢٩/ ١١/ ١٩٨٣ والتي بدأت بالصدور في ٢٠/ ٢/ ١٩٨٢ .

- سحب ترخيص صحيفة « **البشير** » عام ١٩٧٩ .

- سحب ترخيص مجلة « **الشراع** » في ١٧ / ٨ / ٨٣ والتي بدأ بالصدور في ١ / ٥ / ١٩٧٨ .

- سحب ترخيص صحيفة « الدرب » في صيف عام ١٩٨٥ ، وبعد أن صدرت خمسة اعداد منها. (١١٣)

- وفي عام ١٩٨٢ صدر أمر بايقاف نشرتين كانتا تصدران عن المكتب الفلسطيني في القدس.

- وفي تشرين الأول ، ١٩٨٤ جرت محاولة لاغلاق مجلة « **العودة** » و« **المكتب الفلسطيني للخدمات الصحفية** » لكن هذه المحاولة توقفت بسبب الضغوط الخارجية.

- وفي ايلول ١٩٨٥ تم اغلاق مكتب « **المنار الصحفي** ».

- اغلاق صحيفة « **الميثاق** » ومجلة « **العهد** » في ١٢ آب ١٩٨٦ . صدر الأمر من متصرف لواء القدس - رفائيل ليفي -(١١٤) بحجة تعاونها مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

٤ - ارغام الصحافة في المناطق المحتلة على نشر اعلانات الادارة المدنية بدون مقابل، وإلا فإنها ستمنع من التوزيع، وقد صدر ذلك بأمر عسكري تحت الرقم ١١٤٠ .

٥ - تعتبر الأوامر العسكرية الصادرة بحق الصحف غير قابلة للنقض أو أعادة النظر. وحتى المحكمة العليا لا تكسر قرارات السلطات العسكرية تحت اعتبارات « الادلة السرية » كما في حال صحيفتي « **الميثاق** » و« **الدرب** » ومجلتي « **العهد** » و« **الشراع** ».

٦ - لا يستثنى رجال الصحافة الفلسطينية من اجراءات الاعتقال والاقامة الاجبارية والابعاد ولا الاغتيال السياسي والاستدعاء والمنع من السفر.

---

* صدرت في الارض المحتلة الصحف والمجلات والنشريات التالية (العلنية والسرية) :

النشريات العلنية :

(١) القدس (٢) الفجر (٣) الشعب (٤) الطليعة (٥) الميثاق (٦) العهد (٧) الشراع (٨) الكاتب (٩) البيادر السياسي (١٠) العودة (١١) الجسر (باللغة العبرية) (١٢) الوحدة (١٣) البشير (١٤) الدرب (١٥) التراث والمجتمع (ادبية) (١٦) البيادر الثقافية (١٧) الفجر الادبي

- النشريات السرية :

(١) الثورة مستمرة (٢) الوطن (٣) فلسطين (٤) الراية (٥) راية الشعب (٦) نشرة لجنة التوجيه الوطني (٧) التقدم (٨) المقاومة (توقفت عام ١٩٧١) (٩) الجماهير [توقفت في نهاية الستينات] .

- بلغ عدد الذين اعتقلوا في الأعوام، ٨٥ و٨٦ و١٩٨٧ (٣١) صحفياً، سبعة منهم اعتقلوا ادارياً.
- ١٣ صحفياً شملتهم الاقامة الاجبارية.
- شملت أوامر الابعاد حتى الآن الصحفي حسن عبد الجواد من الدهيشة، حيث أبعد إلى الاردن في شباط (فبراير) ١٩٨٦، والصحفي اكرم هنية، رئيس تحرير صحيفة الشعب الذي ابعد في ٣٠/ ١٢/ ١٩٦٨ . وكانت السلطات الاسرائيلية قد أبعدت في عام ١٩٧٤ الصحفي علي الخطيب، الذي كان يرأس تحرير صحيفة «الشعب» في تلك الفترة.
- اغتيال الصحفي حسن عبد الحليم من قطنة ٢/ ١٠/ ١٩٨٥، وحادث اغتيال الصحفي يوسف نصري نصر، صاحب امتياز الفجر في ٥/ ٢/ ١٩٧٥ .(١١٥)

٧ ـ لمزيد من الحصار لعملية نشر الثقافة، تقوم سلطات الاحتلال باغلاق المطابع ومن الأمثلة الدالة على ذلك.
- أغلقت مطبعة «**القادسية**» في الرام لمدة ستة أشهر من العام ١٩٨٧ بعد أن اعتقلت صاحبها جمال اسماعيل سلامة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٨ ...
- اغلقت مطبعة «**جمعية عمال المطابع التعاونية**» في شعفاط بالقدس لمدة ستة أشهر بموجب أمر عسكري صدر في ١٩٨٧/٧/٢٧(١١٦)».

٨ ـ بالاضافة لذلك حظرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من ٢١٠٠ كتاب من التداول، ليصل العدد [في النصف الثاني من ٨٧] إلى ٥٠٠٠ كتاب(١١٧)».

٩ ـ وعلى صعيد المسرح، فقد تم «اغلاق مسرح الحكواتي منذ عام ١٩٨٥ (١٤) مرة منها ٧ مرات في الشهرين الأخرين(١١٨)». أي في النصف الأول من عام ١٩٨٧.

خامساً ـ الأوضاع الصحية

بالضرورة أن لا تكون الأوضاع الصحية للجماهير الفلسطينية استثناء عن مجمل الأوضاع الأخرى، وهو ما أفاده تقرير عن الخدمات الصحية التي تقدمها وكالة الغوث للضفة الفلسطينية جاء فيه «أنه في ٢٢ مخيماً في الضفة [الفلسطينية] يبلغ عدد سكانها حوالي ١٠٠ ألف لاجيء (من أصل ٣٠٠ الف لاجيء يقيمون في الصفة) يوجد ٣٢ عيادة، عشرة منها خارج المخيمات، وأن عدد الأطباء العاملين فيها ٢٥ طبيباً، كما يوجد ٤ عيادات لطب الأسنان، وعيادة اسبوعية للامراض الجلدية اضافة لعيادات خاصة لامراض السكري وسوء التغذية والجفاف لدى الأطفال، وأنه في حال تعذر المعاينة والمعالجة في هذه العيادات، فإنه يتم تحويل المريض إلى أحد الأسرة التي تستأجرها الوكالة في الضفة [الفلسطينية] (١٠٠ سرير في مستشفى الاتحاد النسائي بنابلس، ٣٦ سرير بمستشفى قلقيلية الذي تديره الوكالة، ١٠ أسرة في مستشفى الكارتياس) أما الحالات المستعصية فإنها تحول لمستشفى هداسا وبتنسيب من الاخصائيين في مستشفى المطلع ..

إن التدقيق في هده المعطيات يشير إلى أن حصة كل عيادة تابعة للوكالة في الصمة هو ١٠ آلاف مريص شكل عام ، وأن حصة كل مخيم عيادة واحدة ، وإذا اعتبرنا أن عدد سكان المخيمات متساوٍ في كل منها فإن حصة العيادة في المخيم حوالي ٤٥٥٠ مريضاً ، أما خارج المخيم فحصة العيادة هو عشرون ألف نسمة ، أما السرير الواحد فهو مخصص لحوالي ١٦ ألف مريض ، وإن كل طبيب مخصص لمعالجة ومعاينة ١٢ ألف نسمة (لاجئون فقط) ، الأمر الذي يبين إلى حد كبير مدى تردي الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة[119] » .

والمسألة لا تنحصر بالخدمات المحدودة وغير الكافية ، التي تقدمها وكالة الغوث ، بل إن المستشفيات الأهلية تعاني أيضاً من نقص في الإمكانات البشرية [أطباء وممرضين] وفي المعدات وسيارات الاسعاف وهذا مستشفى الشفاء في غزة كنموذج حي على أوضاع المستشفيات ، فهو ليس « مجهزاً . . . حتى أنه لا يكفي للايام العادية (الأدوية ـ غرف العمليات ـ سيارات الاسعاف ـ الأسرة ـ الأطباء ـ التمريض ـ العمال ـ غرف الاستقبال) » ويؤكد الدكتور الجراح أحمد اليازجي مضيفاً « فليس لدينا سيارات إسعاف » وعن نقص الأطباء يقول « وعمل الجراحون أياماً عديدة بدون نوم [يتحدث عن الفترة الأولى من الثورة/ الانتفاضة] أو راحة حتى بأقل الزاد لتغطية نقص الجراحين بالمستشفى[120] » .

هذا هو الوضع الصحي لجماهير الأرض المحتلة مستشفيات تعمل بأقل الإمكانات وأكثرها تخلفاً [من حيث المعدات] وبطاقم صحي محدود ، وفي شروط وظروف غياب العامل الإنساني ـ الاستقرار النفسي ـ نتيجة ارهاب وقمع الاحتلال ، الذي يتدخل بفعل أوامر الحاكم العسكري في كل صغيرة وكبيرة من شؤون المستشفى ، وهذا يعني أنتهاك حُرمة المستشفى من دون أي وازع اخلاقي أو قانوني . مما ساهم في تعميق الهوة والتناقض التناحري بين الاحتلال الصهيوني من جهة ، والعاملين في هذا القطاع والجماهير الفلسطينية من جهة أخرى وهذا اضاف وراكم وضاعف الحقد الوطني على المحتلين الصهاينة .

سادساً ـ الاجراءات التعسفية العامة :

الصهيونية والارهاب توأم ، ولهما صلة رحم بالفاشية ، الجذور متشابهة ، والمنبع الايديولوجي ـ السياسي متقارب . ولم تتوقف الصهيونية وأجهزتها المختلفة ، بما في ذلك كيانها الاستيطاني الاجلائي عن ممارسة أبشع ألوان الاضطهاد والعسف الهمجي ضد جماهير الشعب الفلسطيني .

وهذا الاستشراء الدوني الدموي للارهاب الصهيوني ، هو انعكاس لحالة الانحطاط والنزوع نحو الغطرسة والخوف والقلق من الحلم الفلسطيني المرعب ، الذي يقض سريرة الصهاينة ليل نهار ، كونه رفض ويرفض مبدأ الاقرار بما هو قائم من ظلم واجحاف ، واستمر رغم كل المؤامرات والمخططات واقفاً لم يركع ، ولن يركع إلاّ فوق ترابه الوطني العودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، بغض النظر عن وجود بعض الاتجاهات الفلسطينية المتهافتة التي سمحت لنفسها أن تفرط بالحقوق والمصالح والمكتسبات الوطنية لكن هذا لن يحول دون استمرار تمسك الشعب الفلسطيني

بحقوقه وأهدافه الوطنية .

وقبل الدخول في التفاصيل الاساسية عن الممارسات التعسفية تجاه الجماهير الفلسطينية ، لا بد من الإشارة ، إلى أنه يوجد قانونان في الكيان الصهيوني (١) قانون لليهود (٢) قانون للعرب ١٩٤٨ و« قانون »خاص بفلسطينيي المناطق المحتلة ٦٧ ، وهو ما تمت الكتابة حوله في نقطة سابقة ، أي الأوامر العسكرية .

كذلك يجب ملاحظة ، أنه يوجد ارهابان (١) ارهاب رسمي تنفذه سلطات الحكم العسكري مثل : ـ حظر التجول ـ سياسة العقاب الجماعي ضد المدن والقرى والمخيمات والمناطق ، نسف البيوت الاعتقالات وما يرافقها من عمليات تحقيق وتعذيب تعسفية ، مصادرة الأراضي والممتلكات ، عمليات الابعاد للشخصيات الوطنية والصحفيين وغيرهم ، خلع الأشجار والمزروعات . . . الخ ، (٢) الارهاب الفردي والعصابي(*) ـ الذي تشهده الأرض المحتلة ويعاني منه المواطنون العرب منذ [٤٠] عاماً الذي يشمل : القتل ، تحطيم السيارات ، تسميم مياه الشرب ، الاعتداء على المقدسات ، الاستيلاء على المزروعات والمواشي ، ضرب واهانة المواطنين وتعذيبهم بعد خطفهم ، مشاركة الجيش والشرطة في المداهمات والتعرض بالضرب واطلاق النار على المتظاهرين العرب[١٢١] » .

وهناك عناوين كثيرة للارهاب ولا تنحصر بما ذُكر . ولكن ما يهم في هذا النطاق ايراد المعاناة والآلام التي تخضع لها الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة ٦٧ . ومنها :

أولاً : الاعتقال على مدار سنوات الاحتلال من ٦٧ وحتى ٨٧ ، بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين حسبما ذكرت مجلة « **كوتيرن راشيت** » الاسبوعية الاسرائيلية ، « واستناداً إلى تقرير يجري اعداده وتدقيقه الآن من جانب الصليب الأحمر الدولي ، فقد جرى اعتقال أو الحكم بالسجن على نصف مليون فلسطيني لاسباب امنية[١٢٢] » وقد بلغ عدد المعتقلات الفلسطينيات من الحجم الكلي للمعتقلين الفلسطينيين حسبما ذكر الدكتور جورج حبش « ٨ آلاف امرأة فلسطينية ، حيث حكم على ١٤ مناضلة بالسجن المؤبد ، وتم وضع ٦٢ امرأة تحت الإقامة الجبرية[١٢٣] » .

وأما عدد الذين اعتقلوا من أول عام ١٩٨٧ حتى نهاية الشهر التاسع يقرب من حوالي ٤١٦٦ معتقلاً[١٢٤] » .

---

* من بين ابرز العصابات الصهيونية ، التالية اسماؤها : ـ وحدة محاربة الارهاب ، عصابة T.N.T ، حركة المحاربين من اجل اسرائيل ، عصابة غوش امونيم ، عصابة الارهاب ضد الارهاب ، جماعة الانتقام ، عصابة « قبضة الدفاع » ، عصابة « حركة اتباع الهيكل » ، عصابة « حركة الدرع في اليد » ، عصابة « حماة صهيون » ، مجموعة عصابة لفتا ، عصابة « رجال المنطق » ، ارهابيون مطقة عين كارم ، عصابة « حركة ارض اسرائيل الكاملة » واتباع الوزير شارون . عصابة مستوطني (كريات اربع بالخليل) ومستوطنة قدوميم والون موريه قرب نابلس وغيرها من عصابات المستوطنات الاخرى . عصابة « كاخ » عصابة (هتحيا ـ النهضة) والذي يتزعمها حناف بورات وينسق مع عصابة (ارض اسرائيل الكاملة) .

ثانياً : الابعاد . بلغ « عدد الذين ابعدوا منذ عام ١٩٦٧ » حتى عام ٨٧ « (٢٨٩١) مواطن فلسطيني[١٢٥] » كان من بينهم « ٦٢ مناضلة من فلسطين المحتلة[١٢٦] » .

ثالثاً : هدم واغلاق البيوت . « تخول المادة ١١٩ من قانون الدفاع « الطواريء »لعام ١٩٤٥ الحاكم العسكري سلطة هدم أو اغلاق البيت الذي توجد له علاقة بشخص اتهم بارتكاب مخالفة وفقاً لهذا القانون . ويتم اتخاذ هذا الاجراء بعد فترة قصيرة من اعتقال المتهم ، وحتى في بعض الأحيان قبل الاعتقال ، وفي أحيان أخرى بعد مقتل المتهم من قبل الجيش . وعادة ما يتم تنفيذ الأمر قبل المحاكمة أيضاً . . . . . .

هذا وقد بلغ عدد البيوت التي هدمت أو اغلقت منذ عام ١٩٨١ إلى الآن ١٢٩ بيتاً ، بينما بلغ العدد الإجمالي منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ٢١ ألف بيت[١٢٧] » .

رابعاً : القتل والجرح . بلغ عدد القتلى مائة مواطن* سنة ١٩٧٩ وحتى ١٣/٤/١٩٨٧ ، « وكثيراً ما تدعي السلطات أن حوادث اطلاق النار ، تأتي في نطاق الدفاع عن النفس من قبل الجنود ، إلا أن الوقائع تبين أنه لم يكن هناك أية حالة توافرت فيها شروط الدفاع عن النفس » .

ومن الأمثلة العديدة لحوادث اطلاق النار من دون سبب يُذكر ، في « تاريخ ٣/٧/١٩٨٤ وقع حادث اطلاق نار من قبل الجنود على ثلاثة باصات كانت ذاهبة في رحلة بمناسبة عيد الفطر ، تحمل مواطنين من مخيم الدهيشة ، مما أدى إلى جرح خمسة مواطنين .

وكذلك في شهر ١٢ عام ١٩٨٦ ، وقعت حوادث اطلاق نار في جامعة بيرزيت ومخيم بلاطة ذهب ضحيتها ٤ مواطنين ، وجرح ٢٨ آخرون[١٢٨] » .

وبتاريخ « ٢٦/٧/١٩٨٣ أقدم أربعة مستوطنين مسلحين وملثمين على اقتحام حرم جامعة الخليل وبدؤوا باطلاق الرصاص من بنادقهم الرشاشة في كل الاتجاهات نحو طلبة الجامعة ، والقوا القنابل اليدوية ، ولم يكتفوا بذلك ، بل صعدوا إلى الأدوار العليا من مبنى الجامعة ، والقوا بعض الطلبة من هذه الأدوار ، وكان نتيجة ذلك . . . قتل ثلاثة طلاب وجرح ٣٣ طالباً ودمر العديد من محتويات الجامعة[١٢٩] » .

خامساً : الاعتداء على الأماكن المقدسة ، ونبش المقابر العربية .

- بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠ اقتحم مستوطنو (قدوميم الون موريه) عدة مساجد في مدينة نابلس ، وخاصة مسجد الأنبياء ، وعبثوا في أشياء المسجد ، ووجهوا اهانات للمصلين العرب ولديانتهم .
- ٩/١٠/٨٢ . احراق الكنيسة المعمدانية كلياً مع المكتبة التابعة لها .
- ١٢/٥/١٩٨٣ . قتل راهبتين من دير تابر لبطريركية موسكو في عين كارم .
- ١٢/٣/١٩٨٣ . محاولة اقتحام المسجد الأقصى من قبل عضو حركة كاخ الصهيوني هاري

---

* الرقم يقتصر على اعمال القتل المتعمد في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ فقط .

عودمان ، وقتل عربيين في المسجد[130] »فضلاً عن المحاولات العديدة السابقة للاعتداء على المسجد ، والتي كان من بينها محاولة حرق المسجد في آب (اغسطس) ١٩٦٩

ـ ذكرت صحيفة « الفجر »المقدسية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٨ أن مجموعة من اليهود المتدينيين نبشت قبور تعود لعائلة الدجاني في النبي داوود ، التي يرجع تاريخها إلى مئات السنين ، كما قاموا في الوقت نفسه بتحطيم شواهد العديد من القبور الأخرى في نفس المقبرة » .

ـ وفي اطار الحديث عن المقابر ، ذكرت صحيفة « **علي همشمار** »الاسرائيلية أن رئيس لجنة الداخلية التابعة للكنيست « **دوف شيلانسكي** » عاد مجدداً واقترح بصورة جادة حل أزمة المقابر اليهودية في تل أبيب عن طريق اقامة مقابر يهودية في أراضي الضفة الغربية . وتابع شيلانسكي ، « إن طرح هده الفكرة يعني إجبار من لا يرعبون من اليهود في الاستيطان في الضفة [الفلسطينية] على الاستيطان [فيها] ولو بعد وفاتهم[131] » .

الحديث عن جرائم المستوطنين الصهاينة ، رسميين أو غير رسميين تطول ولا تقتصر على مثل هنا أو مثل هناك ، فالأمثلة لا تحصى واشكال الجرائم لا تتوقف عند نموذج معين . لقد مارس الصهاينة كل ما يخطر على البال ولا يخطر أيضاً ، وتكثيفاً للمعاناة التي تعيشها الجماهير الفلسطينية ، يمكن الاستشهاد بالاستطلاع الذي أجرته جريدة « **الفجر** » وشبكة التليفزيون الاسترالية ، وصحيفة « **نيوزداي** » الأميركية ، في صيف ١٩٨٦[132] » . مع إدراكنا أن الأسئلة الواردة لم تتعرض لكل الوان واشكال المعاناة ، التي تعيشها الجماهير الفلسطينية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر لم تتعرض الاسئلة لعمليات الاغتيال المتعمد للمناضلين الفلسطينيين كما حصل مع بسام الشكعة وكريم خلف وغيرهما . .

ورداً على سؤال « هل تعرضت أنت أو احد أفرد أسرتك إلى أي من الإجراءات التالية ، كانت الإجابات من قبل المستفتين على الشكل التالي :

١ ـ اعتقال سياسي : ٤٧,٥٪

٢ ـ ضرب أو معاناة جسدية أو تهديد من قبل السلطات الاسرائيلية : ٥٠,٧٪

٣ ـ مضايقات أو اهانات مباشرة على الحواجز : ٥٥,٧٪

٤ ـ مصادرة أراضي أو املاك من قبل السلطات الاسرائيلية : ٢٢,٨٪

٥ ـ منع السفر بشكل شخصي : ٣٤,١٪

٦ ـ منع التجول : ٧٤,٢٪

٧ ـ هدم أو اغلاق منزل : ١٧,٦٪

٨ ـ ابعاد أو اقامة جبرية : ١٥,٧٪

٩ ـ غرامات مالية أو مضايقات أخرى : ٣٧,٦٪

إن هذه اللمحة المكثفة لعمليات القمع والتنكيل والقتل والاستلاب تبين كم ضاقت مساحة حدود العيش الانساني في المناطق المحتلة ، مما دفع الناس ، وحتى أكثرهم استعداداً للمسالمة إلى

خندق الحركة الوطنية الفلسطينية شيئاً فشيئاً .

* الخلاصة :

هكذا يكون جانب من معاناة الشعب الفلسطيني قد بان بالمقاييس النسبية ، والتي تَعرضُ الارهاب الصهيوني الاسود في الميدان الاقتصادي و« القانوني »ـ الأوامر العسكرية ـ والممارسات التعسفية المستشرية في أوساط الصهاينة، رسميين وغير رسميين، ضد جماهير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وكان الهدف من تناول عمليات النهب والقضم والضم الصهيونية للأرض وللعمل ولكل موارد الحياة ، هو أبراز حجم وكمية عملية « الاستغلال المريعة والبشعة التي استنزفت وتستنزف المواطن الفلسطيني في مقومات حياته الأساسية . والتي لا تقتصر عند حدود الاستغلال الاقتصادي البحت ، الذي طال في سياقه التركيب الطبقي للشعب العربي الفلسطيني ، وأسهم في تفعيل الحراك الاجتماعي بالإتجاه الوطني العام ، وإنما تطال جذور الإنسان الفلسطيني أولاً ، والعربي ثانياً ، وتعمل بتواصل على مدار العقود الماضية من الهجمة الاستيطانية الاجلائية الاحلالية الصهيونية على انتزاع هذا المواطن من أرضه ومن تراثه وتاريخه ، من ثقافته ، من إنسانيته ، وتقذف به إلى قارعة الطريق مهشماً ومدمى الجراح ، إن لم يكن قد مات ، لالغائه من خارطة التكوين الديمغرافي والجغرافي ومن ثم السياسي في المنطقة . وهذا ما عمق سلسلة التحولات الوطنية من الأدنى إلى الأعلى ، بحكم وجود وتبلور الأداة الوطنية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ودفع الأمور دفعاً نحو بركان السخط والغليان الشعبي ، الذي تفجر في كانون الأول (ديسمبر) ٨٧ وما زالت أواره تتصاعد حتى تحقيق هدف الحرية والاستقلال .

وبناءً عليه ، يمكن التأكيد ، أنه بقدر ما كانت عمليات السلب والنهب والتبديد والقتل والتنكيل للانسان الفلسطيني بأشكالها المختلفة بشعة ودامية وفاشية ، بقدر ما كان حجم تراكم الحقد الوطني يتضاعف ويتعمق ضد الاحتلال ، وبالتالي تتزايد استعدادات الجماهير للتضحية ، فضلاً عن تزايد وتكاثف عنصر التلاحم والاستقطاب الوطني بين الجماهير وقواها الوطنية أمام المحاولات التبديدية للشخصية الوطنية .

وتجلى ذلك في حجم العطاء والتضحية الذي بذلته الجماهير الفلسطينية في معمعان العملية الثورية ، التي فجرتها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ حمماً نارية في وجه المحتلين الصهاينة .

هوامش الفصل الثاني

١ ـ تأثير الاحتلال على القوى العاملة الفلسطينية ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . حزيران (يونية) ١٩٨٧ . ص ٣٥ .
٢ ـ حمود، د . سعيد شؤون فلسطينية العدد ٣ ص ٧٣-٧٤/ انظر قضايا الساعة . نشرة لمرة واحدة ايلول ١٩٨٧ . اصدار المركز العربي للدراسات والنشر ـ ص ١٩ .
٣ ـ مجلة قضايا فكرية ـ الكتاب السادس نيسان (ابريل) ١٩٨٨ . تصدر عن دار الثقافة الجديدة القاهرة ص ٢٥٨
٤ ـ المصدر السابق ص ٢٦٠ .
٥ ـ المصدر السابق ص ٢٦١ .
٦ ـ ابو جهاد أحاديث عن الانتفاضة . « تقرير عن الوطن المحتل » مقدم إلى المجلس المركزي في ٥ ـ ٦ / ١٠ / ١٩٨٧ م.ت ف. الاعلام الموحد ص ١٨ .
٧ ـ مجلة قضايا فكرية ـ الكتاب السادس . مصدر سابق ص ٢٥٩ .
٨ ـ مصدر سابق . ص ٦٤ ـ ٦٥ . 8- Israel Apartied
٩ ـ الكاتب المقدسية العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص ١٠٨
١٠ ـ بركات، د. نظام محمود. الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق . مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى . شباط (فبراير) ١٩٨٨ . بيروت . ص ٢٠٥ .
١١ ـ المصدر السابق. ص ٢٠٥ .
١٢ ـ المصدر السابق ص ٢٠٧ .
١٣ ـ سمارة، عادل . احتجاز التطور . دراسة نقدية لادبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة والقطاع ص ٥٨ . El. HAIAT Office – for news and publication – Jerusalem 1987 .
١٤ ـ المصدر السابق ص ٥٥ .
١٥ ـ تقرير شهري يتناول ابرز المستجدات في الوطن المحتل ـ ١٥ /٨ ـ ١ / ١١ /١٩٨٧ ـ فرع الارض المحتلة ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
١٦ ـ المصدر السابق ص ٢٨ .
١٧ ـ سمارة، عادل احتجاز التطور مصدر سابق ص ٥٤ ـ ٥٥
١٨ ـ ابو جهاد ـ احاديث عن الانتفاضة . . مصدر سابق. ص ١٩ .
١٩ ـ المصدر السابق ص ٢٠ ـ ٢١ .
٢٠ ـ الدراسة القطرية للوطن المحتل (الصفة الغربية وقطاع عزة) ـ هذه الدراسة قدمت إلى المؤتمر السادس للمنظمة العربية للتنمية الصناعية ـ صامد الاقتصادي ص ١١٣ [مفقود رقم العدد وتاريخ صدوره] .
٢١ ـ سمارة، عادل . احتجاز التطور مصدر سابق. ص٢٥
٢٢ ـ هلال، جميل . الضفة العربية . التركيب الاجتماعي والاقتصادي (١٩٤٨ـ ١٩٧٤) ـ م.ت.ف. مركز الابحاث كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ ـ بيروت ص ٢١٠ .

٢٣ ـ الدراسة القطرية للوطن المحتل صامد الاقتصادي . مصدر سابق ص ١١٣
٢٤ ـ الكاتب المقدسية العدد ٨٦ مصدر سابق ص ٥٩ ـ ٦٠ .
٢٥ ـ المصدر السابق ص ٦١
٢٦ ـ المصدر السابق. ص ٦٢
٢٧ ـ المصدر السابق ص ٦٤ .
٢٨ ـ صامد الاقتصادي العدد ٧٤ تشرين الاول (اكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الثاني (ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ٢٩
٢٩ ـ أبو النمل، د. حسين . مخطوطة « نحو فهم ادق واعمق للكيان الصهيوني » . مصدر سابق. ص ٢٦ .
٣٠ ـ سمارة، عادل ـ احتجاز التطور . مصدر سابق ص ٢٤ .
٣١ ـ هلال، جميل الضفة العربية ـ التركيب الاجتماعي والاقتصادي . . . مصدر سابق. ص ٧٨ .
٣٢ ـ سمارة، عادل احتجاز التطور . مصدر سابق ص٦٤ .
٣٣ ـ تقرير عن « الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٧ ـ ١٩٨٠ الأمم المتحدة . اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا . ص ١٠ .
٣٤ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ مصدر سابق. ص ٨٤ .
٣٥ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص٢١ .
٣٦ ـ قضايا الساعة ـ ايار (مايو) ١٩٨٧، نشرة لمرة واحدة، اصدار المركز العربي للدراسات والنشر . ص ١٢ .
٣٧ ـ الكاتب المقدسية ـ العدد ٨٦ مصدر سابق. ص ٨٣ .
٣٨ ـ المصدر السابق. ص ٢١ .
٣٩ ـ سمارة، عادل . احتجاز التطور . مصدر سابق. ص ٣٥ .
٤٠ ـ المصدر السابق. ص ٣٧ .
٤١ ـ المصدر السابق. ص ٢٢ .
٤٢ ـ تقرير الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا ـ مصدر سابق. ص ٢٢ ـ ٢٣ .
٤٣ ـ سمارة، عادل . احتجاز التطور . مصدر سابق. ص ٢٨ .
٤٤ ـ تقرير الامم المتحدة . مصدر سابق. ص ٤ .
٤٥ ـ المصدر السابق. ص ٢٠ .
٤٦ ـ الكاتب المقدسية ـ العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص ٣٧ .
٤٧ ـ الدراسة القطرية للوطن المحتل . صامد الاقتصادي . مصدر سابق. ص ١١٤ .
٤٨ ـ ابو رنيد، سمير . بحث اقتصادي يتعلق بالصناعة الوطنية في الاراضي المحتلة . بدون عنوان وبدون ناشر . ص ١٥ .
٤٩ ـ ابو جهاد تقرير عن الوطن المحتل . مصدر سابق. ص ١٨ .
٥٠ ـ قضايا الساعة . نشرة لمرة واحدة. حزيران (يونيو) ١٩٨٨ : ص ٤٣ .
٥١ ـ الكاتب المقدسيه العدد ٨٦ . ص ١٦ ـ ١٧
٥٢ ـ المصدر السابق ص ٧٩ .
٥٣ ـ المصدر السابق ص١٧ .
٥٤ ـ المصدر السابق ص٧٩ .
٥٥ ـ المصدر السابق. ص ١٤ ـ ١٥
٥٦ ـ قضايا الساعة حزيران (يونيو) ١٩٨٨ . مصدر سابق. ص ٤٤
٥٧ ـ تقرير يتناول ابرز المستجدات في الوطن المحتل منتصف كانون الثاني (يناير) ٨٧ ـ نهاية آذار (مارس) ٨٧ . مصدره فرع الارض المحتلة ـ التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . ص ٢١ .

٥٨ ـ المصدر السابق ص ٢١ .
٥٩ ـ شؤون عربية العدد ٥٥ أيلول (ستمبر) ١٩٨٨ ص ٥٩ .
٦٠ ـ المصدر السابق. ص ٥٩ ـ ٦٠
٦١ ـ المصدر السابق. ص ١٨٠ .
٦٢ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ مصدر سابق. ص ١٠ .
٦٣ ـ المصدر السابق. ص ١٠
٦٤ ـ تقرير الامم المتحدة . . . مصدر سابق ص٥٤ .
٦٥ ـ سمارة، عادل . احتجاز التطور . مصدر سابق. ص٢٧
٦٦ ـ قضايا الساعة حزيران (يونيو) مصدر سابق. ص ٤١ .
٦٧ ـ المصدر السابق ص ٤١ ـ ٤٢ .
٦٨ ـ جفال، د. مصطفى . « الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة » دار ابن خلدون بيروت . الطبعة الاولى ١ /٧ /١٩٧٩ ص ١٥
٦٩ ـ المصدر السابق ص ١٩ .
٧٠ ـ تقرير كانون الثاني (يناير) ـ نهاية أذار (مارس) ٨٧ ـ . مصدر سابق ص ٢٣ .
٧١ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ ـ مصدر سابق ص ٩٨ .
٧٢ ـ المصدر السابق. ص٣٦ .
٧٣ ـ تقرير كانون الثاني (يناير) ـ نهاية أذار (مارس) ٨٧ ـ مصدر سابق ص ٢٣ .
٧٤ ـ صامد الاقتصادي . العدد ٧٤ . مصدر سابق. ص١١١
٧٥ ـ مجلة « الفكر الديمقراطي » ـ العدد ٣ . صيف ١٩٨٨ نيقوسيا ـ قبرص . ص١٠٥
٧٦ ـ جريدة البيان . الصادرة في دبي ـ الامارات العربية ـ ١٩٨٧/١١/٢٨ .
٧٧ ـ تقرير الامم المتحدة . مصدر سابق ص ٣٨ .
٧٨ ـ مجلة « الفكر الديمقراطي » ـ العدد ٣ ـ مصدر سابق. ص ١٠٣
٧٩ ـ الكاتب المقدسية ـ العدد ٨٦ ـ مصدر سابق. ص ٣٩ ـ ٤٠ .
٨٠ ـ تقرير كانون الثاني (يناير) ـ نهاية أذار (مارس) ٨٧ ـ مصدر سابق. ص٢٣
٨١ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص٤٠
٨٢ ـ المصدر السابق. ص ٤٠
٨٣ ـ سمارة، عادل/شحادة، عودة . « اقتصاد الضفة الغربية والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية » دار الاسوار عكا . الطبعة الاولى ١٩٨٨ . ص٥٤ .
٨٤ ـ المصدر السابق. ص ٥٠ ـ ٥١
٨٥ ـ مرسي، د فؤاد الاقتصاد السياسي الاسرائيلي مصدر سابق. ص٢٨ .
٨٦ ـ الكاتب المقدسية العدد ٨٦ مصدر سابق. ص ٤٧ .
٨٧ ـ صامد الاقتصادي . العدد ٧٤ مصدر سابق ص ٦٤ .
٨٨ ـ المصدر السابق. ص ٧٠ .
٨٩ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ ـ مصدر سابق ص ١٠٦ .
٩٠ ـ المصدر السابق. ص ١٠٦ .
٩١ ـ المصدر السابق. ص١٠٦ .
٩٢ ـ المصدر السابق. ص ١٠٧ .
٩٣ ـ المصدر السابق ص ١٠٩
٩٤ ـ المصدر السابق. ص١١١
٩٥ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق . ص ١٠ .

٩٦ ـ تقرير كانون الثاني (يناير) . مصدر سابق ص ٢٢
٩٧ ـ المصدر السابق. ص ٢٢
٩٨ ـ صايغ، روز ماري/بيرتر، دون ـ ترجمة عدنان عبد الرحيم . الشعب الفلسطيني ـ البنية الاجتماعية والظروف الاقتصادية ـ حركة « فتح » ـ مكتب التعبئة والتنظيم ـ لجنة الدراسات، ١ /٥ /١٩٨٧ . ص ١٨
٩٩ ـ المصدر السابق ص١٨ .
١٠٠ ـ نشرة « الانتفاضة » ـ عدد خاص (١٢) تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الاراضي المحتلة ١٤/١٢/ ١٩٨٨ . ص ١٦ .
١٠١ ـ صامد الاقتصادي العدد ٧٤ . مصدر سابق. ص ١٤٤
١٠٢ ـ صايغ، روز ماري/بيرتيز، دون « الشعب الفلسطيني . . » مصدر سابق ص ٢٠
١٠٣ ـ ابرز المشكلات التي تواجهها جماهيرنا داخل الارض المحتلة برنامج فرع الارض المحتلة . الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ٣١ /٧ /٨٧ . ص ٤ .
١٠٤ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص١٢٩
١٠٥ ـ قضايا الساعة . أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ . مصدر سابق. ص ٥٩ .
١٠٦ ـ صامد الاقتصادي . العدد ٧٤ مصدر سابق. ص١٤٦ .
١٠٧ ـ ابو جهاد أحاديث عن الانتفاضة . مصدر سابق. ص ٢٢ .
١٠٨ ـ قضايا الساعة أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ ـ مصدر سابق ص٥٩ .
١٠٩ ـ صامد الاقتصادي . العدد ٧٤ . مصدر سابق ص ١٤٦ .
١١٠ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق ص١٣٤ .
١١١ ـ المصدر السابق. ص ١٧٦ .
١١٢ ـ المصدر السابق. ص ١٧٦ ـ ١٧٧
١١٣ ـ مجلة « شؤون عربية » ـ العدد ٥٦ ـ كانون الاول/(ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ٢٣٨
١١٤ ـ مجلة الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص ١٧٧
١١٥ ـ المصدر السابق. ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .
١١٦ ـ شؤون عربية ـ العدد ٥٦ . مصدر سابق ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .
١١٧ ـ قضايا الساعة . ايلول (سبتمبر) ٨٧ مصدر سابق. ص ٥٩
١١٨ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ مصدر سابق. ص ١٨٤ .
١١٩ ـ تقرير كانون الثاني (يناير) ٨٧ ـ مصدر سابق. ص ٢٣
١٢٠ ـ شهادة الدكتور الجراح احمد اليازجي ـ مستشفى الشفاء بغزة عن الأيام الأولى من الانتفاضة/الثورة .
١٢١ ـ « مذكرة حول الارهاب الصهيوني المنظم ضد الشعب الفلسطيني » م.ت.ف. ٣١ /٥ /١٩٨٤
١٢٢ ـ تقرير كانون الثاني (يناير) ـ نهاية أذار (مارس) ٨٧ . مصدر سابق ص٤١ .
١٢٣ ـ حبش، د. جورج . كلمة بمناسبة ٨ أذار (مارس) ١٩٨٩ (يوم المرأة العالمي) ـ مجلة الهدف ـ العدد ٩٥٢ . ٢٦/أذار (مارس)/١٩٨٩ . ص ٧ .
١٢٤ ـ ابو جهاد ـ احاديث عن الانتفاضة . مصدر سابق. ص٢٢ .
١٢٥ ـ قضايا الساعة . حزيران (يونيو) ١٩٨٨ . مصدر سابق. ص٤٢ .
١٢٦ ـ حبش، د جورج . كلمة بمناسبة ٨ أذار (مارس) . مصدر سابق. ص ٧ .

١٢٧ ـ الكاتب المقدسية . العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص ١٨٦

١٢٨ ـ المصدر السابق ص ١٨١ .

١٢٩ ـ مذكرة حول الارهاب . مصدر سابق. ص ٦ .

١٣٠ ـ المصدر السابق. ص٥

١٣١ ـ تقرير اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦ ـ منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ ـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ص٢٩

١٣٢ ـ جريدة الفجر ـ الصادرة في القدس ـ ٨ /٩/ ١٩٨٦



الفصل الثالث

الفرادة في ديالكتيك العلاقة

الفلسطينية - الفلسطينية



مدخل

لا شيء يولد من فراغ، ولا شيء يتحرك في فراغ. فكل ظاهرة اجتماعية أو طبيعية أو فكرية [نظرية] تكون نتاج جملة من الشروط والعوامل المكونة لها. ولا يمكن، ولم يحدث في التاريخ الانساني قط، ان تولد ظاهرة دون المقدمات الضرورية والمشروطة بها، حتى تلك الظواهر التي تنشأ بفعل الصدفة، لا يمكن لها النشوء ما لم تتوفر أسباب هده الولادة، الأمر الذي يؤكد الحاجة الموضوعية لتكونها ووجودها في الواقع المعطى وضمن شروط الزمان والمكان المحددين.

وفي هذا الاطار يمكن التأكيد، ان الظاهرة الاستعمارية البرجوازية القديمة ومن ثم الجديدة [**الكولونيالية ـ ونيوكولونيالية**] وجدت وتبلورت وتطورت [ومن ثم شاخ شكلها القديم] نتيجة حاجة المجتمع البرجوازي لها من حيث ١) البُعد الايديولوجي القائم على مبدأ « استغلال الانسان للانسان » وتطبيقاً له. ٢) البُعد السياسي، العمل على توسيع نفوذ وحدود الدولة البرجوازية إلى المدى الذي تسمح وتستطيع الوصول إليه، اعتماداً على القدرات العسكرية من حيث الحجم، والقدرات القتالية. . . . الخ. ٣) البُعد الاقتصادي. وهو السعي للحصول على فائض القيمة المطلق من الشعوب المستعمَرة [نهب الثروات الطبيعية، استغلال اليد العاملة الرخيصة وذات الانتاجية الأعلى، تصدير البضائع والمال. . .] الأمر الذي أدى إلى انتقال الرأسمالية من مرحلة المنافسة الحرة إلى المرحلة الامبريالية ـ الاحتكارية ـ أعلى مراحل الرأسمالية.

وهذه الظاهرة كانت السبب المباشر في نهوض حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمَرة كنتيجة لعملية الاستلاب والاستغلال القومي لارادة وحرية هذه الشعوب من قبل الاحتلال الاستعماري، وحصر نطاق تطورها (الشعوب المحتلة، المضطهدة) ضمن الشروط التي يُمليها المحتل الامبريالي، وبالتالي حرمانها من أبسط الحقوق الانسانية للدرجة التي تصل إلى حرمان الانسان الواقع تحت نير الاحتلال من حق الاختيار فيما يريد أن يكون، وارغامه على الخضوع لما حدده له الاحتلال الامبريالي ـ أن يكون محتلاً مضطَهداً مظلوماً. .

وانسجاماً مع هذا التوجه الكولونيالي، تتجلى النزعة التدميرية عند المحتلين الامبرياليين تجاه الشعوب المحتلة والمستعمَرة، فهي لا تسمح بتطور الاقتصاد الوطني، ولا بتطور الثقافة الوطنية، ولا بتبلور الشخصية الوطنية وإطارها السياسي. ويبقى المحتلون الاستعماريون ينظرون لهذه الشعوب نظرة « دونية » على اعتبار أنها « **لا تملك** » شروط ومقومات « حكم نفسها بنفسها » أي الاستقلال

الوطني !، واعتبارها « **غضة العود** » و« **تجهل** » ما يعرفه المحتلون « **الأكثر تطوراً** »؛ وهذه النظرية استخدمت لتبرير النزعة الاستعمارية، وهي ما زالت جارية حتى الآن، ويروج لها الامبرياليون كلما اشتد عود النضال الوطني وتصاعدت دعوات الاستقلال الوطني من قبل الشعوب المحتلة، بهدف وضع العراقيل في طريق استقلال الشعوب؛ وهذا ما يعلنه راهناً العديد من الامبرياليين تجاه قضية الاستقلال الوطني للشعب العربي الفلسطيني، حيث يعتبر هؤلاء، ان الشعب الفلسطيني « **غير مؤهل للاستقلال السياسي** » ولا بد من « **ارتباطه** » بأحد الكيانات الموجودة في اطاره الجغرافي ـ المعروفة برجعيتها، كالدعوة إلى الكونفدرالية مع الاردن من دون تحقيق هدف الحرية والاستقلال !؟، والبعض يذهب للدعوة إلى الكونفدرالية مع اسرائيل والاردن سوياً ! والهدف من هذا الطرح، منع حدوث أية تحولات راديكالية في المنطقة تهدد المصالح الامبريالية وحلفائها في الشرق العربي.

إذن فالامبريالية تسعى جاهدة من أجل اخضاع الشعوب المستعمَرة أطول فترة ممكنة، هذا إذا لم يكن هدف الاستعمار ذا طابع استيطاني اجلائي احلالي، كما هو في فلسطين راهناً، وكما هو في جنوب افريقيا، وكما كان سابقاً في الجزائر من قبل الفرنسيين، وكذلك الأمر بالنسبة للعديد من الدول في امريكا اللاتينية من قبل اسبانيا والبرتغال. . .

الثورة الفلسطينية المعاصرة لماذا ؟ :ـ

كان وجود الثورة الفلسطينية المعاصرة، بعد أن فشلت التجارب السابقة لحركة النضال من تحقيق أهدافها في التحرر الوطني، أمراً ضرورياً تمليه الحاجات الذاتية للشعب الفلسطيني وتفرضه العوامل الموضوعية المحيطة بأبعادها المختلفة.

ان هذه الثورة لم تبرز كظاهرة اجتماعية ـ سياسية، إلا نتيجة اشتراطاتها المتوفرة في الواقع الفلسطيني، حيث الاحتلال الاستيطاني الاجلائي يتربع على كل الأرض الفلسطينية، ليس هذا فقط، بل ويعمل هذا الاحتلال الصهيوني على اقتلاع جذور الشعب الفلسطيني من كل مقومات وجوده ـ ماضيه، وحاضره ومستقبله ـ والادعاء بأن الأرض الفلسطينية ليست سوى « **أرض الميعاد** » الصهيونية [اليهودية] مع ما يحمله هذا الادعاء الديماغوجي من ممارسات ارهابية ضد الجماهير الفلسطينية التي استمرت متشبثة بأرض وطنها ولم تغادرها تحت أقسى الظروف الدموية الصهيونية.

وبالمقابل حالة الانتظار الطويلة التي ضاقت بها الجماهير الفلسطينية ذرعاً، أي انتظار « **الفرج** » العربي الرسمي، ومن ثم الهزيمة التي منيت بها الدول العربية الثلاث عام ٦٧ ، اضافة للحراك الوطني والقومي الذي لم يخضع لمتطلبات الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية العربية ولم يدخل في دائرة السكون، بل استمر متجاوباً ومنسجماً مع القانون المادي « **الحركة مطلقة والسكون نسبي** » مع **القانون القائل، إن الجماهير صانعة التاريخ.**

هذه العوامل مجتمعة شكلت المسببات الموضوعية والذاتية لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، لمواصلة الطريق الوطني المؤدي إلى ناصية الحرية والاستقلال وبناء الدولة الوطنية المستقلة

وتحقيق هدف العودة للجماهير الفلسطينية الي طردت من ديارها عنوة ورغماً عنها وتحت تهديد السلاح بالقتل والابادة.

ومن نافل القول، الإشارة إلى أنه حرى التأريخ لانطلاقة هذه الثورة في كانون ثاني (يناير) ١٩٦٥ ، وهذا صحيح ودقيق، ولكن اكتسبت هذه الثورة ملامح جديدة ونوعية بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بحبث يمكن أيضاً اعتماد العام ١٩٦٧ كنقطة انطلاق رئيسية وتأريخ لهذه الثورة، وهذا ما سيتم تبنبه فى العرض لمراحل تطور الثورة المعاصرة.

أولاً الشكلي والجوهري في السياسة الاسرائيلية:

بعد الهزيمة الحزيرانيه للنظام العربي أمام دولة اسرائيل، بدعم واسناد واضحين من الامبريالية العالمية والامريكية بوحه خاص، ورغم اقرار وموافقة العرب على قرار مجلس الأمن الدولي الجائر ٢٤٢ نتيجة موازين القوة المحتلة لصالح اسرائيل والامبريالية العالمية، التي انتظرت طويلاً هذه الفرصة لكي تسدد ضربة قاضية للأنظمة الوطنية في المنطقة وخاصة نظام عبد الناصر، الذي يمكن أن يقال عن سلبياته وأمراضه المتعددة الجوانب الكثير الكثير، لكنه كان النظام الذي مثل، وبحق، القوة الرئيسة الرسميه في مواجهة الامبريالية، وهدد مصالحها فعلياً، وشكل عامل تحريض قوي ضدها وضد أعوانها في المنطقه.

ويؤكد جاك كوبار هـذه المسألـة قائـلاً و« تتالت الـوقائـع مترابـطة وفق خطة [**امـيركية - اسرائيلية**]وضعت قبل عشر سنوات لاعطاء حجة للحملة التأديبية(**الجديدة**). وقد نسي عبد الناصر أن اسرائيل أصبحت منذ العام ١٩٥٦ تتمتع بمساندة واشنطن الكاملة، وها هو يقع في الفخ المنصوب فقد كان ناصر يأمل بتحاشي الحرب والوصول إلى حل شامل مقبول من الفلسطينيين. وهذا الافتراض تناسى حقيقة ان الولايات المتحدة لم تتدخل العام ١٩٥٦ إلا لابعاد خصومها [**في المعسكر الامبريالي - بريطانيا وفرنسا**] من الشرق الأوسط، وهذا ما حدث ولم يعد لدى واشطن أية مصلحة في منع الجيش الاسرائيلي من تصفية حساب قديم مع ناصر يعود إلى العام ١٩٥٤ »(١)

وأما يوجين روستو، فقد كان أكثر المسؤولين الامريكيين وضوحاً بشأن محتوى وجوهر القرار ٢٤٢ قائلاً: « ان القرار ٢٤٢ ، في أساسه، تحقق لأن الولايات المتحدة مارست دبلوماسية بعيدة المدى، تضمنت ليس فقط حلفاؤها الأوروبين والأسيويين، بل أيضاً عدداً كبيراً آخر من دول العالم المهتمة. والقرار يرتكز إلى صخرة صلدة من التعاون الأطلسي، بخاصة التعاون الانكلو - اميركي. وفي كل تاريخ نزاع الشرق الأوسط، كان العام ١٩٦٧ هو المناسبة الوحيدة التي اتفقت فيها الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات اتفاقاً تاماً على اتباع سياسة منسقة »(٢).

رغم موافقة العرب ونتيجة وضوح الهدف الامبريالي الصهيوني، الذي يجب أن ينتزع من العرب، والذي حدده روستو بالتالي: « ان مضمون القرار ٢٤٢ وجوهره هو ما اتفق على تسميته بالصفقة العامة

(. . .). والقرار يعكس تجربة العام ١٩٥٧ ، كما يعكس انتقاد دين اتشيسون لسلوك حكومتنا ابان أزمة السويس وبعدها. وينص القرار على انه يجب إلاّ يحدث انسحاب اسرائيلي من دون اتفاقية مسبقة حول السلام »(٣). أي بتعبير أدق اتفاقية استسلام، تتأمن فيها المصالح الاميركية ـ الاسرائيلية كاملة، لذلك رفضت اسرائيل الاذعان للارادة الدولية ولم تعمل على تطبيق بنود القرار المذكور أعلاه، المتعلقة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧ . بل اتبعت أسلوب المماطلة والتسويف، وحرفت مجرى التوجه الدولي إلى البحث في أي الصيغ المعتمدة لتطبيق القرار، الصيغة البريطانية ـ صاحبة المشروع** أم الصيغة الفرنسية ؟!! حيث بدا وكأن الأمور تتجه نحو الشكلانية ـ أي تفسير صيغة القرار ـ وحيث بدت المنطقة بدولها العربية المختلفة تنتظر جولات « **غونار يارنغ** »*** لعلها تحمل « **الفرج** ».

لكن المسألة أبعد ما تكون عن الشكلية، لا سيما وان اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية وحليفهم الاستراتيجي، الامبريالية العالمية، بلوروا وحددوا هدفهم بوضوح تاريخياً. ومعطيات هزيمة ١٩٦٧ تسمح بتحقيق جزء من هذه الأهداف، أي المزيد من السيطرة على الأرض العربيه وبالمقابل المزيد من جلب المستوطنين للاستيطان فيها على حساب الجماهير الفلسطينية والعربية.

وبناءاً على ذلك، اتخذت اسرائيل سلسلة من الاجراءات « **التشريعية** » والادارية والاقتصادية ـ السياسية تمهيداً لعملية ضم الأراضي الفلسطينية والعربية [سيناء والجولان]، ومن بين هذه الاجراءات :ـ

١ ـ اتخذت الكنيست بعد أقل من ثلاثة أسابيع من هزيمة حزيران (يونيو)، في ٦٧/٦/٢٧ **قراراً تشريعياً**، من خلاله يمكن تطبيق القانون المدني على الضفة والقطاع في الوقت واللحظة التي تشاء الحكومة ذلك. هذا فضلاً عن **قرار ضم القدس الشرقية** في ٦٧/٦/٢٨ للكيان الصهيوني، واعتبار القدس الموحدة « **العاصمة الأبدية** » له، وهو بذلك يكون الدولة الوحيدة في العالم التي لها عاصمتين ـ تل أبيب والقدس ـ !؟.

٢ ـ **الدمج الاقتصادي** لسوق الأراضي المحتلة عام ٦٧ بالسوق الاسرائيلية مباشرة عام ٦٨ . تحت يافطة « **السوق المشتركة** »، التي ليس فيها من المشترك شيء.

٣ ـ حاولت سلطات الاحتلال العسكرية الاسرائيلية أن تظهر بمظهر « **الليبرالي** »، من خلال اعطاء عدد من رخص اصدارالصحف في منطقة القدس من بينها جريدة « **القدس** » في ١٩٦٨/١١/٨ لصاحبها محمود أبو الزلف (وهي تمثل الاتجاه البرجوازي المهادن) جريدة « **الفجر** » عام ١٩٧٢ [بدأت مجلة أسبوعية وانتهت في عام ٧٤ جريدة يومية] لصاحبها يوسف نصري نصر، جريدة « **الشعب** » اليومية سنة ١٩٧٢ لصاحبها محمود يعيش »(٤).

---

* دين اتشيسون، وزير الخارجية في عهد الرئيس هاري ترومان .

** اللورد كارادون، المندوب البريطاني في الأمم المتحدة، هو الذي تقدم بالمشروع للهيئة الدولية لاقرارة

*** سويدي الجنسية، واختير كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة الأسبق « يوثانت » .

أصدرت الحكومة الاسرائيلية جريدة « **الأنباء** » اليومية في تشرين الأول (اكتوبر) ٦٨ ، الهدف من ذلك خلق مناخ « **ليبرالي** » من أجل « **ترويض** » الجماهير وادخالها في نفق « **التعايش** » الصهيوني المظلم.

٤ ـ رفعت اسرائيل في العام ١٩٧٠ شعار: « **عدم التواجد** »، « **عد التدخل** »، « **الجسور المفتوحة** »[٥]. كناظم لسياسة الاحتلال تجاه الأراضي المحتلة ، ولكن التجربة العملية أكدت ان الاحتلال كان بعيداً عن دلك بُعد الأرض عن السماء، باستثناء سياسة الجسور المفتوحة، والتي لها أكثر من هدف: أ) نصريف الفائض من اقتصاد الأراضي المحتلة إلى الاردن والدول العربية. ب) مردودات الجسورعلى اسرائيل اقتصادياً من خلال « السياحة » العربية، أي زوار الصيف الفلسطينيين* من ناحية رسوم السفر، ومن ناحية النفقات المالية الكبيرة وبالعملة الصعبة لهؤلاء داخل الأرض المحتلة. أي الاستهلاك من البضائع الاسرائيلية. جـ) الهدف السياسي، فاسرائيل والاردن شريكان تاريخياً في العمل على تصفية القضية الفلسطينية، لذا فهذه النافذة تعزز الاتصال المباشر وغير المباشر بين الطرفين.

٥ ـ **انعاش اقتصادي للمناطق المحتلة**، وهو انعكاس لحالة الانعاش التي أصابت الاقتصاد الاسرائيلي بعد الحرب مباشرة وباثارها ونتائجها. وهو انعاش مؤقت، لحظي، سرعان ما زال وزالت آثاره « **الايجابية** ».

حاولت اسرائيل « **التلطي** » خلف هذه الواجهة لتحقيق أكثر من غرض، تمهيد الأرض وسط الجماهير العربيه من خلال المظاهر الشكلية التي أعلنت عنها أو نفذتها، في ذات الوقت كانت تعمل على خلق ركائز اجتماعية [**قاعدة**] لدعم ومساعدة الاحتلال في مخططه، القاضي بضم الأراضي المحتلة ٦٧ للكيان الصهيوني، وهذا ما عكسه مشروع آلون، والذي دعا للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب.

ولقد وجد الاحتلال ضالته في البرجوازية التقليدية** [**الكمبرادور**، **البرجوازية التجارية الكبيرة**، **الاقطاع السياسي**]، ولقد بادر ممثلو هذا الاتجاه في كانون الأول (ديسمبر) ٦٧ إلى تشكيل «**لجان قومية**» في بعض المدن في الضفة، « واجتمعت هذه اللجان في القدس وقررت تكوين« **لجنة قطرية** »**لاجراءمفاوضات مع الاحتلال واقامة الاتصالات مع لجان مماثلة في غزة** »[٦]. وباشر ممثلو هذا الاتجاه عقد اللقاءات مباشرة مع ممثلي الكيان الصهيوني أمثال دايان، ساسون واشكول*** وتبرعوا

---

* الدين يزورون دويهم في الأراضي المحتلة لقصاء اجازاتهم الصيفية وسط عائلاتهم وفي مدنهم وقراهم ومخيماتهم، وعالباً ما يكونون وافدين من دول الخليج العربي.

** أبرز ممثلي هدا التيار الشيخ محمد الجعبري، المحامي عزيز شحادة، حكمت المصري، حمدي التاجي، حمدي كنعان، مادرين طوقان، رشاد الشوا، والياس فريج .. الخ.

*** كان رئيس وزراء اسرائيل عام ١٩٦٧. ودايان كان وزير الدفاع وساسون وزير الشرطة.

بتقديم مشاريع اقتراحات لحل أزمة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

فالدكتور حمدي التاجي تقدم بمشروع انشاء « **كيان فلسطيني** » تحت اشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية لمدة خمس سنوات يقيم علاقات حسن جوار مع اسرائيل.

وفي ١٦/٤/٦٨ وأثناء لقاء جرى بين عزيز شحادة، حمدي كنعان مع وزير الدفاع موشي دايان. اقترح الأول مشروعاً للحل ممثلاً بأربعة خيارات على اسرائيل ان تختار الأجدر:

١ ـ تأليف حكومة فلسطينية.

٢ ـ العودة للاردن.

٣ ـ تأليف اتحاد فيدرالي مع اسرائيل أو الاردن أو مع الاثنين.

٤ ـ ضم الضفة الغربيةلاسرائيل وجعلها جزءاً منها(٧).

ويلاحظ ان عزيز شحادة أرفق خياراته بعبارة واضحة « **على اسرائيل أن تختار الأجدر** » وبديهي ان اسرائيل لن تختار إلاّ الخيار الرابع لأنه هدف رئيسي من أهداف اسرائيل، وهذا ما اتخذت الكنيست قراراًاحترازياً بشأنه في ٢٧/٦/٦٧ ، أي موضوع « **الضم** » غير المعلن.

أما اقتراح الدكتور التاجي فهو لم يكن أكثر من بالون اختبار للشارع الفلسطيني وللقوى الوطنية الفلسطينية، ومقدمة لطرح عزيز شحادة الذي ذهب أبعد كثيراً من الدكتور التاجي. وهو بيت القصيد الاسرائيلي، وهو ما عكسته صحيفة هآرتس الاسرائيلية في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في تأكيدها على أهمية اللقاءات مع جناح البرجوازية الكبيرة المتهادن مع الاحتلال، حيث قالت « إذا كنا نريد اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة إلى حد ما ـ أي اقامة حكم ذاتي « على أن تبقى السياسة الخارجية والأمن بيد السلطات الاسرائيلية [**أي مشروع آلون**] فيترتب علينا أن نباشر منذ الآن بنشاط ومواظبة لتمكيننا من ايجاد فئة من الزعماء العرب والذين يكونون على استعداد لملء المكان الذي هيأه لهم النصر الاسرائيلي ».

وهذا الموضوع لم يفارق البرنامج الحكومي الاسرائيلي، بل بقي يحتل مكانة هامة في مخططات تهويد المناطق المحتلة ٦٧ ، فذهبت اسرائيل عام ١٩٧٢ لاجراء انتخابات في الضفة والقطاع وبعد ذلك في العام ، ٧٦ وبعد أن فشلت تجربة الانتخابات بنجاح ممثلي الاتجاه الوطني الفلسطيني، توجهت اسرائيل نحو انشاء روابط القرى لتشكل القاعدة الاجتماعية للاحتلال.

وبطبيعة الحال كانت اسرائيل تجد دائماً انصاراً لها، ولكنهم الأقلية المنبوذة من جماهير الشعب الفلسطيني، والتي كانت تعود لجحورها كلما كانت راية الثورة ترتفع في الداخل والخارج: وعشية الثورة الكانونية المجيدة، كثر الحديث من البرجوازية الكبيرة ومثقفيها (ساري نسيبة ورشاد الشوا والياس فريج وغيرهم) عن الاندماج مع الكيان الصهيوني، وكلل السيد نسيبة اقتراحه بـ الخوف الاسرائيلي من الزيادة الديمغرافية الفلسطينية ، وإذا كان في هذا شيء من الصحة إلاّ أن الدعوة للتعايش والحصول على الجنسية الاسرائيلية ودخول الكنيست ما هي إلاّ سوى أطروحات اليائسين، الذين لا يدركون أهمية النضال الوطني ودور الجماهير في كسر حالة الحصار.

أيضاً حاولت اسرائيل أن تستفيد من الفروق والتمايز الموضوعي بين ظروف المناطق المحتلة ٦٧ (الضفة وغزة)، العائد لنظم الحكم العربية التي كانت تتبع لها قبل الهزيمة، من أجل ترسيخ التفسخ والانقسام بين أبناء الشعب العربي الفلسطيني، واستثمار ذلك في التنفيذ الأمثل للهدف الصهيوني. ويكمن هذا التمايز في:

أولاً: خضوع الضفة(*) الفلسطينية للنظام الاردني، المعروف بميوله الرجعية، أدى إلى حرمان سكانها من التعلم على السلاح ومن اقتنائه وعدم السماح بوجود أي مواقع لجيش التحرير في المملكة، ومن كان يريد من أبناء الضفة الفلسطينية أن ينضم إلى صفوف جيش التحرير الفلسطيني، كان عليه التوجه أما إلى العراق أو إلى سوريا.

في حين أن الوضع في قطاع غزة مختلف كلياً عن ذلك، كون غزة كانت تخضع لاشراف الادارة المصرية الوطنية، التي عملت منذ العام ١٩٥٥ على انشاء مجموعات فدائية بقيادة الضابط المصري «مصطفى حافظ»، اضافة إلى تشكيل كتائب التطوع، وبعد تأسيس منظمة التحرير، اقامت جزءاً من مؤسساتها في غزة، وقبل ذلك أقيمت معسكرات جيش التحرير، وانتشر التدريب على السلاح في المدارس وفي كل مكان، فضلاً عن توزيع الأسلحة على السكان في القطاع.

ثانياً: قام النظام الأردني بضرب فصائل الحركة الوطنية الأردنية الفلسطينية من خلال حملة الاعتقالات التي شنها النظام عام ٦٥ و ١٩٦٦ ضد حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الاردني وحزب البعث بالاضاف للتيار الديني، الأمر الذي يعني أن الاحتلال الاسرائيلي دخل الضفة وهي منظفة تقريباً من القيادات الوطنية البارزة.

أما في غزة فقد كانت الحركة الوطنية بمختلف فصائلها ـ مع خصوصية للاتجاه القومي ـ حركة القوميين العرب ـ كانت قوية وأشد عوداً وعافية من الضفة.

ثالثاً: الضفة الغربية تقف، لأول مرة، وجهاً لوجه أمام الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨، أي أن جيلاً جديداً في الضفة لم يعهد مواجهة الاسرائيليين سابقاً.

أما في غزة فقد كانت المرة الثانية التي تواجه بها الاحتلال الاسرائيلي، الأولى عام ١٩٥٦ حيث استقرت اسرائيل مدة أربعة أشهر بالقطاع فترة العدوان الثلاثي**على مصر.

رابعاً: التمايز في المستوى المعيشي بين المنطقتين «فالدخل» الفردي في قطاع غزة هو ٢٧ ديناراً فقط أي نصف حصة الفرد في الضفة الغربية»[٨]. ويعتبر ذلك من أدنى معدلات الدخل في العالم. وانعكاساً لهذا الوضع المأساوي اقتصادياً فان «أشكالاً معينة من المقايضة (وليس التبادل النقدي) ظلت قائمة كأسلوب للتبادل في أجراء من الريف حتى عام ١٩٦٧ وربما بعده»[٩]. كما أن نسبة

---

* تبلغ مساحة الضفة الفلسطينية ١٥ ضعفاً من مساحة قطاع غزة

** العدوان الثلاثي البريطاني، الفرنسي، الاسرائيلي بدأ في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وجاء رداً على سياسة الزعيم القومي جمال عبد الناصر في تأميم قناة السويس وتوجهاته السياسية المتناقضة مع المصالح الامبريالية.

الكثافة السكانية في عزة من أعلى النسب في العالم. « وقد قدرت الكثافة السكانية في القطاع سنة ١٩٨١ بحوالي ١٫٤٠٠ * نسمة لكل كيلو متر مربع »(١٠). هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة اللاجئين في القطاع عنه في الضفة الغربية.

هذه الفروق الموضوعية بين المنطقتين مع بدء الاحتلال، عمل العدو على استغلالها في تعميق عمليه التمايز، ففي الوقت الذي أعطى العدو حيزاً من « الليبرالية » في ميدان الصحافة وابقاء الجسور مفتوحة، ومحاولة عدم الاحتكاك مع الجماهير في مدن الضفة وقراها، طالما لا وجود لعمل معادٍ للاحتلال، كانت سياسته في القطاع مختلفة، حيث عمل العدو مباشرة على قطع صلات القطاع كلياً بعد الاحتلال مع العالم، ولم يبق أي صلة بين القطاع ومصر، وأبقى الاحتلال أمام غزة بوابتين، مطار اللد والجسور. ولم يسمح بإصدار صحف في القطاع، وحتى لم يسمح للصحف الوطنية الصادرة في الضفة [القدس] بالوصول إلى غزة، باستثناء جريدة « القدس » المعروفة بميولها البرجوازية المهادنة لمشاريع ومخططات الاحتلال كما ان الاحتلال استخدم « **العصا الغليظة** » ضد الحركة الوطنية مباشرة، حيث جرى اعتقال ٧٢ عضواً ليلة ٢٤ ـ ٢٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٦٨ من أعضاء** **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعض ضباط جيش التحرير الفلطسيني ذوي الميول الشيوعية**.

ومن الجدير بالملاحظة، ان العدو لم يحقق هدفه في هذا الجانب، لأن الجماهير، التي يمكن أن تكون قد ضُللت لبعض الوقت بـ « **محاسن** » الاحتلال [كما حصل في لبنان لاحقاً في اجتياح ١٩٨٢] سرعان ما اكتشفت الحقيقة، وظهر الكيان الصهيوني أمامها دون قناع، كان الأساس في ذلك معاناة الجماهير الفلسطينية نفسها، وتلمسها لاستهدافات الاحتلال التدميرية، فضلاً عن الدور الريادي الذي لعبته الفصائل الوطنية الفلسطينية الأساسية، من خلال عملية التحريض والتعبئة للجماهير الشعبية، بالاضافة إلى شروعها في مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد سيطرته على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ .

ثانياً: الثورة تتخطى حقل ألغام القوى المعادية:

في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كان العامل الفلسطيني مضغوطاً (مندمجاً) دائماً في نطاق العامل العربي ـ العام، منذ سنوات العشرينات والثلاثينات والأربعينات وحتى العام ١٩٦٧ ـ عام الهزيمة، الأمر الذي عكس نفسه سلباً على الشخصية الوطنية الفلسطينية وأدى إلى عدم تبلورها بشكل ناضج، وبالمقابل أعطى فرصة للصهاينة ان يصوروا الصراع وكأنه في مواجهة كل العرب، الذين « **جندوا** » كل طاقاتهم في مواجهة « **الأقلية اليهودية** » ؟! وهو ما خدم العملية الدعاوية التحريضية

---

* تقرير ميرون بنفستي الذي نشر في أيار ١٩٨٦ يذكر أن تعداد سكان القطاع يبلغ ٥٢٥ ألف نسمة بكثافة سكانية ما بين ٢,١٠٠ و ٢,٢٠٠ نسمة/كم٢

** كان بينهم الشهيد القائد محمد الأسود « جيفارا غزة » .

الصهيونية ضد العرب. في الوقت الذي لم يحسن العرب التصرف سواء في المجال الاعلامي والسياسي والعسكري، أو في أي مجال آخر يتعلق بمقومات الصراع .

واستمر « **النظام العربي** » في السعي لتنصيب نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني وعلى قضيته، ومنع أي نهوض وطني فلسطيني مستقل في الاطار العربي العام، حتى م. ت. ف التي تم تأسيسها عام ١٩٦٤ كانت في برنامجها وممارساتها لا تخرج عن المرسوم ضمن السقف العربي.

وفي كل الأحوال، كان بروز وتبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية يعني تحولاً ايجابياً في مجرى الصراع، ويخدم قضية التحرر الوطني الفلسطينية على الصعد كلها. إلاَّ أن هذا النهوض بما يحمله من نظرة راديكالية لعملية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كان يعني تهديداً للنظام العربي واستراتيجيته العسكرية والسياسية؛ وبقدر أكثر وأعمق من التهديد للمشروع الصهيوني برمته، لاسيما وإن ذلك يعني ولادة النقيض التاريخي والسياسي للمشروع الكولونيالي الاستيطاني الاجلائي الاحلالي، خاصة وان عتاة الصهاينة، من بيغن وغولدا مائير وغيرهم كانوا وما زال العديد منهم يرفض مجرد الاقرار « بوجود الشعب الفلسطيني » .

من هنا، ومع بداية النهوض الوطني الفلسطيني إثر هزيمة حزيران العربية في الداخل والخارج، أخذت عمليات التآمر والذبح والتصفية للثورة والشعب والقضية الفلسطينية بُعداً مباشراً وفورياً في سياسة المعسكر الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي، وبدرجة عالية وشديدة من التناغم والانسجام والتنسيق في مسلسل التصفية للوليد « المشاكس » الثوري.

ـ مشروع آلون ومعركة الكرامة

ورغم كثافة عمليات التآمر والتصفية للقضية الفلسطينية، إلاَّ أن الثورة والشعب الفلسطيني تمكن من النهوض مرة تلو الأخرى من تحت الركام، أشد عزيمة واقوى ايماناً وأكثر خبرة من التجارب السابقة، وأوسع افقاً وحنكة في ميادين الصراع المختلفة. وهذه المؤامرات اغنت عملية النضال الوطني الفلسطيني وراكمت كماً هائلاً من المعارف في ميادين الممارسة، مما شكل فيما بعد تحولاً نوعياً في النظرية والممارسة الثوريتين لتجربة الثورة الفلسطينية.

ويمكن القول انه، إذا كان مشروع آلون، وطروحات القيادات البرجوازية التقليدية الفلسطينية، وبالأساس البرنامج والمخطط الامبريالي ـ الصهيوني العام، يشكل الأساس لعملية الذبح السياسية للقضية الفلسطينية، فإن معركة الكرامة في ٢١ / ٣ / ١٩٦٨ خطط لها كي تشكل بداية التصفية الجسدية للثورة الفلسطينية. حيث قام العدو الصهيوني بانزال لقواته العسكرية في منطقة الكرامة لـ « اجتثاث » القواعد الفلسطينية المسلحة (ضمن امكانات تلك المرحلة المحدودة) وتخليص المنطقة من هذا « الشر » الفلسطيني.

لكن العدو الصهيوني مني بهزيمة عميقة الدلائل، تركت أثرها انذاك، وفيما بعد، على مجرى

الصراع، حيث عززت المكانة والدور الفلسطيني في عملية الصراع، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك، أن هزيمة العدو الصهيوني امكانية واقعية، شرط توفر الاداة والاستراتيجية والتكتيك المناسبين، مما لا شك فيه أن استراتيجية حرب الشعب طويلة الأمد، التي تبدأ بالحرب العصابية كفيلة بتأمين النصر على العدو الصهيوني، الذي « حاز » على صفة « السوبرمان » في أوساط الرأي العام العالمي نتيجة افلاس الاستراتيجية العربية الرسمية.

ـ النظام الاردني شريك في المؤامرة

ارتباطاً بما تقدم، فقد قام النظام الأردني بتنفيذ عدد من عمليات التصفية العسكرية ضد الثورة الفلسطينية، وخاصة جسمها العلني المتواجد فوق الساحة الأردنية في التواريخ التالية: ٤/ ٦٨/١١، ١٩٧٠/٢/١٠، ١٩٧٠/٦/٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حزيران (يونيو) ١٩٧١ . التي اعتبرت نهاية عمليات التصفية، كونها تمكنت من وضع خاتمة للوجود العلني الفلسطيني المسلح في الساحة الأردنة.

وبطبيعة الحال احتلت معركة ايلول (سبتمبر) موقعاً هاماً في معارك النظام التصفوية ضد الثورة الفلسطينية، التي تمكن النظام الأردني بفضل نتائجها السياسية من تحقيق الضربة القاضية للمقاومة في حزيران (يونيو) في احراش جرش وعجلون.

وتمكن النظام الأردني من تحقيق النتائج السياسية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ بفضل عاملين، (١) التدخل الرسمي العربي؛ (٢) القيادة البرجوازية الفلسطينية، التي ذهبت بعيداً في تقديم التنازلات السياسية مع أن الثورة لم تهزم عسكرياً، خاصة عندما وافقت على جمع الاسلحة من الجماهير الأردنية ـ الفلسطينية، وموافقتها على الخروج من المدن، وخاصة من عمان إلى احراش جرش وعجلون ومنطقة اربد، (٣) بالاضافة للدعم الاميركي ـ الاسرائيلي للنظام الاردني.

هذا الوضع اعطى النظام الهاشمي في حزيران (يونيو) ١٩٧١ فرصته الذهبية في الانقضاض الأخير على بقايا الظاهرة العلنية للمقاومة، التي وقعت انذاك بين فكي كماشة اردنية ـ صهيونية، الأمر الذي جعلها تدفع الثمن غالياً جداً، وجودها العلني، وابتعادها عن اطول جبهة عربية (حدود) مع فلسطين المحتلة، وانقطاعها المباشر عن ما يزيد عن المليون نسمة من الجماهير الفلسطينية المتواجدة في الساحة الاردنية، هذا فضلاً عن انقطاعها عن الجماهير الاردنية وقواها الوطنية.

رغم هذه الهزيمة للظاهرة العلنية في الساحة الاردنية، إلّا أنها استطاعت أن تحقق عدداً من الأهداف، وهي:

١ ـ تثبيت ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة وبالتالي القضية الفلسطينية على خارطة الصراع، وكأحد أهم العوامل في النطاق العربي. وبالتالي تعزيز المكانة والهيبة للشخصية الوطنية الفلسطينية، وتشكيل عامل نهوض رئيسي لها.

٢ ـ التفاف الجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج حول راية الثورة الفلسطينية، وكذلك

الجماهير العربية.

٣ ـ اكتساب الثورة الفلسطينية وجماهيرها خبرة سياسية وعسكرية، شكلت اساساً صلباً للمعارك اللاحقة.

٤ ـ حولت الهزيمة (١٩٦٧) إلى نصر في معركة الكرامة، وفي جملة المعارك الصغيرة التي حققت فيها النصر.

٥ ـ انتصار استراتيجية وتكتيك المقاومة (حرب الشعب) على استراتيجية الأنظمة العربية.

٦ ـ شكلت عامل تهديد دائم للمستوطنين الصهاينة وللكيان الصهيوني عموماً واوقعت فيهم خسائر كبيرة.

٧ ـ حصل تكامل واضح بين كثافة العمليات القتالية والعديد من الانتصارات الصغيرة في الظاهرة العلنية وبين الزخم البطولي المتميز للنضال الوطني في قطاع غزة، والذي شكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قطبه الرئيسي والأول، اضافة لقوات التحرير الشعبية(*) التابعة لجيش التحرير الفلسطيني.

٨ ـ انتقال منظمة التحرير الفلسطينية من الحاضنة العربية الرسمية، إلى حاضنة المقاومة الفلسطينية المسلحة.

ـ النظام اللبناني يعمق الدور الاردني في المؤامرة

وأما على صعيد النظام اللبناني، فهو أيضاً قد قام بسلسلة من عمليات التصفية ضد الثورة الفلسطينية بالتواريخ التالية: نيسان (ابريل) ١٩٦٩، أيار (مايو) ١٩٧٣، وأخيراً نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ـ الحرب الأهلية. ولقد مني النظام في كل معاركه بالهزيمة، وكان من نتائج الحرب الأهلية تفسخ النظام اللبناني وحدوث شروخ عميقة بين أبناء الشعب اللبناني، لم يتخلص النظام من اثارها حتى اللحظة، بعد ١٤ عاماً.

ومن المفيد في سياق الحرب الأهلية، الاشارة لمعركة مخيم تل الزعتر، الذي سقط في يد القوات الانعزالية في آب (أغسطس) ١٩٧٦،ولقد سطرت هذه المعركة عنواناً جديداً في ملحمة الصمود الفلسطينية، حيث استمر أبناء المخيم المعزولون من كل الجوانب والمحصورون بين انياب الزمر الفاشية الكتائبية والانعزالية الأخرى، استمر هؤلاء قرابة ستين يوماً في الدفاع عن المخيم، احد قلاع الثورة، دون أن يتمكن منهم المتصهينون في لبنان، وبعد أن فقدوا مقومات الصمود من، ماء وغذاء وسلاح، سقط المخيم، ولكنه، ورغم السقوط المر، شكل علامة مضيئة في الصمود والعطاء الفذ لشعب الثورة، وكان درساً جديداً لابناء المخيمات يحفزهم على الصمود وعدم الاستسلام أمام قوى الاعداء. كما انه ساهم في تعزيز الروح الثورية لدى جماهير الأرض المحتلة.

---

* حُلت لاحقاً وانضم قسم منها للجبهة الشعبية والقسم الآخر لحركة «فتح».

وقبل أن تتم عملية تدوين استخلاصات التجربة اللبنانية، لا بد من الاشارة إلى عمليات القمع والتصفية الاسرائيلية في النصف الأول من السبعينات(*) في الساحة اللبنانية. وهي: الهجوم على مطار بيروت١٩٦٨، أيار (مايو) ١٩٧٠في منطقة العرقوب**، هجوم على منطقة العرقوب في مطلع العام ١٩٧٢، هجوم جديد في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢ في منطقة القطاع الأوسط، هذا فضلاً عن عمليات الاغتيال التي تعرض لها العديد من قادة المقاومة (غسان كنفاني، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كمال عدوان، وأبو يوسف النجار عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، وكمال ناصر عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة)، والعديد من غارات الطيران والهجمات المحدودة على بعض المواقع (معكسر الهامة ـ في سوريا ـ، مخيم البداوي، راشيا الوادي، مخيم البارد)... الخ.

كان من نتائج الصمود وتطوير العمل الوطني الفلسطيني الاتي:-

١ ـ الانتشار العمودي والافقي للثورة الفلسطينية وعلى مستوى كل الجبهات، الداخل والخارج، العسكري والسياسي. وتعمق المحتوى النضالي لقوى الثورة وأساليبها. وبرزت في هذه المرحلة العمليات النوعية***

٢ ـ اتساع نطاق الاعتراف الدولي في منظمة التحرير الفلسطينية، وتجلت بالقاء عرفات خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وبجملة القرارات التي أتخذتها المنظمة الدولية والتي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في استخدام كل اشكال النضال، بما في ذلك الكفاح المسلح لنيل حريته واستقلاله، وخاصة القرار ٣٢٣٦، وفي عام ١٩٧٥ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٣٧٩، الذي يعتبر الصهيونية حركة عنصرية (جرى الغاء هذا القرار بعد التحولات والانهيارات التي اصابت منظومة الدول الاشتراكية سابقاً، وبعد أن أمست الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأبرز في السياسة الدولية)، وغيره من القرارات المؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية.

٣ ـ سبق ذلك اقرار مؤتمر القمة العربي في الرباط بأن منظمة التحرير الفلسطينية، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

٤ ـ تجسدت وحدة الشعب العربي الفلسطيني في معركة يوم الأرض ٣٠/ آذار (مارس) ١٩٧٦ بكل تجمعاته في الداخل والخارج وتحت راية م.ت.ف، بحيث انتفت الفروق كليا بين الضفة والقطاع بشكل خاص.

---

* المعارك الكبيرة سيتم التوقف أمامها بشكل مستقل كاجتياح آذار (مارس) ٧٨ وحرب ١٩٨٢ وحرب المخيمات ٨٥ ـ ١٩٨٨.

** سيطر العدو على القرى التالية لفترة من الوقت ثم انسحب منها كفر شوبا، كفر حمام، راشيا الفخار، الهبارية، المرديس، المجيدية، حلتا، الخريبة.

*** دشنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين العمليات النوعية في مطار اللد وفي سينما حين في تل أبيب عام ١٩٧٢.

٥ ـ كسب معركة الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦ ، التي عززت من دور ومكانة م. ت. ف.
٦ ـ اقامة التجربة الأولى من الجبهة الوطنية في الأرض المحتلة في آب (اغسطس) ١٩٧٣ ، والتي شاركت فيها القوى الأساسية « فتح » والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الاردني* [**التنظيم الشيوعي الفلسطيني ـ في الضفة**] والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
٧ ـ تجسيد التحالف القومي الحقيقي مع الحركة الوطنية اللبنانية، وهو ما تعمد بالدم والدفاع المشترك. ويمكن القول، ان التجربة الفلسطينية ـ اللبنانية كانت وستبقى من الانجازات الهامة لحركة التحرر الوطني العربية [رغم ما شاب هذه التجربة من ثغرات بنتيجة ممارسات التفرد والهيمنة لقيادة اليمين الفلسطيني، الذي صادر حقوق الحركة الوطنية اللبنانية].
٨ ـ شكلت حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ [رغم الأهداف السياسية المحددة التي أرادها السادات لها] عاملاً ايجابياً في تعزيز الثقة بالنفس العربية، وفي المقابل حطت من صورة الجيش الصهيوني، الأمر الذي دفع البعض في الهرم السياسي الاميركي لعدم «المراهنة» على اسرائيل وحدها، بل عليها وعلى العرب الرجعيين.
٩ ـ قبل هذا وذاك، مشاركة الثورة الفلسطينية في حرب تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، ولا تنحصر مشاركتها بكتائب جيش التحرير الفلسطيني الموزعة في مصر وسوريا، بل انها وضعت كل قوات الثورة من الفصائل الفلسطينية المختلفة في جبهة الجنوب اللبناني، وقامت بالعديد من العمليات القتالية ضد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، كما ان الثورة الفلسطينية فتحت جبهة الداخل، فخاضت فصائلها عدداً من المواجهات مع المحتلين، وهذا دليل على حجم ووزن الثورة الذي بلغته.

اجتياح آذار (مارس) ١٩٧٨ للجنوب اللبناني.

بعد عشرة أعوام بالتمام من معركة الكرامة، يقوم الكيان الصهيوني بتكرار تجربة كرامة جديدة، مع الفارق في الزمان والمكان وحجم القوات المستخدمة لتنفيذ المهمة. حيث اشرك العدو ٣٥ ألف جندي وضابط من قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ومن مختلف أسلحته. وكما كان تقدير العدو في الكرامة الأولى عام ٦٨ انه سيتمكن من « **سحق** » قوات الثورة في ساعات قليلة، جاء هذه المرة وهو يحمل نفس التقدير، فوضع كحد أقصى ٣٦ ساعة لعمليته العسكرية، ولكنها استغرقت قرابة الأسبوعين.

وكان الاجتياح مركزاً على القطاع الأوسط والغربي، ورغم أن العدو تمكن من الوصول إلى مشارف صور المدينة، إلاّ أنه فشل في تحقيق كامل أهدافه كما في المرة الأولى، وعاد وهو يجر أذيال الخيبة

---

* لقد كان الحزب الشيوعي الأردني المبادر في الدعوة لتأسيس هذه الجبهة ، وتحملت قياداته في الداخل تبعات الاعتقال والابعاد نتيجة الدور الايجابي الذي لعبته آنذاك .

نتيجة الفشل في تحقيق ما كان يصبو إليه.

وبهذا الصدد، يجب التأكيد على الدور الذي لعبته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذه المعركة، حيث صمدت بعد اليوم السادس، وحدها، في المعركة، بعد أن انسحبت كل القوى التي كانت موجودة ـ فلسطينية ولبنانية ـ، باستثناء عدد محدود من جيش التحرير، ثم انسحبوا بعد ما جاءتهم الأوامر.

ولقد اعترفت كل فصائل الثورة بهذا الدور الرئيسي الذي لعبته قوات الجبهة الشعبية وقيادتها العسكرية وكان من نتائج هذه المعركة التالي:ـ

١ ـ تعميق النتائج سالفة الذكر،

٢ ـ عززت من مكانة ودور فصائل الثورة عموماً واليسارية خصوصاً في أوساط الجماهير الفلسطينية ولدى الحلفاء القوميين والأمميين.

٣ ـ كشفت ان جبهة الصمود والتصدي ليست أكثر من اطار شكلي، وبالتالي غياب المراهنة على العامل العربي الرسمي، بما في ذلك الأنظمة الوطنية.

٤ ـ رغم ان العدو احتل مساحات جديدة من الأراضي اللبنانية، خصوصاً في القطاعين الأوسط والغربي، إلاّ أن ذلك لم يحل دون قيام حركة المقاومة الفلسطينية بمتابعة عملياتها القتالية من الجنوب اللبناني.

٥ ـ كانت خبرة الثورة في عملية المواجهة أفضل من السابق، ان كان من حيث المرونة، أو من حيث الانتشار العصابي للمجموعات المقاتلة، وهو ما أدى إلى ايقاع خسائر كبيرة في صفوف قوات العدو.

ولقد اعترفت اسرائيل بفشلها صراحة حينما أعلن وزير الدفاع الصهيوني آنذاك ـ وايزمان ـ قائلاً، ان « غزو الجنوب ليس لقمة سائغة وان هناك مقاومة غير منتظرة »(١١).

حرب العام ١٩٨٢ :ـ

مع اشتداد الهجمة الامبريالية، الصهيونية الرجعية لتصفية « **بؤر التوتر** » في المنطقة كي يتمكن هذا المعسكر من التنفيذ الأمثل للمؤامرة السياسية الأكبر والأفجع في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، أي اتفاقيات كامب ديفيد، كان لا بد من وضع « **نهاية** » لظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة، واسدال الستارة على أكثر مواقع التمرد القوي في الساحة العربية تهديداً للمصالح الامبريالية والصهيونية والرجعية.

وبعد ان ثبت بالملموس الفشل الذريع لكل المحاولات السابقة للقوى الصهيونية والرجعية العربية في كل من الاردن ولبنان في تصفية هذه الظاهرة، كان لا بد من اعداد العدة لعملية تتجاوز في حجمها وحدودها كل العمليات العسكرية الماضية؛ فقام العدو الصهيوني بتجريد حملة التصفية الكبرى، مهيئاً لها قوام الجيش الاسرائيلي من كل الأسلحة، تقريباً ١٦٠ ألف جندي وضابط، وكان

أركان الحرب كل حكومة الليكود، وليس شارون وايتان فقط.

وفي الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢ اجتاحت اسرائيل بقواتها الأراضي اللبنانية ابتداءاً من الجنوب وصولاً إلى مشارف العاصمة بيروت، خاضت خلالها القوات المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية معارك بطولية، واجترعت الصعاب في مواجهة آلة العدو الهمجية، رغم ان ميزان القوى كان مائلاً لصالح العدو الصهيوني.

ولقد استمرت هذه الحرب ٨٨ يوماً، شهدت خلالها الجماهير الفلسطينية ـ اللبنانية الويلات حيث استخدم فيها العدو أحدث ما ابتكرته تكنولوجيا الغرب الامبريالي، والاميركية، خاصة، من قنابل الموت، العنقودية والفسفورية والفراغية وغيرها من أسلحة الموت، التي تستخدم لأول مرة، الأمر الذي أودى بحياة آلاف الناس بين قتيل وجريح، غير الأعداد الكبيرة من المعتقلين في سجون أنصار وغيرها.

وحاصر العدو مدينة بيروت، بعد أن تمكن من اجتياز المناطق الجنوبية والجبل والساحل، فقطع عنها الماء والكهرباء والمؤن والمواد البترولية وهاجمها بالحرب النفسية، وقبل ذلك بالقنابل والمدافع والقذائف البحرية والصواريخ الآتية من الجو، وبآلاف الأطنان، ومع ذلك لم يتمكن من النيل من عزيمة القوات المشتركة. ولاحقاً احتل بيروت بعد انسحاب المقاومة الفلسطينية منها.

وبطبيعة الحال ما كان لهذه الحرب أن تتم لو لا الموافقة الضمنية عليها من قبل الأطراف الامبريالية ومن بعض الدول العربية الرجعية، خاصة إذا ما تمت العودة لقمة فاس الأولى، حيث رفض آنذاك مشروع الأمير* فهد، (قبل أن يصبح ملكاً) والذي هدد وتوعد على إثر ذلك ؟، وكذلك بالاتفاق مع الرئاسة اللبنانية والفريق المتصهين في المنطقة الشرقية من بيروت.

في ظل هذه الشروط، حيث لم يحرك العرب الرسميون ساكناً، إذا استثنينا اصدار، بعض البيانات الباردة والتي لا تحمل ولا تعكس الارادة الجماهيرية الحقة، في ظل هكذا ظرف تمكنت المقاومة الفلسطينية بالاتفاق مع القوى الوطنية اللبنانية، من عقد مساومة مشرفة، تمكنت من خلالها الثورة من المحافظة على القاعدة التحتية للثورة بالحدود المتاحة والممكنة، وحافظت على قيادة الثورة وكوادرها، وخرجت باسلحتها الفردية. ولم ترفع الراية البيضاء ـ الاستسلام ـ أبداً.

وكان من نتائج هذه الحرب** الآتي:ـ

١ ـ وضعت حداً لنظرية الحرب الخاطفة الاسرائيلية، ومرغت صورة الجندي، وبالتالي الجيش

---

* لم يكن بعد أصبح ملكاً ـ مشروع تسووي، وتم الموافقة عليه في قمة فاس الثانية عام ١٩٨٢ والذي عقد من أجل اقرار المشروع ويتضمن الاقرار الرسمي العربي بالوجود الشرعي الصهيوني على الأرض الفلسطينية. تم تبنيه لاحقاً من م.ت.ف بسبب الظروف العربية المحيطة وكشكل من أشكال المناورة السياسية لتحقيق الهدف المرحلي، الذي أقر في النصف الأول من السبعينات.

** الحديث عن النتائج لا يتعرض لسلبيات المقاومة والقوات المشتركة، لأنه ليس هناك مجال للاستفاضة بهذا الشأن.

الاسرائيلي في التراب العربي ـ الوطني اللبناني ـ وأزالت كلياً يافطة « **السوبرمان** » عنه.

٢ ـ أكدت مجدداً امكانية الانتصار على العدو الصهيوني، شرط توفر العامل الذاتي القوي والاستراتيجية والتكتيك المناسبين.

٣ ـ أكدت على أهمية القيادة المشتركة، كرأس قيادي قومي تقدمي في المفاوضات السياسية.

٤ ـ كشفت أمام الرأي العام العالمي همجية وفاشية الكيان الصهيوني.

٥ ـ عمقت التناقضات داخل صفوف العدو، حيث خرج قرابة نصف مليون اسرائيلي يهتفون ضد الحرب ويدعون للانسحاب من الأراضي اللبنانية، ونشأت حركات معارضة جديدة في اسرائيل.

٦ ـ كانت من أطول الحروب، التي خاضتها اسرائيل مع العرب، وأكثرها كلفة من حيث الخسائر البشرية واللوجستية [الأعتدة والمعدات العسكرية].

٧ ـ أغنت الحرب القوات المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينيةبدروس وعبر قتالية وسياسية جديدة.

٨ ـ أكدت مجدداً على دور الجماهير البطولي في عمليات الصمود والتحدي.

٩ ـ أرغمت القوات المشتركة اسرائيل وممثلها فيليب حبيب على توقيع المساومة الثورية المشرفة.

١٠ ـ كشفت تآمر القوة العربية الرجعية ضد ظاهرة المقاومة المسلحة، التي انتظرت ان تشارك في تشييع جنازة الوفاة !!؟.

١١ ـ وجهت ضربة لاتفاقيات كامب ديفيد، رغم توقيع لبنان الرسمي لاحقاً اتفاق* ١٧ أيار (مايو) المشؤوم كون حركة المقاومة الفلسطينية المستهدفة الرئيسية من المعركة خرجت بصورة مشرفة وعلى قيد الحياة، فضلاً عن أنها أيضاً غطت سماء الساحة الفلسطينية برياح الخسارة العسكرية والسياسية.

١٢ ـ عززت التضامن العالمي مع حركة النضال الوطني الفلسطيني.

١٣ ـ أكدت مجدداً الوقوف المبدئي والثابت لمنظومة الدول الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي، إلى جانب نضال الشعبين الفلسطيني ـ اللبناني في مواجهة الغزو الصهيوني.

١٤ ـ أكدت أهمية التلاحم والتعاضد القومي لقوات الثورة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية والجيش السوري في مواجهة العدو، وكم من الانجازات قادرة على ان تحققها القوى القومية العربية في حال تضامنها وتكاتفها.

---

* اتفاق ١٧ أيار/مايو ،١٩٨٣ قامت القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية بدعم من المقاومة الفلسطينية وسوريا بإلغائه في عام ١٩٨٤ أي أن نتائج الحرب عام ١٩٨٢ كانت سلبية جداً على الكيان الصهيوني، حيث قدم « بيغن » رئيس وزراء اسرائيل في وقت الاحتياح وزعيم الليكود، استقالته وانزوى في شقته، هذا فضلاً عن أن اسرائيل لم تتمكن من ايصال حكومة رجعية مركزية، وعادت « القوات اللبنانية » التي تمددت وتوسعت بالمناطق في ظل الوجود الاسرائيلي، عادت وانحصرت في الجيتو الانعزالي في الشرقية.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٥ ـ كشفت عمق أزمة حركة التحرر الوطني العربية الرسمية والشعبية. فعلى الصعيد الرسمي مجدداً افتضح الدور الشكلاني لجبهة الصمود والتصدي، وهزالة كل صراخها عن المشروع القومي الذي يريد أن يواجه مشروع التصفية ـ مشروع كامب ديفيد. فقط شاركت القوات السورية-من اللواء ٨٥ في منطقة بيروت، كما شاركت وحدات الجيش السوري في كل من الجبل والبقاع الغربي، وشارك الطيران السوري بكثافة في معركة جوية، ولكنها للأسف كانت خاسرة، ولقد قاتلت القوات السورية في معركة لم تخطط لها، ولم تكن مستعدة أيضاً لها، ببسالة وشجاعة عالية، سجل خلالها الضباط والجنود صوراً بطولية رائعة في الصمود والتضحية والعطاء.

وأما على صعيد فصائل حركة التحرر الوطني العربية في الاطار الشعبي، فأثبتت تجربة الحرب أن الأزمة عميقة جداً، لأنها تطال القيادةوالبنية التحتية والبرنامج، انها أزمة عضوية لا فكاك لحركة التحرر منها إلّا باستبدال القيادة والبرنامج واعداد البديل الثوري جيداً.

١٦ ـ هذه الحرب أكدت للجماهير الفلسطينية، في الشتات وفي الداخل تحديداً، أنه لا مجال لأي مراهنة على هذه الحركة [التحرر الوطني العربية] في ظل ظروفها وواقعها الذي تعيشه راهناً. إلّا أن ذلك لا يلغي أبداً امكانية الاستفادة بهذا القدر أو ذاك من فصائل الحركة الرسمية والشعبية، مع الفارق الواضح بينهما، في دعم النضال الوطني الفلسطيني في ضوء واقع وامكانات كل فصيل على حدة.

١٧ ـ أفرزت هذه الحرب ظاهرة لبنانية جديرة بالتقدير والثناء، هي جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية*، التي سجلت ومنذ ١٦/٩/١٩٨٢ صفحة مجيدةفي حياة النضال الوطني اللبناني، وأغنت تجربة الكفاح القومي العربي التحرري، وتمكنت بنضالها الدؤوب ـ إلى جانب نضال الفصائل الوطنية الفلسطينية ـ من ارغام العدو الصهيوني على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية، وما زالت تجربة هذه المقاومة الرائدة تقدم يوماً بعد يوم نماذج جديدة من التطوير الكفاحي للتجربة اللبنانية. ولقد أثْرتْ هذه التجربة، بغناها، النضال الوطني الفلسطيني في الداخل، وألهمت الجماهير الفلسطينية بالعديد من الصور والنماذج الجماهيرية في النضال لمواجهة العدو الصهيوني.

ومرة أخرة يمكن القول، ان تجربة حرب ١٩٨٢ شكلت البروفة الأولى لهزيمة العدو الصهيوني كما أعلن غير مرة، أثناء الحرب وبعدها، الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وها هي الانتفاضة / الثورة الشعبية تأتي بعد خمسة أعوام لتعطي كلام القائد الفلسطيني

---

* تشكلت في بيروت من أربع قوى وطنية لبنانية وفلسطينية هي (١) الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي اللبناي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ولم تعلن القوى الفلسطينية عن عملياتها انسجاماً مع توجهها القومي بإبراز الدور الوطني اللبناني في عملية المواجهة.

لاحقاً ركبت الموجة بعض القوى المذهبية والطائفية، وحاولت أن تستأثر بنضالات الشيوعيين والقوميين والناصريين وغيرهم لكن هذه المحاولات لم تنجح.

مصداقيته الثورية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام٦٧ ، .

* مجازر صبرا وشاتيلا

بعد خروج المقاومة المسلحة الفلسطينية من بيروت اجتاحتها القوات الاسرائيلية، وكانت العاصمة العربية الأولى بعد احتلال العاصمة الفلسطينية في ٤٨ و ٦٧ على التوالي التي تدوسها بجنازير دباباتها، وقامت قيادة هذه القوات مع عملائهم المتصهينين من « القوات اللبنانية » بتدبير مجزرة رهيبة ومروعة ضد جماهير مخيمي صبرا وشاتيلا راح ضحيتها ٥٠٠٠ فلسطيني ان لم يكن أكثر، وهي الامتداد الطبيعي لمجازر دير ياسين وكفر قاسم وقبية . كان من دروسها الأساسية :

١ ـ على الانسان الفلسطيني أن لا يسلم أمر حمايته الوطنية لغير الفلسطيني في ظروف الانحدار العربي .

٢ ـ على الفلسطيني أن يبقى متمسكاً بسلاحه، وان لا يقبل بكل التعهدات، لأن تجربة الحياة أكدت عدم جدواها، وحيث لا مجال للتعايش مع الفاشية الاسرائيلية وعملائها .

٣ ـ ادراك الانسان الفلسطيني، أنه مستهدف كانسان، ومهما فعل وقدم من أوراق حسن السير والسلوك فلن تنفع أبداً في تبرئة ساحته ولن تحرمه من العقاب الأسود الذي ينتظره .

٤ ـ الموت أو النصر ولا خيار بينهما .

حرب المخيمات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ .

من حروب التصفية التي تعرض لها الفلسطيني، كانت ما تسمى بحرب المخيمات، التي شنتها حركة « أمل » ومَنْ ورائها ضد المخيمات الفلسطينية بهدف اقتلاعها وتصفية البندقية الفلسطينية، وبالتالي المساهمة في تصفية الوجود الوطني الفلسطيني في الساحة اللبنانية .

وبدأت هذه الحرب في ١٩٨٥/٥/٢٠ واستمرت على مدار ثلاثة أعوام طوال من الحصار والقتل والتدمير والابادة، ووصل الأمر بجماهير المخيمات في بيروت[**شاتيلا وبرج البراجنة**]وفي الجنوب[**الرشيدية، البص، البرج الشمالي، أبو الأسود، القاسمية وغيرها**]إلى أن تأكل الحيوانات المحرمة، كالكلاب والبغال والقطط وغيرها. ولقد دفعت الجماهير ثمن صمودها الباسل تضحيات جسيمة، ولكنها تمكنت بفضل صمودها ووحدتها من تكبيد المعتدين أفدح الخسائر. وكان من نتائجها :ـ

١ ـ الاستفادة من تجربة مخيم تل الزعتر ومجازر صبرا وشاتيلا، وبالتالي، رفضت قوى الثورة وجماهير المخيمات الاستسلام أو القاء السلاح .

٢ ـ أكدت أهمية الوحدة الميدانية في ظل افتقاد الوحدة السياسية .

٣ ـ أغنت التجربة الكفاحية الفلسطينية بملاحم بطولية جديدة، تركت بصماتها الايجابية على مجمل النضال الوطني الفلسطيني .

٤ ـ أكدت مجدداً على الدور العظيم للجماهير في صنع المعجزات .

٥ ـ شكلت عامل نهوض وطني لجماهير الأرض المحتلة ١٩٦٧ ، وأكدت عمق تداخل النسيج الفلسطيني في بعضه البعض مهما كانت المسافات بعيدة بين أطراف الذات الفلسطينيةالواحدة .

٦ ـ فضحت وعرت حركة « **أمل** » ومن يقف وراءها ، وأسقطت حساباتها الفئوية الطائفية الضيقة .

٧ ـ تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والفصائل الديمقراطية الأخرى من أن تلجم النزعات الفئوية الضيقة عند فريق « القيادة المؤقتة » وغيرهم من **جبهة الانقاذ*** ولفترة طويلة من الوقت ، ولم تسمح بافتعال المعركة المدمرة ، « **الاقتتال الداخلي** » ، والتي جلبت لاحقاً الدمار والقتل الاضافي للجماهير الفلسطينية !! ، لأن الأطراف المغامرة والعدمية ، وعلى الرغم من أن انتفاضة / ثورة الشعب في الأرض المحتلة تحتم وتؤكد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية ، وعدم افساح المجال للقوى المتربصة بالقضية والشعب والثورة من النيل من صمودها وتضحياتها ، إلاّ أنها ، « القيادة المؤقتة » قامت بتفجير الحرب في المخيمات ، التي لم تكن بعد قد استراحت من قنابل وقذائف وصواريخ حركة « أمل » ، واستخدمت ذات « **الفزاعة** » التي حاولت « أمل » قبل ذلك استثمارها ـ أي « **فزاعة عرفات** » ـ واليمين الفلسطيني . ولكن هذه الممارسات كشفت إلى أي حد ارتهنت قوى بقايا الانقاذ لغير القرار الوطني ، وغلبت المصالح الفئوية الضيقة على مصالح الثورة والشعب ، ولكنها نالت رفض الشعب لها .

٨ ـ عمقت أهمية وأولوية النضال الوطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛ وعززت تمسك الجماهير الفلسطينية بحق العودة .

أهمية هذه الحرب تكمن أيضاً وقبل كل شيء ، في ما ذهب اليه تعميم قيادة الأرض المحتلة التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** الصادر في الداخل في أواخر تموز (يوليو) /١٩٨٧ ، والذي جاء فيه : ان « . . **شعبنا في الداخل قد تألم حتى نخاع العظم لما أصاب المخيمات ، غير انه ولاول مرة ينتقل بموقفه من الوجدانيات والشعور الوطني إلى الفعل السياسي والجماهيري الواسع ، فجاءت هبة كانون الأول والثاني (ديسمبر) (ويناير) (٨٦ و٨٧) موشحة بشعارات سياسية هي على ارتباط وثيق بما يدور في لبنان ، وكأننا بشعبنا يقول بصوت عال : إن شعبنا واحد ، وثورتنا واحدة ومصيرنا واحد** » .

إن هذه الخلاصة تؤكد عمق النسيج الوطني الذي يربط بعراه أبناء الشعب العربي الفلسطيني في كل مواقعه وتجمعاته ، ولم يعد بالامكان لقوى التآمر أن تستفرد بابناء الشعب الفلسطيني دون أن تتنادى التجمعات الأخرى لتتخذ الاجراءات الكفيلة ، وضمن امكانياتها ، لرفع الضيم والغبن

---

* جبهة الانقاذ تشكلت في ١٩٨٥/٣/٢٥ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، و « القيادة المؤقتة » من جبهة النضال الشعبي ، ومن جبهة التحرير الفلسطينية ، و القيادة العامة ، ومنظمة الصاعقة . عشية المجلس الوطني الثامن عشر في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ خرجت الجبهة الشعبية من هذه الجبهة .

** فرع الأرض المحتلة التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

والاضطهاد عن أولئك الفلسطينيين الواقعين تحت خناجر وسيوف وقنابل المؤامرة.

وفي المقابل يؤكد أن التجارب الكفاحية لهذا التجمع أو ذاك تسري في اعماق النسيج الواحد والموحد تحت راية م. ت. ف.، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

ومن البديهي التأكيد، أن المعارك التي خاضتها قوى الثورة الفلسطينية في الخارج ساهمت في تحقيق وتجسيد العديد من الانجازات الوطنية، وهي :ـ

١ ـ ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، كشخصية سياسية مستقلة.

٢ ـ اغنت التجربة الكفاحية الفلسطينية، وراكمت المكتسبات السياسية والعسكرية والتنظيمية والثقافية.

٣ ـ انعكاس ذلك على الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع وكذلك بحدود محددة في منطقة الـ ٤٨، الأمر الذي ترك نفسه ايجاباً على كفاحية ونضالات الجماهير في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المحتلين الصهاينة.

ثالثاً. مشاريع التصفية السياسية :ـ

من البديهي التأكيد، أن كل مشاريع التصفية الجسدية التي تعرضت لها الثورة الفلسطينية المعاصرة كانت انعكاساً مباشراً لمشاريع سياسية تصفوية، أي أنهما وجهان لعملة واحدة. ولم يكن ممكنا تعرض الثورة لكل هذه العمليات من القتل والابادة لمجرد القتل والابادة، بل أن هناك مخططاً تعده وتنفذه قوى سياسية محددة، يحكمها موقف سياسي واقتصادي واحدة بالمحصلة النهائية (مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الموضوعية والذاتية لكل فريق وشكل العلاقة بينهما).

ويوثق عرى التآمر بينها على الثورة الفلسطينية تضررها من هذه الثورة، التي تشكل تهديداً مادياً وسياسياً ومعنوياً لمصالحها في المنطقة. أي أن هناك قاسماً مشتركاً بين مجموع القوى المحافظة دولياً ومحلياً في ضرورة التخلص من هذه «**البؤرة الثورية**»، لذا وضعت جُل امكانياتها واستخدمت «**أفضل**» عقولها في العمل التجريبي العسكري والسياسي للاشراف على «**تخليص**» المنطقة من اثارها الراهنة والمستقبلية.

من هنا جاءت السلسلة الطويلة من عمليات التدمير والقتل لهذه الثورة، التي شكلت مدرسة في النضال الوطني والقومي والأممي أيضاً، وجسدت عبر تواصلها واستمرارها الشخصية الوطنية الفلسطينية، التي استهدفتها المؤامرات المتتالية لتغييبها عن ساحة الصراع، من أجل تصفية القضية الوطنية.

ومن الجدير بالذكر، أن الثورة الفلسطينية المعاصرة، ما كان لها أن تتطور وترتقي بالشخصية الوطنية الفلسطينية وتفرض وجودها على خارطة الصراع رغماً عن انف القوى المحافظة كلها (**الامبريالية، الصهيونية والرجعية**) من دون استبسالها في الصمود والتضحية والصلابة والمبدئية

الوطنية والثورية للقوى الفلسطينية المنظوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار التمايز بين فصائل الثورة المختلفة في حجم ومستوى الصلابة السياسية، الذي تدلل الاحداث في غالبيتها بأنه لصالح بعض قوى اليسار.

لولا هذا العطاء والمناورة السياسية المشروعة(*) لأمكن لمخططات التصفية النيل من الثورة الفلسطينية واعادتها مجدداً للملفات الأمم المتحدة كمشكلة من مشاكل « اللاجئين الانسانية ». أي أنه تجلى عمق التداخل الديالكتيكي بين صلابة ومقدرة الثورة على دحر واحباط مشاريع التصفية وتفجير كل الغامها، قبل أن تصطدم بالثورة، وبين الارتقاء والنهوض بالشخصية الوطنية الفلسطينية، وتعزيز الاواصر بين اقسام هذه الذات الفلسطينية (الداخل والخارج)، التي امست ومنذ النصف الثاني من الستينات برأس واحدة، وتعزف اعضاء الجسد الواحد ذات المعزوفة الموسيقية، والتي تجلت أكثر ما تجلت في البدء بيوم الأرض في ٣٠ من اذار (مارس) ١٩٧٦ .

وفي هذا السياق، واجهت الثورة سلسلة من المشاريع التآمرية التي حملت اسماء وعناوين عديدة، ليس من الضروري ايرادها جميعاً، وأنما سيتم التعرض لابرز هذه المشاريع، ومنها:-

١ ـ مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي طرحه الملك حسين في أذار (مارس) ١٩٧٢، أي بعد أن قام الملك بتصفية الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية في الأراضي الاردنية، وتوافق هذا الطرح مع المشروع الاسرائيلي الداعي لاجراء انتخابات بلدية عام ١٩٧٢ ومشروع الادارة المدنية الاسرائيلية، اللذين جاء طرحهما بعد أن تمكن العدو الاسرائيلي من الشل النسبي للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، والتي جردلها حملة بقيادة الفاشي شارون، الذي نكل ابشع تنكيل بجماهير ومخيمات وبيارات القطاع، هذا فضلاً عن أن الكيان الصهيوني اعتقد، كما اعتقد الملك حسين، بان الظروف باتت مهيأة لتطبيق هذا المشروع، بعد أن هدأت جبهة الحدود الاردنية من عمليات المقاومة، اضافة إلى الاعتقاد بأن الثورة الفلسطينية في « اضعف » حالاتها منذ عدوان ١٩٦٧ .

ومن العوامل التي ساعدت على طرح المشاريع الاسرائيلية، قيام مثقفي البرجوازية التقليدية بترويج افكار « لتلميع الاحتلال »، نتاج تقاطع المصالح الاقتصادية فأخذوا « يدافعون عن سياسة الاحتلال وملمحها الديمقراطي وانجازاته الحضارية، توفر سيارات، وتلفونات، تلفاز، ثلاجات (برادات)وغيرها من ادوات الاستهلاك »[١٢].

لكن هذه المشاريع باءت بالفشل، وتحطمت على صخرة اليقظة الوطنية الفلسطينية، فالمقاومة في لبنان، بجميع فصائلها، من موقعها العلني ـ مركزها ـ بعد الاردن، تصدت لهذه المشاريع ودعت الجماهير لمجابهتها ودحرها. فضلاً عن ذلك، دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لعقد الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس الوطني والتي كان جل اهتمامها اعلان الرفض المطلق لمشروع الملك

---

* كانت هناك مناورات غير مشروعة، خاصها اليمين الفلسطيني على حساب مكتسبات وانجازات الثورة، وساهمت في شق الساحة الفلسطينية على سبيل المثال ـ اتفاق عمان المشؤوم . . . وغيره .

حسين. وبفضل هذا الاجماع والنهوض الوطني امكن لمنظمة التحرير من وضع النهاية المحتمة لمشروع المملكة المتحدة.

كما تصدت القوى الوطنية في الداخل لمشروع الانتخابات والادارة المدنية، وأصدرت **جبهة المقاومة الشعبية**(*) بياناً في أواخر أذار (مارس) ١٩٧٢ جاء فيه « **ندعوكم إلى المزيد من الوحدة في النضال من أجل احباط مؤامرات الاعداء والتمسك بهدف تحرير أرضنا والحفاظ على حق شعبنا في أرضه وتقرير مصيره لا كما يريد حسين وحكام اسرائيل** »(١٣).

هذا النجاح لمنظمة التحرير الفلسطينية امكنها من تطوير النضال الوطني، وتحقيق نجاحات سياسية جديدة في المحافل المختلفة العربية والدولية، الأمر الذي ساء قوى الاعداء فخرجوا بعنوان مشروع جديد.

٢ ـ روابط القرى: (أداة مشروع الادارة المدنية والحكم الذاتي الاسرائيلي).

رغم أن الروابط ليست سوى اداة تنفيذية للمشاريع الاسرائيلية، إلَّا أنها احتلت موقعاً بين المشاريع السياسية التصفوية، كونها مثّلت حالة مميزة من حيث أنها (١) تلبس الثوب الفلسطيني (٢) طرحت نفسها كاطار بديل لمنظمة التحرير (٣) محاولاتها خلق قاعدة اجتماعية للاحتلال الاسرائيلي (٤) رغم أنها اداة للمشاريع الاسرائيلية إلَّا أنها لم تكن خارج نطاق المباركة والدعم من قبل النظام الهاشمي، ولا ينفي هذه الصفة القرار الذي أصدره النظام في فترة متأخرة، وبعد أن فشلت هذه الاداة في تأدية مهمتها، باعتبار اعضاء الروابط عملاء.

وفي ضوء ذلك، قامت اسرائيل بتسليح هذه الجماعات الفلسطينية المأجورة، التي قادها في البداية « مصطفى دودين في الخليل وخلفه جميل العملة، وفي بيت لحم جميل قمصية، وفي رام الله جميل الخطيب**، وفي نابلس جودت صوالحة ».(١٤)

اعطى الاحتلال هذه الجماعات صلاحيات واسعة في « **نطاق المسائل الحياتية والهموم اليومية للسكان ونقل بعض صلاحيات الادارة الاسرائيلية العسكرية والمدنية... مثل تصاريح السفر وحسن السلوك لتعلم السواقة، ورخص بناء البيوت، جمع الشمل... الخ** »(١٥) إليها بهدف تعزيز مكانتها ودورَها وسط الجماهير.

ومع أن هذه الصلاحيات تحتم تعامل السكان مع زعماء الروابط، كونها مسائل ضرورية للناس، إلَّا أن المواطنين الفلسطينيين ميزوا بين جانبين في تعاملهم مع هذه الروابط (١) انهم لم يمنحوهم الثقة ولا الولاء السياسي، واستمروا في ولائهم للثورة؛ (٢) انجاز مصالحهم الحياتية من خلال التعاطي الشكلي مع هذه الروابط. وهو أمر مشروع خاصة في لحظة سياسية لا تميل لصالح قوى الثورة.

---

* اطار للشيوعيين الأردنيين وأنصارهم.

** اغتالته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

وتعززت مهام روابط القرى بعد أن تم تعيين العقيد احتياط البروفيسور ميلسون مهندس فكرة « **الادارة المدنية** » رئيساً للادارة في تشرين الأول (اكتوبر) ، ١٩٨١ والذي اعلن في بحث نشره في مطلع عام ١٩٨١ أن « **مهمته تنحصر في اضعاف م. ت. ف واتاحة الفرصة للعناصر المعتدلة للبروز على المسرح السياسي** » . (١٦)

رغم ذلك الدعم والتأييد الصهيوني لهذه الزمر العميلة ، إلاّ أنها لاقت مصيراً أسود من ممثلي الشعب ، حيث قامت الجبهة الشعبية باعدام العميل جميل الخطيب وغيره الكثير من العملاء ، الذين ربطوا مصيرهم بمصير الاحتلال .

وبالمحصلة مثّلت مجموعات روابط القرى حثالة المجتمع ، من اللصوص والقوادين وقطاع الطرق والمنبوذين اجتماعياً ، ولم تتمكن هذه المجموعات من تنفيذ المهمة ، التي اوكلها الاحتلال إليها . وفي زمن الثورة اختفت كلياً وانحلت بقاياها إلى غير رجعة .

٣ ـ مؤامرة كامب ديفيد .

وهي مؤامرة المؤامرات على الثورة الفلسطينية وكل حركة التحرر الوطني العربية وعلى كل ما هو مشرق وايجابي وناصع في الأمة العربية . هذه المؤامرة التي جاءت نتيجة جملة التحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية ، حيث اسهمت حقبة البترو دولار في تعميق مسار التحولات البنيوية في أنظمة برجوازية الدولة باتجاه المزيد من المحافظة ، وبالتالي المزيد من الابتعاد عن الجماهير وهمومها الوطنية والقومية ، وفي ذات الوقت المزيد من الاقتراب من الامبريالية سوقاً وسياسة ، الأمر الذي أدى إلى الوصول إلى نقطة تقاطع المصالح مع الامبريالية والمشروع الصهيوني وبشكل مباشر ، فكانت زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ، ١٩٧٧ وتلاها التوقيع على صكوك الاستسلام في كامب ديفيد .

يقول د. جورج حبش بهذا الصدد : « **فالمرحلة التي نطلق عليها « مرحلة كامب ديفيد » يتلخص مضمونها في انهاء الصراع العربي ـ الصهيوني على حساب القضية الفلطسينية ، واعادة ربط المنطقة العربية برمتها بعجلة السوق الامبريالي كتابع ذليل منهوب الخيرات والثروات ، واطلاق يد اسرائيل في المنطقة وتعزيز وجودها بوصفها « الكنز الاستراتيجي » للامبريالية في هذه البقعة من العالم ، وتكريس الأنظمة القمعية والديكتاتورية والعسكرية العربية بوصفها اداة التحكم برقاب هذه الأمة والاداة الموكل بها تصفية واجهاض حركة التحرر العربية . .** » . (١٧)

كان من نتائج هذه الاتفاقيات ، اجتياح العام ، ١٩٧٨ وحرب حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ومشروع ريغان ، ومشروع التقاسم الوظيفي المشترك وخطة « التنمية » وقبل ذلك الادارة المدنية ، وكل سلسلة الانحدارات والتشققات في الجدار القومي العربي ، التي أدت إلى افتقاد المعايير القومية

الحقة، المعايير التي كانت موجودة في الخمسينات واوائل الستينات، معايير الباخرة « كيلوباترة »(*) وغيرها من الصورة القومية المثلى.

رغم ما احدثته هذه الاتفاقيات من آلام وويلات ومصائب للجماهير العربية عموماً والفلسطينية خصوصاً، إلاّ أنها لم تنجح في تحقيق الشق المتعلق بالقضية الفلسطينية ـ الحكم الذاتي الاداري ـ الذي طرحه بيغن ١٩٧٧ في الاسماعيلية عند لقائه السادات، وعاد وأكده بعد أيام من عودته من الاسماعيلية أمام الكنيست. ولاحقاً أكد عليه بيريز وغيره من قادة اسرائيل، وما زالوا حتى اللحظة يؤكدون على هذا المشروع، إلاّ أن الجماهير الفلسطينية أكدت التفافها حول ممثلها الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وأكدت على هدفها المرحلي في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة على التراب الفلسطيني.

٤ ـ مشروع التقاسم الوظيفي المشترك الاردني ـ الاسرائيلي ـ وخطة « التنمية »، و« تحسين مستوى حياة السكان » و« ايجاد البدائل عن القيادة الوطنية ».

هذه الاسماء والعناوين المختلفة ليست في الجوهر غير مشروع واحد يستهدف تصفية القضية الفلسطينية من خلال تصفية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير.

ومن الجدير بالملاحظة، أن هذه المشاريع تكثفت في ظروف الانقسام والتشرذم الذي اصاب منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة اختلال موازين القوى لصالح قوى الاعداء وسياسة المهادنة والتساوق مع الطروحات الاستسلامية التي مارسها اليمين الفلسطيني وخاصة بعد توقيع اتفاق عمان في شباط ، ١٩٨٥ ،ومن ثم عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، والتي اعتبرت خياراً سياسياً لفريق من الساحة الفلسطينية وخاصة الشريحة البرجوازية الكبيرة في القيادة الفلسطينية، والتي اقتربت كثيراً من مواقع النظام العربي، إلاّ أنها لم تصل لمرحلة التطابق الكلي. ولكن المؤسف حقاً أن يذهب السيد خالد الحسن**، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بعيداً في تحليله « **الايجابي** » للدورة السابعة عشرة، حينما اعتبرها من عوامل « **النهوض الوطني** » ومن « **المقدمات الذاتية** » للثورة الشعبية في كانون؟! عندما وصف انعقادها بانه « **عزز** » الثقة « **بالنفس من خلال النجاح الفلسطيني بقيادة** (م.ت.ف.) » **بالمحافظة على الشرعية الفلسطينية**.... (...).. **واكتمال النصاب واحساسهم (الجماهير الفلسطينية) العميق بديمقراطية الحوار والنقاش والقرارات التي رأوها مباشرة في جلسات المجلس الوطني الفلسطيني التي نقلها التلفزيون الاردني في حينه على الهواء »**.(١٨)

---

* الباخرة المصرية، التي رفض عمال الموانىء الأمريكيون تفريغها، فتنادى العمال العرب واتخذوا الموقف ذاته في المطارات والموانىء تجاه وسائل النقل الأمريكية وعلى أثر ذلك رضخت أمريكا وسمحت بتفريغ الباخرة.

** ليس الهدف نقاش السيد خالد الحسن، ولكن ينحصر الموقف في دحض بعض الأفكار الخاطئة التي يحاول الحسن تعميمها في الساحة الفلسطينية.

إن تحليل الحسن يعكس بصورة مباشرة موقعه الطبقي وايديولوجيته ومنطقة البرجوازي المعكوس ويؤكد في ذلك على خياره السياسي، خيار اتفاق عمان، الذي انتقص من وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، والذي اراد سحب البساط من تحت اقدام المنظمة واغراقها في متاهات البحث عن فتات مشاريع التصفية الاميركية ـ الاسرائيلية ـ الاردنية، وبالتالي افراغها من محتواها الوطني تمهيداً لتصفيتها نهائياً من خارطة الصراع.

ليس هذا فحسب، بل أن السيد الحسن دافع عن منطقة البرجوازي البراغماتي حينما قال: « **ونحن نصر في العالم العربي على أن نتناسى أن الفلسفة الرأسمالية تقوم على أساس المنفعة. وأن المنفعة تقوم على الكذب والسرقة إن امكن ذلك وأنا ايضاً أؤمن بذلك في التعامل مع العدو وهنا لا محل للسلوك والشهامة العربية في هذا المجال** ».[١٩]

وهنا يجب التمييز بين المناورة السياسية المشروعة، التي تتبعها قيادة الثورة الفلسطينية، وبين اساليب الكذب والسرقة البرجوازية؛ التي يرفضها الوطنيون الفلسطينيون. كما أن الأمر لا يتعلق بجهل العرب بمحتوى « الفلسفة البرجوازية » ومنهجها النفعي، بل ان الثوريين الفلسطينيين ينظروا للمسألة من الزاوية السياسية، أي بمدى قرب أو ابتعاد هذا التكتيك أو ذاك عن الهدف الاستراتيجي المحدد؛ وبالتالي يرفضوا الخلط بين التكتيك والاستراتيجية، حتى لا تضيع الفواصل والتخوم بين الثابت والمتحول في السياسة الوطنية.

ولا يقتصر الأمر عند الأخ أبو السعيد في حدود ما ذُكر، بل أنه يدعو الفلسطينيين للقبول بخطة الملك حسين « **التنموية** » **قائلاً**: « الحقيقيتان اللتان ذكرهما الملك حسين [**ان الملك لا يذهب للتسوية بدون الفلسطينيين، ولا مجال للعالم ان يقبل الفلسطينيين من دون الملك !**]أدتا إلى خوف الكثيرين من مشروع تنمية البليون دولار لأنه يمكن أن يؤدي إلى حياة جديدة من خلال الرفاهية ومن يرددهذا الكلام لا يفهم طبيعة النضال الفلسطيني ».... ويتابع **قائلاً**: « أنا شخصياً من الذين يؤمنون بان التنسيق مع الاردن هو موقف حتمي وليس موقفاً اختيارياً » (!؟)[٢٠].

من البديهي التأكيد، ان أطروحات الحسن لا تحمل صفة البراءة، ولا هي في ذات الوقت نتاج جهل في حساب السياسة. انها تهدف بشكل عميق الوضوح إلى تعميم وترويج أفكار ومعلومات مغلوطة في أوساط الجماهير الفلسطينية لاشاعة مناخ سياسي ينسجم وتطلعات السياسي الفلسطيني البارز. وحتى لا يبدو الموقف عائماً وعاماً من دون ملموسية نعود للوقائع المادية العنيدة حرصاً على الحقيقة التي تجاهلها السيد الحسن:ـ

أولاً: أثبتت التجربة الملموسة انه لا وجود مادي للبليون دولار ولا حتى لمئة مليون دولار؛ فكل المبالغ، التي استعد النظام الهاشمي ان يقدمها للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لا تتجاوز الـ (٣٠) مليون دولار، وتعادل (١٠) مليون دينار « من ميزانية [المملكة] لعام ١٩٨٧ »[٢١]. كما أن الولايات المتحدة، المشارك الرئيسي في الخطة، أبدت استعدادها « بصرف

(٣٠) مليون دولار لدعم الخطة »(٢٢) أما الدول الأوروبية الغربية والخليجية العربية فلم يكن استعدادها للمساهمة بالخطة « التنموية » أفضل حالاً من الاردن وأميركا. الأمر الذي يؤكد، انها خطة شكلية.

ثانياً: حتى هذه الخطة في حدود المبالغ المرصودة لها، آنفة الذكر، فانها ليست تقدمه مجانية للشعب، وانما لها شروطها السياسية الواضحة، ومن أبرزها الغاء دور م.ت.ف، وبالتالي فهي عنوان جديد من عناوين التآمر على الشعب والقضية الفلسطينية.

ثالثاً: كما أن الأموال القليلة، التي وصلت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، أُرسلت لايدي أتباع وأزلام النظام الاردني، وبالتالي عملاء الاحتلال، بهدف شراء نفوذ لهم في أوساط الجماهير.

رابعاً: وبالنسبة لأموال الدول الغربية ـ أمريكا وأوروبا ـ على محدوديتها، فانها توجهت إلى دعم المشاريع الخاصة الخدماتية للمزارعين في الغور، للبرجوازية الصغيرة الريفية، ولبعض المؤسسات البرجوازية الكبيرة لتعزيز دورها ونفوذها في أوساط الجماهير الفلسطينية. أي أنها ليست موجهة لدعم مستوى حياة السكان، بل انها موجهة لخلق ركيزة اجتماعية للقوى المحافظة المختلفة من امبريالية وصهيونية ورجعية عربية.

خامساً: وأما موافقة الكيان الصهيوني على فتح ستة فروع لبنك القاهرة ـ عمان، فانها موافقة مشروطة، واستناداً إلى مشروع « التقاسم الوظيفي المشترك » وخطة « التنمية ». ومن بين الاشتراطات الاسرائيلية، ان تتم عمليات البنك كلها باشراف البنك المركزي في اسرائيل، وأعضاء مجلس الادارة يحددهم ضابط الادارة المدنية الاسرائيلي ؛ كما أن عملياته المالية وقروضه لا تتوجه لدعم الاقتصاد الوطني، وانما إلى التجارة والبناء ؟! أي إلى قطاعات غير تنموية.

بعد ايراد كل هذه المعطيات هل يمكن القول، ان هناك خطة « تنمية »تستهدف انعاش الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتصليب مرتكزاته الانتاجية وتطوير مقوماته وقواه المنتجة ؟!، الحقيقة المادية تؤكد عقم هكذا استنتاج، ليس فقط لما ورد حول الخطة المذكورة آنفاً، وانما طبيعة النظام الاردني السياسية تنفي عنه مثل هذه الصفة « التنموية »:

١) لأنه نشأ وتطور كنظام سياسي ليشكل أداة ضرب لحركة التحرر الوطني العربية عموماً والفلسطينية ـ الاردنية خصوصاً، وما زالت هذه الخاصية ملازمة للنظام الاردني، ووقوف النظام في حرب الخليج الثانية إلى جانب العراق، لا تنفي هذه الحقيقة لاسيما وإن النظام الاردني أخذ بالعودة عن مواقفه الاضطرارية السابقة.

٢) الأزمة البنيوية التاريخية، التي يعاني منها النظام الهاشمي ولها صلة بنشوءه وتطوره وتطال أعمدته الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية، وتضرب جذورها عميقاً في بنيانه الفوقي والتحتي. وبحكم ذلك لم يجد النظام لنفسه منها فكاكاً، لأنه لم يتمكن من وضع خطط تنموية جدية لاقتصاده، كونه يعتمد على فتات المساعدات الامبريالية والدول الخليجية .

٣) جملة المؤامرات التي نفذها ضد الثورة الفلسطينية على الساحة الاردنية وأبرزها مذبحة أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، ومعارك تصفية الظاهرة العلنية المسلحة في حزيران (يونيو) ١٩٧١ ، وغيرها من مشاريع التآمر السياسي، التي قد لا يكون آخرها مشروع « التقاسم الوظيفي » وخطة ما يسمى بـ « التنمية » وخلق « البدائل » عن م . ت . ف ولن تغفر له سياساته الراهنة، المؤكدة على دور م . ت . ف كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، لأنها لا تخرج عن دائرة الموقفة المؤقتة والمرتبطة بعوامل اللحظة السياسية وليس نتاج قناعة سياسية راسخة وقادم الأيام سيجلي هذه الحقيقة.

٤) وقبل ذلك، وبالعودة لما ورد في الفصل السابق من الكتاب أشرنا إلى سياسة التمييز الاقتصادية ضد الضفة الفلسطينية، والتي كان من أبرز أهدافها ضرب مرتكزات الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال تفريغ المدن الفلسطينية من القوى المنتجة ووضعها في نطاق المحوطة الاقتصادية للنظام الاردني.

بالمحصلة يمكن القول، ان كل المشاريع المذكورة سابقاً أصابها ما أصاب قافلة المشاريع التي سبقتها، ولم يكتب لها النجاح بتاتاً بفضل وعي وارادة الشعب والثورة الفلسطينية.

مؤتمر قمة عمان غير العادي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ :

شكل انعقاد المؤتمر وما رافقه من اجراءات وترتيبات بروتوكولية ومن نتائج سياسية وصمة عار في جبين النظام العربي الرسمي ، حيث بلغ الأمر بالغالبية العظمى من الدول العربية درجة القبول أن تكون القضية الفلسطينية هامشية في المؤتمر وأن توضع قضية حرب الخليج ـ الايرانية / العراقية ـ في المرتبة الأولى !؟. فضلاً عن هذا الاستقبال البارد جداً للوفد الفلسطيني من قبل الحكومة الأردنية وتهميشه بشكل واضح ، اضافة إلى محاصرة الوفد الفلسطيني في اتصالاته ومؤتمراته الصحفية ، حيث بدا أن الملك بات جاهزاً للانقضاض على الانجازات التي حققتها الثورة ، وترافقت هذه الخطوات مع جملة الخطوات المتسارعة في الأراضي المحتلة لتطبيق سياسة « التقاسم الوظيفي المشترك » مع اسرائيل . .

وبعد هذا كانت نتائج القمة الطارئة في ٨ / ١١ / ١٩٨٧ في عمان والتي جرى التشاور بشأنها مع جورج شولتس وزير الخارجية الأميركي الذي زار المنطقة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧ ، ولعب دوراً في تحديد مقرراتها . . . وفعلاً جاءت النتائج حسبما شاءت الولايات المتحدة ، إن كان من حيث عودة مصر كامب ديفيد للجامعة العربية أو من حيث السماح للأساطيل الأمريكية بالتواجد في مياه الخليج العربي واعطائها صكوك غفران اضافة إلى التجاهل الواضح لدور م . ت . ف في المؤتمر الدولي وشطب الفقرة المتعلقة بالدولة الفلسطينية من بيان القمة الختامي الصادر باللغة الانكليزية . . .

إن هذه القمة ونتائجها السياسية . أكدت مجدداً للجماهير الفلسطينية وقواها السياسية الوطنية أن لا مجال للمراهنة على النظام العربي في الظروف الراهنة . حيث بات أكثر تعفناً وتفسخاً من السابق ، وبالتالي أكثر انسجاماً مع السياسة الامبريالية بشأن المسألة الفلسطينية ؛ الأمر الذي فاقم من خيبات ونكسات الجماهير الفلسطينية من السياسة العربية الرسمية .

لكن هذا الاحساس بالغبن من البُعد القومي ، لم يدفع الجماهير للانكفاء نحو القطرية الضيقة والانعزالية ، لأن هناك فرقاً شاسعاً بين النظام الرسمي وبين الجماهير العربية المكبلة والمضطهدة . ولقد ميزت القوى الفلسطينية بين بُعدي المسألة القومية ، فهناك « قومية النظام » العربي ، وهي قومية البرجوازية الحاكمة المتحالفة مع الامبريالية ، والتي فقدت القدرة على التجاوب مع متطلبات العملية التحررية ؛ وهناك قومية الجماهير العربية التي أصابتها نتائج حقبة « **البترودولار** » في الرأس وفي الجسد ، ولكنها القومية التي ستنهض من تحت ركام الأنظمة ، وبالضرورة أن تضع حداً لافلاس قومية الأنظمة وفي ذات الوقت تعيد الدورة الدموية لسابق تدفقها ونشاطها وحيويتها لحركة التحرر الوطني العربية .

رابعاً :ـ الجمر يتقد تحت الرماد في الوطن المحتل :ـ

مفاجأة وذهول الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع من سرعة هزيمة الأنظمة العربية [مصر ، سوريا ، والأردن] ، ووقوفها مباشرة وجهاً لوجه أمام المحتل الصهيوني ، الذي جاء غازياً ليكمل مشروعه الاستيطاني الكولونيالي التاريخي على الأرض العربية ، لم يفقدها ادراك واجباتها الوطنية ، كون التجربة التاريخية التي عاشتها هذه الجماهير في الصراع مع الغزاة الصهاينة علمتها أن تلتقط أنفاسها وأن « تعد للعشرة » قبل أن تقوم بعمل متسرع كما حدث سابقاً ، حين صدقت وعود جيوش أنظمة الهزيمة السبعة التي دخلت فلسطين عشية النكبة عام ١٩٤٨ .

وفي ظل هذا الوضع الجديد ، وفي ضوء التحولات الدراماتيكية الفائقة السرعة سياسياً [واستتبعها تحولات بنيوية اجتماعية ، اقتصادية ، نضالية وثقافية] كان مطلوباً من القوى الوطنية وضع الاجابة المناسبة على السؤال الكبير المطروح أمامها . ما العمل مع جحافل المحتلين المستوطنين ؟ « القبول » **بواقع الاحتلال** و« **التعايش معه** » وبالتالي التجاوب مع شعار الاحتلال والبرجوازية الفلسطينية التقليدية أم الرفض والنضال من أجل ازالة هذا الكابوس ورفع أثقاله عن كاهل الشعب والأرض ؟!! .

لم يكن هناك خيار ثالث . فكل الاجابات تنحصر بالخيارين ، ولا مجال لاجابة « بين بين » لأنها في النهاية تعني اجابة ، وتعني الوقوف في خندق التردد والتذبذب وعدم الحسم لكنها في « **قرارة نفسها** » تؤيد « **التعايش** » ، خاصة وأن صدمة الهزيمة والدور التحريضي والاشاعات العديدة التي نشرتها اسرائيل عبر اذاعتها ومن خلال أدواتها ، البرجوازية الكبيرة وصغار العملاء ، الذين ربطوا

مصالحهم مباشرة مع مصالح الاحتلال ، والذين شكلوا في البداية ولاحقاً بوق الحرب النفسية ، التي شنتها اسرائيل ، ومفادها « **أن اسرائيل لا تهزم** » ، وأن « **اسرائيل قادرة على هزيمة العرب كلهم** » ، وأنه « **لا مجال أمام الفلسطينيين إلاّ قبول التعايش مع اسرائيل** » . . . إلى آخر هذه السلسلة من الحرب النفسية .

في هذا الجو الخانق اختارت الطبقات والفئات الاجتماعية المسحوقة والفقيرة وشبه الميسورة الوطنية منذ اللحظة الأولى خيار المواجهة مع المحتل الصهيوني ، ولم يقف ممثلوها من القوى الوطنية الفلسطينية موقف الميوعة والتردد ، بل اختاروا سبيل المواجهة من أجل دحر الاحتلال وتحرير الأرض وتأمين حق تقرير المصير للشعب الذي كافح وقاتل من أجله عقوداً طويلة من الزمن .

وفي سياق النضال الوطني التحرري للثورة الفلسطينية جرت تحولات عضوية هامة في بنيان الكفاح الوطني من الزوايا السياسية والعسكرية والتنظيمية ، وقبل ذلك الايديولوجية ، والتي أثرت ايجاباً في الطبقات والشرائح الاجتماعية التي ترددت لبعض الوقت ، وساهم بالضرورة في هذا التغيير الايجابي جملة ممارسات العدو ذاتها ، الذي لم ير سوى مصالحه التوسعية ، حتى على حساب مصالح عملائه ، الأمر الذي أفشل محاولاته العديدة في بناء قاعدة اجتماعية ـ كروابط القرى ـ ، والسبب يكمن في سعي العدو لتحقيق استراتيجيته العدوانية على حساب مصالح الفلسطينيين كافة . فلا ينظر لأدواته إلاّ كمنفذ لخططه وبرامجه ، ولا يدرك أن لهذه الأدوات مصالح يجب أخذها بعين الاعتبار ! .

خامساً ـ الخروج من نفق الهزيمة إلى الثورة :ـ

١ ـ التحولات التنظيمية :

في ضوء معطيات ما بعد هزيمة ١٩٦٧ الفلسطينية والعربية والاسرائيلية تشكلت أطر سياسة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ٦٧ . في قطاع غزة وبعد مرور سبعة أيام فقط على هزيمة حزيران (يونيو) بدأت قيادة تنظيم حركة القوميين العرب نشاطها السياسي والعسكري بتشكيل تحالف « **طلائع المقاومة الشعبية** » ، الذي قام باصدار نشرة « **الجماهير** » السرية والمعبرة عن سياسة هذا التحالف ، الذي ضم أعضاء الحركة وأنصارها . وبعد شهور وجيزة ، تحديداً في ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ اتخذ هذا التحالف له اسماً جديداً ، هو ، **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** .

وتشكلت في القطاع « **الجبهة الوطنية المتحدة** » في « أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ ـ من الحزب الشيوعي الفلسطيني [غزة] وحزب البعث وجبهة تحرير فلسطين وبعض القادة النقابيين »[٢٣] .

كما تشكلت في غزة « **قوات التحرير الشعبية** » ، والتي ، هي امتداد لجيش التحرير الفلسطيني في ١ / ١٢ / ١٩٦٧ . وكانت بقيادة الضابط الفلسطيني « زياد الحسيني » ، الذي استشهد لاحقاً في أوائل السبعينات ، وهو يقاوم الاحتلال . أما على صعيد الضفة الفلسطينية ، فالأمر مختلف نسبياً عن غزة [وهذا يعود للتمايز الذي كان قائماً بين المنطقتين مع بداية الاحتلال] ، ففي « تشرين الأول

(اكتوبر) ١٩٦٧ تشكلت في الضفة الغربية جبهة واسعة ضمت الحزب الشيوعي الأردني والقوميين العرب وحزب البعث وجبهة تحرير فلسطين ، وقد استبعد الاخوان المسلمون والعناصر الموالية لأميركا » . . . « وفي منتصف ١٩٦٩ ، أعيد تشكيل **جبهة المقاومة الشعبية** » [اطار للشيوعيين الأردنيين] ، ونسقت الكفاح مع « الجبهة الوطنية المتحدة بقطاع غزة »(٢٤) ولكن حدود التنسيق كانت محدودة ولم تصل آنذاك لتشكيل اطار قيادي واحد .

هذا وتشكلت في الضفة الفلسطينية « عدة أطر وتجمعات علنية وسرية لقيادة العمل الوطني في مدينة القدس ، تشكلت « **لجنة الدفاع عن عروبة القدس** » و« **لجان التوجيه الوطني في الضفة** » و« **جبهة النضال في الضفة الغربية** » . . . ، لقد تميزت هذه المرحلة بكثرة أسماء التنظيمات ، حيث عمدت الحركة السياسية [إلى] التمويه واصدار البيانات والمذكرات بأسماء متعددة في محاولة [منها لـ] تجنب ملاحقة سلطات الاحتلال التي ورثت ملفات الأمن الأردنية . . »(٢٥) .

وهذه المرحلة اتسمت بطابعها الجنيني في العمل التنظيمي ، رغم أن القوى السياسية ليست حديثة العهد ، ولكن ظروف العمل اختلفت اختلافاً كبيراً ، مع التمايز بالضرورة بين نسبة الاختلاف في الأوضاع بين المنطقتين .

الجبهة الوطنية المتحدة ، ١٥ / ٨ / ١٩٧٣ :ـ

في سياق النضال الوطني ، وبفعل ازدياد مخططات التآمر على الثورة ، خاصة بعد ضرب الظاهرة العلنية في الأردن ، ومحاولات العدو الصهيوني المستمرة في خلق قيادات بديلة عن قيادة م.ت.ف . ، وبفعل ادراك القوى الديمقراطية واليسارية لأهمية بلورة اطار جبهوي عريض في الأراضي المحتلة كي يتمكن من توجيه حركة النضال الفلسطيني في الداخل انسجاماً مع ما هو قائم في الخارج ، حيث أن فصائل الثورة انضوت تحت لواء المنظمة ، استناداً إلى برنامج اجماع وطني ، شكل قاسماً مشتركاً بين مختلف الفصائل الوطنية . لذا كان من الضروري والبديهي أن يمتد هذا الاطار الجبهوي إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ ، حيث تقف الجماهير وجهاً لوجه أمام المحتل ، الأمر الذي يعني ضرورة تنظيم حركة المواجهة مع المحتل ، وحتى لا تبقى الحركة الوطنية في مرحلة ردة الفعل على ممارسات الاحتلال وتنتقل إلى مرحلة الفعل المنظم والمبرمج المستند إلى أساس سياسي تنظيمي نضالي ، وبالتنسيق والتخطيط مع قيادة الثورة في الخارج ، وتكون بمثابة الذراع الكفاحية لها في الداخل .

ومن الانصاف التأكيد ، بأن الشيوعيين الأردنيين كانوا المبادرين في طرح صيغة الجبهة الوطنية في الداخل ، هذا فضلاً عن قرارات الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني ، التي عقدت في القاهرة ٦ ـ ١٢ / ١ / ١٩٧٣ وأولت الأراضي المحتلة اهتماماً مركزياً ، وهو ما تجلى في نص البيان الختامي الذي أكد على ضرورة اجراء الاتصالات اللازمة لتشكيل الجبهة الوطنية في الداخل .

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الحوارات بين الفصائل الفلسطينية ، حركة فتح ، الجبهة الشعبية ، الجبهة الديمقراطية ، والحزب الشيوعي الأردني في الضفة . وتم اعلان تأسيس الجبهة في

١٥ آب (أغسطس) ١٩٧٣ وجاء في بيانها عن آلية التأسيس : « . . تقرر تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية في الأرض المحتلة باعتبارها الطريق المجرب لتعبئة وتوحيد طاقات شعبنا الكفاحية وتجاوباً مع نداء المجلس الوطني الذي انعقد في القاهرة . . . وبالتالي هي جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية الممثلة في م.ت.ف . والتي هي جزء من حركة التحرر العربي » .

وأصدرت الجبهة فيما بعد نشرة باسم « فلسطين » [سرية] في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ ، وساهمت هذه الجبهة في الارتقاء الجدي في الفترة من ٧٣ ـ ١٩٧٦ (وهي الممتدة بين حرب تشرين ٧٣ وانتخابات البلديات) في النضال الوطني الفلسطيني ، وتجلى ذلك في انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ والنجاحات في انتخابات البلديات .

ولإدراك العدو لمخاطر هذه التجربة شن حملة اعتقالات وابعادات طالت عناصر قيادية من الحزب الشيوعي الأردني وغيرهم من القيادات الوطنية البارزة في الأعوام ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٧٥ ، وهي ضربات موجعة وقاسية أدت إلى غياب الجهة الوطنية عن الساحة كماوساهم في وضع نهاية للجبهة الوطنية سياسة « فتح »*الفئوية ، التي رأت أن الجبهة اطار للشيوعيين (ا) ، وللأسف أيضاً أن بعض الشيوعيين ذهب بعيداً في فهمه الخاطىء لدور الحزب في الجبهة ، فقالوا « إن الحزب انخرط كلياً في الجبهة » ، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى غياب الجبهة الوطنية المتحدة .

في نطاق هذه المرحلة ، كانت الفصائل الفلسطينية المختلفة ، وكل على انفراد ، تسعى لتطوير أداتها الكفاحية التنظيمية في الأراضي المحتلة ، بهدف مركزة العمل في الداخل . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، حاولت الجبهة الشعبية أن تؤسس مركزاً قيادياً واحداً لها آنذاك ، ولكن العدو كان لها بالمرصاد ، فشن حملة اعتقالات واسعة ضد قياداتها وكوادرها وأعضائها ، مما أدى إلى تصفية التجربة الأولى لمركزة الوضع التنظيمي ، وكذلك اضعاف فرع الحزب الشيوعي في الضفة « الحزب الشيوعي الفلسطيني »[٢٦] .

● لجنة التوجيه الوطني ١٩٨٧ :

نتيجة اشتداد الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية ، خاصة بعد هجمة كامب ديفيد ، والتي تمثلت مباشرة في اجتياح آذار (مارس) ٧٨ للجنوب اللبناني لتصفية المقاومة ، تداعت مرة

---

* لقد تميز دور قيادة « فتح » بعدم الحماس والكبح تجاه قيام جبهة وطنية صلبة في الداخل ، وفي ذات الوقت سعت إلى دمج كل الفصائل في اطارها التنظيمي ولكن اليسار الفلسطيني تصدى للفهم البرجوازي « الدمجوي » الفتحاوي ، وأوضحت كل من الجبهة الشعبية والديمقراطية المهم العلمي للجبهة الوطنية ، وأمكنها ذلك من لجم النزعة الاندماجية . . ومع ذلك لم يحدث أن تشكلت جبهة وطنية بالمعنى الجدي للكلمة لاحقاً رغم الأطر الجبهوية التي تشكلت في الأراضي المحتلة وأحد الأسباب الرئيسية تتحمله « فتح » لأنها لا تتمتع في الداخل بنفس امكانات القوة في الخارج ، ولهذا كانت كي تتجاوز الضغوط الوطنية وضغوط قاعدتها تلحأ لطرح أسماء معروفة بارتباطها بالعدو أمثال الياس فريج ورشاد الشوا . . الخ ، الأمر الذي يؤدي إلى افشال أي عمل جبهوي وطني .

أخرى فصائل العمل الوطني الفلسطيني وأعلنت عن تأسيس لجنة التوجيه الوطني في بداية عام ١٩٧٨ من القوى التالية : الجبهة الشعبية ، الجبهة الديمقراطية ، الحزب الشيوعي ، حركة فتح ومن رؤساء البلديات وممثلي الحركة النقابية والفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وكان هذا الاطار الجبهوي الوطني العريض انعكاساً وتجاوباً مع حالة النهوض الجماهيري العارمة التي خرجت في مواجهة مؤامرة كامب ديفيد . وقد وصف الصحافي الاسرائيلي كابيليوك حالة الحركة الوطنية والجماهيرية بالقول : « لم تشهد أبداً منذ حرب الامام الستة مثل هذا الاجماع التام بين مختلف تيارات الأوساط الاجتماعية في الضفة الغربية وغزة »(٢٧) .

ورغم سياسة العصا الغليظة (القبضة الحديدية) التي نفذتها اسرائيل تجاه جماهير الأرض المحتلة ، حاولت أن تستمر في اعطاء حيز من سياسة «الجزرة» فسمح الوزير وايزمن ببعض مظاهر العلنية ، مما حدا بالحركة الوطنية الفلسطينية أن تستثمر ذلك ، وأن تستفيد منه في تعزيز الأطر الجماهيرية والنقابية وتطوير الأطر التنظيمية لكل فصيل على انفراد ، اضافة إلى الشروع باصدار صحف جديدة تعبر عن رأي القوى الوطنية منها (١) الطليعة عام ١٩٧٨ ، (٢) الشراع ١٩٧٨ ، (٣) الكاتب ١٩٧٩ ، (٤) الميثاق ١٩٨٠ ، (٥) العهد ، وغيرها من الصحف .

وحاولت القوى الوطنية على الرغم من الاطار الجبهوي القائم ، لجنة التوجيه الوطني ، أن تعمل سراً على اعادة احياء الجبهة الوطنية في العام ١٩٧٩ . وبناءاً عليه ، جرت حوارات بين الجبهة الشعبية والتنظيم الشيوعي الفلسطيني [الحزب لاحقاً] والجبهة الديمقراطية وحركة فتح وبعض الشخصيات الموثوقة ، ووضعت أسساً برنامجية مشتركة كخط عام للجبهة (١) الموقف من النظام الأردني ، (٢) الموقف من الامبريالية الأمريكية وجملة المشاريع التصفوية المطروحة ، برفضها ودحرها . (٣) العلاقة بين القوى الوطنية المختلفة وعلاقة الداخل بالخارج .

ولكن اليمين الفلسطيني بأفقه البرجوازي الضيق وخوفه من قوى اليسار الفلسطيني ، التي تميل الكفة لصالحها في الداخل ، ماطل وسوّف عملية الحوار بطرح أسماء غير وطنية ومرفوضة مما أفشل امكانية قيام الجبهة الوطنية في الداخل . وقبل اليمين كان الاحتلال بالمرصاد لكل عملية تطور وطنية جديدة ، فضلاً عن وجود عوامل أخرى منها ـ اعتقال ممثل الجبهة الديمقراطية واعترافه ـ .

وبعد العام ١٩٨٢ ، ونتيجة الصمود الأسطوري للقوات المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية في الحرب ، أطول حروب العرب المعاصرة ، ومن ثم المساومة الثورية التي أجرتها قيادة الثورة ، وبالتالي خروجها من الساحة المركزية للظاهرة العلنية ، واختيار اليمين الفلسطيني سياسة توزيع القوات الفلسطينية على طول وعرض الساحة العربية ، ونقل مركزها إلى تونس ، اعتقد الامبريالي ريغن أن الأمور باتت مهيأة لتحقيق تسوية على حساب الشعب الفلسطيني ، فطرح مشروعه مع خروج آخر مقاتل فلسطيني يحمل بندقية من ميناء بيروت . فتنادت القوى الوطنية في الداخل في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ وصدر عن لقائها بيان سياسي يحمل الرفض للمشروع وللمؤامرة ، جاء فيه : « إن

مشروع ريغان الذي يأتي في أعقاب الاعتداء الاسرائيلي على لبنان مرفوض لأنه يأتي على أرضية الرغبة في جني ثمار العدوان لصالحه . وليس غريباً والحالة هذه أن لا يلبي هذا المشروع الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية ويصر على التمسك بمسيرة كامب ديفيد التي رفضها الشعب الفلسطيني(٢٨) » .

لكن هذا البيان لم يشكل أساساً لبلورة اطار جبهوي ينظم وينسق الجهود والعمل بين مختلف اطراف العمل الوطني الفلسطيني ، والسبب في كل ذلك كان سياسة البرجوازية الفلسطينية التي تتمسك بمقاليد (السلطة) القيادة في م . ت . ف ، والتي خرجت من بيروت وهي تضع نصب عينيها أن « ٩٩٪ من أوراق الحل في يد أمريكا » واستناداً إلى ذلك لا بد من وضع كل « البيض في سلة واشنطن » وادارة الظهر للحليف الاستراتيجي الأممي الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكيةالتي وقفت إلى جانب قضية الشعب والثورة ، وخرج آنذاك تيار برجوازي فلسطيني بنظرية « يالطا الجديدة » و« التقاسم الجديد للنفوذ بين الجبارين » . . . الخ !!

وبفضل هذه السياسة البرجوازية المتعبة والتي تبغي الاستراحة من القتال وهموم الكفاح القاسية والمريرة ، وبفضل أيضاً سياسية المغامرة و« العنترية » والنزق البرجوازي الصغير ، وصلت الساحة الفلسطينية إلى « حالة الهاوية » حيث ساد بعد أيار (مايو) ١٩٨٣ الانقسام والتشرذم في صفوف المنظمة وحركة فتح ، كبرى التنظيمات الفلسطينية . . .

ولكن قوى اليسار الفلسطيني ، التي مثلت دور « أم الولد » تنادت في إطار جبهوي مؤقت هو التحالف الديمقراطي ودعت للحوار والإصلاح وللخروج من النفق البرجوازي القاتل ، وكذلك تجربة « القيادة المشتركة » للجبهتين الشعبية والديمقراطية وما تركته هذه الأطر من آثار ايجابية ، استطاعت أن ترمم بعض الشقوق التي صنعها اليمين الفلسطيني والقلة البرجوازية الصغيرة المغامرة .

ولاحقاً ، كانت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة عشرة في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ التوحيدية التي اعادت ترميم حالة التشرذم والانقسام التي استثمرها الأعداء من كل حدب وصوب ، ووجهوا نيراهم للجسم الفلسطيني الممزق بهدف قتله وتدميره ، ولكن إرادة الشعب وقواها الأكثر حرصاً وجذرية على الوحدة الوطنية تمكنت من صنع الوحدة الوطنية في الجزائر ، الأمر الذي كان له أثر ايجابي وعميق على جماهير الأرض الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧ ، وجرت محاولات بين القوى الرئيسية الأربعة ، الجبهة الشعبية و « فتح »والديمقراطية والشيوعيين لتشكيل إطار تنسيقي بينهم ، ساهم هذا في ما آلت اليه الأمور في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ .

٢ ـ التحولات في الحركة الجماهيرية والنقابية :

. . . تميزت الحركة الجماهيرية في اعقاب الاحتلال الصهيوني للأراضي المحتلة ٦٧ بطابع ردة الفعل ، وهي بذلك منسجمة مع مستوى تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ، بل هي انعكاس لمدى تطورها . . . ومع ذلك كانت في حراك دائم ، في نشاط دائم وتطور مستمر ، وبقدر ما كان الاحتلال بشعاً في عداونيته وفاشيته بقدر ما تجلت الحركة الجماهيرية في الأراضي المحتلة ابداعاً ورقياً في

المواجهة ، ولم تستكين ولم تستسلم للأمر الواقع ، بل انطلقت في رفضها له وسعيها الدؤوب نحو تغييره ، بما يؤمن لها تحقيق أهدافها في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة .

واتسمت الحركة الجماهيرية في نضالاتها ذات الطابع اللا عنفي في البداية بإصدار البيانات والمنشورات والشعارات الجدارية والمظاهر العصيانية الأخرى ، كالإضراب والاعتصام وعدم الرضوخ لقرارات سلطات الاحتلال العسكرية . . . . الخ . تأكيداً لرفضها للاحتلال ومشاريعه التهويدية للأراضي والقضية الفلسطينية . وكانت أول « مجموعة من المناشير والبيانات المناوئة للاحتلال ، ظهرت في أواخر تموز (يوليو) ١٩٦٧ » . . . وكانت أولى الاضرابات « في آب (اغسطس) ١٩٦٧ . . . وتبعها الإضراب الطلابي العام في ايلول (سبتمبر) وموجة من أعمال العنف(٢٩) » .

ورداً على قرار الكنيست الاسرائيلي بضم القدس العربية للكيان الصهيوني ، رفض مجلس أمانة القدس تلبية « الدعوة التي وجهها رفائيل ليفي مساعد الحاكم الإداري لمدينة القدس لبحث موضوع انضمام أعضاء المجلس إلى عضوية مجلس بلدية القدس(٣٠) » .

وفي هذا السياق « أصدرت النقابات المهنية مذكرة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٨ ، وكذلك النقابات العمالية ، وقعتها اثنتا عشرة نقابة بتاريخ ٦٧/٨/١ وتبعتها الهيئات النسائية في ٧/٢٨ ، ندددت جميعها بقرار نزع القدس العربية وقد رفضت الحركة الوطنية الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بتغيير المناهج المدرسية والتدخل في شؤون التربية والتعليم ، مما دعا الهيئات التدريسية في الضفة لإصدار بيان تطالب فيه الطلاب بمقاطعة الدراسة في بداية أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ » . . . وتجاوباً مع ذلك فقد « أعلنت الحركة الطلابية الإضراب وخرجت للشوارع في مظاهرات ضد الاحتلال(٣١) » .

كما تصدت الحركة الوطنية وجماهيرها ، في نطاق ردة الفعل على ممارسات العدو في تقويض مقومات الاقتصاد الوطني « الهش » ، وعلى كل الممارسات التدميرية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال عمليات الدمج القسرية للاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الاسرائيلي ، وفتح مكاتب العمل أمام العمالة العربية للعمل في اسرائيل . بالإضافة لتصديها ومجابهتها لعمليات الإفساد الأخلاقي التي كان ينفذها العدو ضمن سياسة معُدة سلفاً ، حيث نشر الحشيش والمخدرات والدعارة وفتح النوادي الليلية . . الأمر الذي دفع الحركة الوطنية لرفع عدد من الشعارات ، اعتبرت آنذاك بمثابة البرنامج الأولي لها [الجنيني] كرد على هجوم الاحتلال « **مقاطعة البضائع الاسرائيلية** » و« **عدم الاختلاط** » . . . « **مقاومة الهجمة الانحرافية** » الافسادية(٣٢) » . بالنسبة لمسألة العمل حسمت لاحقاً لم يكن أمام جماهير العمال خيار آخر يؤمن لها مقومات الحياة .

وانسجاماً مع حالة الرفض الجماهيرية للاحتلال ، شهدت مدن وقرى القطاع ومنذ الشهر الأول للاحتلال انتشار ظاهرة بيانات وقصاصات الورق الصغيرة الملونة والتي تدعو المواطنين الفلسطينيين لمقاطعة المحتل ورفض عملية التطبيع التي يسعى لها . وهددت كل من تسول له نفسه

بالتعامل مع الاحتلال .

وكانت القوى الوطنية في غزة « **طلائع المقاومة الشعبية** » و« **الجبهة الوطنية . .** » قد وزعت بيانات عشية ذكرى وعد بلفور المشؤوم ، كل على انفراد ، ودعت الجماهير للاضراب رفضاً للاحتلال وللوعد الذي جلب المحتلين . ونفذ الإضراب في كل مدن وقرى القطاع .

هذا وتظاهر العمال الفلسطينيون العرب العاطلون عن العمل في مدينة رفح ، وطالبوا بالخبز ، وكان من نتيجة ذلك ، استشهاد احدهم برصاص المحتلين الصهاينة .

وفي « عام ١٩٦٧ قامت أضخم مظاهرة نسائية بعد احتلال الضفة والقطاع حيث ضمت . . أربعة آلاف امرأة وذلك احتجاجاً على قرار اقامة عرض عسكري اسرائيلي في القدس العربية في أيار (مايو) ١٩٦٨ وقد ارتدت النساء الفلسطينيات ملابس الحداد ورفعن الشعارات التي تؤكد على عروبة القدس[٣٣] » . . .

وتتالت اشكال المواجهات الجماهيرية في المناطق الفلسطينية المختلفة ، مع شيء من عدم التنسيق والتكامل ، بحيث وصلت أحياناً في طابعها الحرفي الضيق ، بأن تقوم كل مدينة وفي نطاق حدودها بعمل جماهيري ما دون أن تأخذ بالحسبان المدن والقرى المحيطة بها . فقط يمكن القول ، إن الجماهير وكل القوى الوطنية على مختلف مشاربها وانتماءاتها ، كانت تتوحد من حيث لا تدري وبطريق الصدفة في المناسبات الوطنية العامة مثل ذكرى الاحتلال ، ذكرى بلفور . . . الخ . ولكن لا وجود لعملية التخطيط والبرمجة المسبقة لأي عمل جماهيري . . إلاّ أن هذه الحال لم تدم ، وجاءت شروط صيرورة الحياة والنضال لتحتم الانتقال لمرحلة أكثر رقياً ونضوجاً في مسار العمل الجماهيري الوطني . فشهدت الضفة الفلسطينية تحولاً بسيطاً في هذا الاتجاه كانت علائمة الهَبّة « . . الشعبية الواسعة التي اندلعت في الضفة الغربية المحتلة ، في شباط ١٩٦٩ ، والتي تميزت بعمقها واتساعها وتعدد أشكال النضال التي مورست خلالها[٣٤] » . إلاّ أن هذا التطور لم يخرج عن الطابع العام للمرحلة الأولى من ٦٧ ـ ٧٢ المشار إليها آنفاً .

هَبّة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤

عوامل عديدة تقاطع بعضها ببعض فأحدثت شرراً وطنياً غير مهيأ ومعداً له ، فجاء في شكل هبة جماهيرية عارمة أصابت غالبية المناطق المحتلة ٦٧ . أولاً ، الضربة الموجعة لاسرائيل بعد حرب تشرين واثارها الاقتصادية دفعت الحكومة وسلطاتها العسكرية لاتخاذ اجراءات أشد في جني الضرائب . بحيث اختفت كلياً مظاهر الانعاش الاقتصادي الزائف ، واشتدت عوامل القمع والارهاب الاسرائيلية ضد الجماهير الفلسطينية ، وكانت الجبهة الوطنية المتحدة قد تأسست في آب (اغسطس) ١٩٧٣ ، ثم قرار القمة العربية في الرباط الذي اعترف بـ (م . ت . ف) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، بحيث وجهت ضربة قاسية للملك حسين ولازلامه في الأراضي

المحتلة ، مما دفع « عتيق الوجهاء(*) » وممثلهم الأبرز [للاعتراف] بالوجه الثاني للحقيقة ، عندما اضطر لأن يؤكد : « بعد أن اعترفت جميع بلدان العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين يكون المرء مجنوناً إذا ادعى العكس ، وكل فلسطيني هنا في الضفة الغربية يدعي أنه يمثل الفلسطينيين يعتبر مجنوناً بلا شك(٣٥) » . وكانت صحيفة « يديعوت احرونوت »الاسرائيلية قد كتبت في ١٩٧٤/١٢/١٣ ما يلي : « ان الملك حسين ، الذي حاولنا طوال الوقت أن نبقية حياً بواسطة التنفس من الفم إلى الفم لم ننجح في ابقائه حياً فقد مات » . وبذلك اعلنت الصحيفة عن اعتقادها بانهيار أحد أهم مرتكزات سياسة اسرائيل لما بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، تجاه المسألة الفلسطينية(٣٦) » . وقال الون ، وزير خارجية اسرائيل آنذاك للصحافة الاسرائيلية في ٧٥/٢/٢٦ معترفاً « بان الفلسطينيين هم الآن في الطريق نحو تكوين قومية ذات مصالح خارجية » ، وأنه « لا يوصي حكومته بالاتفاق بين اسرائيل وجاراتها العرب . . . بدون تسوية بناءة لقضية الشخصية العربية الفلسطينية(٣٧) » .

ولقد شاركت الغالبية العظمى من الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية في هذه الهبّة ، ولقد تركت البرجوازية عشية النهوض الوطني العارم ميدان التردد والتذبذب ، اللذين واكبا مسيرتها منذ الاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ للمناطق المحتلة ، وذلك لجملة المضاعفات الاقتصادية التي عانتها نتيجة سياسة الدمج الاقتصادي الاسرائيلية ، وعدم سماح اسرائيل لأي عملية تطور في البنية التحتية للصناعة الوطنية ولا للزراعة ، التي عانت من مصادرة الأراضي والمياه ، وانتقال جزء كبير من الفلاحين لميدان العمل المأجور ، إضافة للضرائب ، التي بلغت حسب تقديرات خالد الحسن « ٣٣ نوعاً من الضرائب(٣٨) . . . إضافة إلى سلسلة عوامل القمع والإرهاب والتعسف التي طالت الجميع ، الأمر الذي دفع البرجوازية الوطنية إلى أن تقترب من الثورة والمنظمة وبرنامجها . « ولقد عبرت عن ذلك غالبية قطاعاتها واجنحتها بوضوح في الوثيقة السياسية المقدمة إلى مؤتمر قمة الرباط(٣٩) » .

ومن نافل القول ، أن الحركة الطلابية وفصائل البرجوازية الصغيرة المختلفة من الحرفيين والمزارعين الصغار والتجار الصغار واصحاب المهن ومثقفي هذه الطبقة وقفوا ومن البداية موقفاً معادياً من الاحتلال ومخططاته ومشاريعه .

وإن الاحتلال في سياق انتزاعه لفائض القيمة المطلق من جماهير الشعب الفلسطيني [عمال ، حرفيين ، مزارعين ، تجار ، برجوازية وطنية . . . الخ] واغلاقه كل أبواب التطور ولو المحدود أمام هذه الفئات والطبقات ، دفعها دفعاً نحو خندق الثورة الوطنية التحررية ، التي كانت أداتها متوفرة وموجودة ، ألا وهي فصائل الثورة الفلسطينية المختلفة ، فضلاً عن اطارها الجبهوي الوطني العريض م . ت . ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . وقد كان من الآثار الجانبية للهّبة أن قامت القوات العسكرية الاسرائيلية باغلاق « جميع المدارس والشوارع والمرافق الحيوية وانتشرت بشكل واسع في غالبية المدن والقرى ولمدة عشرة أيام ، واعتقلت آلاف الشباب من الطلبة والعمال والشغيلة والمزارعين الصغار دون أن تستطيع

---

* المقصود . الشيخ محمد الجعبري .

الجماد بؤر انطلاق الانتفاضة أو شل قواها المحركة(٤٠) » . كما أن سلطات الاحتلال الغت أعمدة وقوام سياستها التي رفعتها في العام ١٩٧٠ لا للتدخل ، لا للتواجد ، وابقت الجسور مفتوحة ، لما لذلك من ايجابيات بالنسبة للسياسة الاسرائيلية .

وفي هذا السياق تواصل تطور الحركة الجماهيرية الفلسطينية ، وجرى ابتكار واشتقاق اساليب جديدة للدفاع عن المصالح اليومية للجماهير الفلسطينية ، « ففي مناطق رام الله ، تشكلت لجان شعبية من الفلاحين وأصحاب الأرض ، للدفاع عن الأرض والوقوف بوجه عمليات المصادرة وردع أعمال السمسرة الخيانية(٤١) » .

ومن التحركات الجماهيرية الفلسطينية الرافضة سياسة القهر والاستلاب الصهيونية كانت تحركات « لجنة الـ ٣٦ الشعبية التي تشكلت في مدينة نابلس . وقدمت مطالبها وشروطها للسلطات العسكرية الصهيونية لتحقيق انفراج في الوضع السياسي العام . وكان أبرز مطالبها هي : سحب قوات المظليين من مدينة نابلس ، الغاء حظر التجول في رام الله والبيرة ، منع دخول قوات من الجيش إلى المدارس ، بالإضافة إلى تحريم المساس بالأماكن المقدسة . أي الغاء قانون محكمة الصلح الاسرائيلية . كما طالبت اللجنة بالغاء الغرامات الكبيرة التي فرضت على تلاميذ المدارس الثانوية المعتقلين(٤٢) » .

يوم الأرض :

ومع الربع الأول من عام ١٩٧٦ ، ونتيجة ازدياد حملات القمع والمصادرة الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية ، بما فيها أراضي الجماهير الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، والتي ازدادت شراسة مع دعوات كاهانا وغيره من غلاة المستوطنين الصهاينة أمثال « كينغ » صاحب الوثيقة المشهورة باسمه ، والتي تدعو لمصادرة أراضي عرب ١٩٤٨ والعمل على طردهم من أراضيهم ، تفاقمت الأمور وازدادت حدة وسخونة بين الجماهير العربية وحكومة الكيان الصهيوني ، وكان من آثار ذلك ، « في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٧٦ عقد مؤتمر شعبي فلسطيني في سخنين حضره أكثر من خمسة آلاف شخص ، ووفود عن المجالس المحلية العربية ، وأعضاء اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ، واتخذ عدد من القرارات التي تعتبر المصادرة واغلاق المناطق بحجة الأمن خطوة لتجريد الفلاحين العرب من أراضيهم ، مع المطالبة بوقف هذه الإجراءات ، وإعادة الأراضي لاصحابها أو لاختصاص المجالس المحلية ، رغم ذلك أقرت الحكومة الاسرائيلية في ٢٩ شباط ١٩٧٦ خطة المصادرة للعشرين ألف دونم ، دير حنا ، نجف ، دير الأسد » . . . . . رداً على ذلك عقد مؤتمر لممثلي السلطات المحلية العربية » في سينما ديانا ١٩٧٦/٣/٦ بمدينة الناصرة وحضره أكثر من سبعين شخصية تمثل الجماهير الفلسطينية من كل القطاعات . . . . وقرر المؤتمر بالاجماع التصدي لاجراءات المصادرة ورفض التعويضات وأن يتم ذلك عن طريق الاضراب العام في جميع قطاعات الشعب في انحاء فلسطين المحتلة ١٩٤٨ وحدد له تاريخ الثلاثون من آذار . . . . المناضل [الشيوعي البارز] الفلسطيني توفيق زياد تحدث أمام المؤتمر قائلاً : إن الحكومة تريد خنقنا ، ولا بد أن نعد أنفسنا لنضال عنيف . . . يريدون طردنا من أراضينا ولكننا سنبقى فيها وعليهم هم الرحيل . . . .(٤٣) » . وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الدعوة ، وأصدرت اللجنة التنفيذية للمنظمة بياناً دعت فيه جماهير

الشعب الفلسطيني في كل التجمعات ، في الداخل والخارج الوقوف صفاً واحداً في يوم الأرض المجيد في مواجهة الغزوة الصهيونية .

لقد مثل يوم الأرض تحولاً جديداً ونوعياً في مسار النضال الوطني الفلسطيني ، فلأول مرة منذ ١٩٤٨ تقف جماهير الشعب الفلسطيني كلها في موقف وطني واحد ودفاعاً عن الأرض الفلسطينية وتمسكاً بها واصراراً على دحر المحتلين . ولقد جاء يوم الأرض تتويجاً للانجازات الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج ، والتي ساهمت في اعطاء دفعات وطنية وقومية قوية لجماهير ٤٨ ، الذين أظهروا من خلال وقفتهم الصلبة في يوم الأرض حجم المخزون الوطني والقومي التقدمي الكبير .

هذا المخزون المتعاظم ، وتلك الطاقات الجبارة لفتت أنظار العالم كله والاسرائيليين بوجه خاص ، الذين أصابهم الرعب لما شاهدوه ولمسوه من الصحوة القومية العارمة ، التي هزتهم من جذورهم ، وبدأ الخوف يدب في قلوبهم من الازدياد الديمغرافي العربي في مناطق الجليل والمثلث والنقب ، وأخذت الأبحاث والدراسات حول هذا الجانب تتزايد مع ولادة كل طفل فلسطيني جديد ، تحت عنوان « الخطر الديمغرافي » . وبالمقابل ساهم يوم الأرض بتعميق أواصر النسيج الوطني الفلسطيني الواحد بين كل التجمعات الفلسطينية وخصوصاً المزروعة في الأرض الفلسطينية ـ الضفة ، القطاع ، منطقة الـ ٤٨ ـ .

هَبّة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧

رداً على زيارة السادات الخيانية للقدس في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ نهضت الحركة الجماهيرية وقواها الوطنية الفلسطينية لمواجهة الخطر الجديد المتمثل في مؤامرة كامب ديفيد الاستسلامية المذلة . . . « واكتسبت الهبّة طابع الاحتجاج السياسي على نطاق واسع . وامتزجت في نفس الوقت بالنضالات ذات الطابع المطلبي الاقتصادي ، دفاعاً عن المصالح المباشرة للجماهير في وجه انتهاكات المحتلين المتمادية . . .(٤٤) » فامتزاج المطلبي بالسياسي ، منتجاً لوحةً نضالية وطنية أشمل مما سبق . .

ومن الجدير بالملاحظة ، أن الحركة الجماهيرية الفلسطينية أخذت مذاك تتجه نحو النضالات المطلبية الاقتصادية كجزء من حركة النضال الوطني العامة . ولم يعد في ظروف ومعطيات الانحدار العربي وتفشي مرض القطرية ، وغياب الجهد القومي التحرري العربي طرح الشعار السياسي وحده كافياً ، ليس لهذا السبب فحسب ، بل أيضاً أن ضرورات العملية النضالية حتمت على القوى الفلسطينية استخدام اشكال النضال كافة ضد العدو الصهيوني لتحقيق مصالح وأهداف الجماهير الفلسطينية . لذا جرى الربط بين الشعار المطلبي والسياسي الواقعي كأحد مرتكزات السياسة الوطنية . . . الأمر الذي ساهم في جذب اطارات وفئات اجتماعية للالتفاف حول الحركة الوطنية وممثليها ، وبالتالي ساعد في تعميق وانضاج العملية الكفاحية ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

وفي هذا السياق ، تجذرت وازدادت أشكال النضال الجماهيرية في الضفة والقطاع ، وأخذت عمليات التمرد والهبات الجماهيرية والمؤتمرات الشعبية تتسع بحيث شملت المدن الفلسطينية كافة ،

لمواجهة مؤامرة كامب ديفيد في شقها الفلسطيني ـ الحكم الذاتي ـ ، ومنها «.مؤتمر وطني في بيت حنينا في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ [الذي] حضره حشد كبير من الشخصيات الوطنية الفلسطينية من الضفة وغزة على حد سواء . وفي قطاع غزة اجتمعت القوى الوطنية في مقر جمعية الشبان المسيحية في ١٦/١٠/١٩٧٨ وكان مقرراً أن تشارك وفود من الضفة ولكن سلطات الاحتلال منعت هذه الوفود من الوصول إلى غزة ، وصدرت مقررات عن هذه المؤتمرات كلها تؤكد على وحدانية م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني ، ورفض مؤامرة كامب ديفيد وافرازاتها الفلسطينية : الحكم الذاتي والإدارة المدنية وكل الحلول التصفوية . . . الخ .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ إثر اعتقال المناضل البارز بسام الشكعة وسعي السلطات الاسرائيلية إلى ابعاده ، اجتاحت البلاد (الضفة والقطاع) حملة احتجاج لم يسبق لها مثيل ، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى الغاء قرار الابعاد .

هذا النجاح عزز طبيعة النضال ذات البعد السياسي ، وأغنى تجربة الكفاح التحرري الفلسطيني بخصال جديدة . ودلل على حجم التطور الذي شهدته الحركة الوطنية الفلسطينية .

هبة نهاية ١٩٨١ وهبة آذار (مارس)/ نيسان (ابريل) ١٩٨٢

وكانت من الزخم والعنفوان الوطني بحيث دفعت مناحيم ميلسون رئيس « الإدارة المدنية » في الضفة الغربية إلى اعتبارها « أهم معركة سياسية تخوضها اسرائيل منذ العام ١٩٤٨ » ، كما دفعت أحد الكتاب الاسرائيليين إلى القول : « خجل أنا ببلدي . خجل أنا بحكومتي . خجل أنا بنفس ازاء الفظائع التي تحصل . . . امام اعيننا(٤٥) » .

هذه التحولات النضالية في النطاق الجماهيري ، افرزت نتائج غاية في الأهمية ، بحيث بات العمل المسلح يجذب قطاعات جماهيرية جديدة إليه ، عمل يُقدم عليه مواطنون من دون أن يكونوا ملتزمين بهذا الفصيل السياسي أو ذاك . أضحى كلقمة الخبز التي يتناولها المواطن يومياً ويعتبر تناوله لها ضرورياً لكي يبقى على قيد الحياة . وتناثرت شظايا الخوف شيئاً فشيئاً عن جيل تربى في ظروف الاحتلال القاهرة ، جيل خبر الاحتلال ومشكلاته جيداً ، وادرك بإحساسه الوطني أين تكمن نقاط ضعف العدو وقوته ، ورأى بأم عينه أن هذا الاحتلال منهك القوي من الداخل ، ومليء بالتناقضات والإشكالات الأثنية والطبقية الاجتماعية ، وأن المحتلين رغم صلفهم المفتعل وغرورهم الناتج عن افلاس السياسة العربية الرسمية ، ليسوا « نبعاً » ولا يتمتعون بأي استثناء عن البشر ، سوى أنهم أصحاب ايديولوجية عنصرية مغرقة في رجعيتها ، وذووا نزعة عدوانية فاشية ، ورواد في عمليات القتل والتنكيل والبطش والنهب لأراضي وحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، والشعوب العربية الأخرى ، الأمر الذي ساهم في انتقال إطار واسع من الجماهير الشعبية إلى دائرة الفعل الوطني ، نتاج سياسة القهر الطبقي والقومي ، التي تلاقيها هذه الجماهير على يد المحتلين الصهاينة .

الحركة النقابية :

عشية الاحتلال ، كان في الضفة الغربية ثلاثون نقابة ، مسموح لها بالعمل حسب القوانين الاردنية ، وعندما احتلت الضفة والقطاع عام ٦٧ كان جزء من هذه النقابات مجمداً ، واستمر مجمداً حتى النصف الثاني من السبعينات . وهي : « (١) نقابة عمال الدقاقة في الخليل . (٢) نقابة عمال ومستخدمي الاشغال العامة في الخليل . (٣) نقابة عمال مشاغل الحدادة ومشاغل الميكانيك في الخليل . (٤) نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة في الخليل . (٥) نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة في أريحا . (٦) نقابة مستخدمي المصارف في نابلس(٤٦) » .

وخلال العام ١٩٧٨ ومطلع ١٩٧٩ ، تمت الدعوة لاحياء النقابات المجمدة ، بما في ذلك النقابات الموجودة في القدس . وكان ذلك في الاحتفالات بالأول من أيار (مايو) ١٩٧٨ ، التي تمت « في مدينة القدس والتي كان شعارها : « نعم للنقابات العربية ، لا للهستدروت » . لتثبت فشل كافة المحاولات المبرمجة التي بذلها الهستدروت لاحتواء العمل النقابي في المدينة . .(٤٧) » .

وفي ظروف صحوة الحركة النقابية ، التي جاءت أيضاً مترافقة مع حجم التطورات التي راكمتها الحركة الوطنية ، تمكنت الطبقة العاملة الفلسطينية من تحقيق بعض التقدم والتطور في اوضاعها الطبقية والسياسية . ومع ذلك لم تكن الحركة النقابية متبلورة تماماً ، بل كانت عبارة عن خليط من أكثر من مهنة ، ولا يحكم عملها برنامج واضح المعالم ، ولا يجري الاهتمام بها إلاّ عشية الانتخابات ، هذا فضلاً عن كونها ذات طابع شكلي لم تتمكن من تقديم انجازات ملموسة لجماهيرها . ولكن ، بتطور الوعي الايديولوجي ، خصوصاً لدى اليسار الفلسطيني ، وارتقاء برامج العمل النضالية الوطنية ، أصبح التوجه للنقابات والسعي نحو تفعيل دورها والنهوض بقوامها أمراً ضرورياً ، وهو في ذات الوقت إجابة موضوعية على حاجة الطبقة العاملة نفسها لممثلها النقابي ، المدافع عن قضاياها المطلبية .

ومن الإنصاف الاقرار ، بأن الشيوعيين الفلسطينيين كانوا في الضفة الأعرق والأقدم ، من بين كل القوى الفلسطينية ، اهتماماً بهذا الجانب ، ثم لحقت بهم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام ١٩٧٨ . وأخيراً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أوائل الثمانينات . وبطبيعة الحال اهتم اليمين بالنقابات باكراً في الداخل والخارج وسبق فصائل اليسار الفلسطيني في هذا الجانب .

وتشير المعلومات إلى أنه في « عام ١٩٨٠ وحده تشكلت تسع نقابات عمالية . لقد كان عدد النقابات عام ١٩٧٨ فقط (١٢) نقابة [العاملة] تضم ثلاثة آلاف عامل ، وارتفع العدد عام ١٩٧٩ إلى ١٩ نقابة وإلى ٢٩ نقابة عام ١٩٨١ . بلغ عدد المنتسبين للنقابات العمالية عام ١٩٨٠ كما يورد عادل غانم رئيس اتحاد نقابات العمال في خطاب له عام ١٩٨٠ . . . . تضم ١٠ آلاف عامل يساوون ٧٪ من الطبقة العاملة(٤٨) » .

ومن البديهي القول ، أن الحركة النقابية ساهمت بقسطها من النضال الوطني ، وتصدت لمحاولات تفريغها من محتواها الوطني ، وخاصة لمحاولة سلطات الاحتلال تمرير الأمر العسكري رقم

٨٢٥ لعام ١٩٨٠ ، الخاص بتعديل المادة ٨٣ من قانون العمل ، ولكنها فشلت ، كما فشل غيرها من المؤامرات ، ونجحت الحركة النقابية في التصدي لمحاولة سلطات الاحتلال سلخ نقابات القدس العربية عن الاتحاد العام لنقابات العمال . « فأصدرت في ١٩٨١/٨/٤ (١٢) نقابة بياناً رفضت فيه هذه المحاولة المؤامرة(٤٩) » .

ولكن الحركة النقابية واجهت ما واجهته الحركة الوطنية من ممارسات يمينية فئوية ، تجلى ذلك باغداق أموال اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة على محازبي « فتح » وانصارهم ، مستخدمين هذا السلاح في شراء ذمم الجماهير ، وهذا العمل أدى لاحقاً إلى « **انشقاق الاتحاد** في ١٩٨١/٨/٢٨ بدوافع واهية » . . . . ولكن الهدف كان واضحاً « اضعاف وعزل القوى الديمقراطية واليسارية ومحاصرتها مالياً ، والتحريض عليها من خلال تقديم الايديولوجيا على السياسة والنضال ضد الاحتلال(٥٠) » .

وعلى الرغم من أن الصراع أخذ طابعاً واضحاً بين ممثلي البرجوازية الفلسطينية وممثلي الطبقة العاملة ، إلّا أن ممثلي العمال لم يستطيعوا بحكم سيادة المنطق الفئوي أيضاً عند البعض ، من أن يجدوا قواسم مشتركة للعمل في أوساط الطبقة ، فأقدمت الكتلة التقدمية على خطوة انشقاقية جديدة في أوائل ١٩٨٥ في مرحلة كانت الكتل العمالية ، وخاصة جبهة العمل النقابي ، و« كتلة الوحدة العمالية » تتعرض لحملة قمع احتلالي كبيرة شملت العديد من قياديي الكتلتين « . . . . ورغم التدخلات والوساطات التي اجرتها شخصيات وأطر وطنية لايجاد صيغ وحدوية لحل هذه الأزمة الناشئة ، إلا أن النتائج كانت مزيداً من الانقسام ، نتيجة التعنت والانغلاق والفئوية فأقدمت كتلة الوحدة على تشكيل اتحاد جديد للنقابات ضم النقابات التي تسيطر عليها كتلة الوحدة وخلق مزيد من النقابات وشق نقابات قائمة في نهاية العام ١٩٨٥(٥١) » .

واستمرت بذلك كتلة الطليعة وجبهة العمل تناضل من داخل إطار الاتحاد الذي تسيطر عليه الكتلة التقدمية في محاولة لتوحيد الحركة النقابية ولوضع حد لمنطق « **الشرذمة والانعزالية** » التي سادت ساحة العمل النقابي .

وما زالت الجهود مبذولة من أجل وضع حد لهذا النزيف في الجسم العمالي النقابي ، لأن مضار ذلك كبيرة ، خاصة وأن الجماهير الفلسطينية والطبقة العاملة الآن أحوج ما تكون إلى توحيد كل أدواتها لزيادة دورها وفعاليتها . وإذا كان مبرراً ومفهوماً المنطق الفئوي الضيق للبرجوازية الوطنية الفلسطينية الذي يجعلها تعمل على شق النقابات العمالية ، لاهدافها القريبة والبعيدة ، فليس مفهوماً أن تذهب لهذا المنحى بعض القوى اليسارية ولا يجوز لها إذا كانت فعلاً تعتبر نفسها ممثلة حقيقة لجماهير العمال أن تقوم بشرذمة العمال وتفتيتهم ،لأن مضار ذلك أكثر بكثير من المكتسبات الفئوية الضيقة التي يمكن أن تحققها القوى القائمة على عملية التشرذم والانعزال .

الحركة الطلابية :

وعلى صعيد الحركة الطلابية ، ظهرت صيغها النقابية والديمقراطية منذ بداية الاحتلال ،

حيث كان موجوداً « **اتحاد طلبة فلسطين** » وهو امتداد للاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في الخارج ، وهو تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، واتحاد طلبة الاردن ، وهو إطار للشيوعيين . ثم بتطور ظروف النضال ، ظهرت في الجامعات أطر جديدة « أخذت على عاتقها القيام بالدفاع عن مصالح الطلاب والعملية التربوية ، هذا فضلاً عن دفاعها عن قضايا الشعب الوطنية ، وهي ، « **حركة الشبيبة** » وهي الإطار الأوسع والقوي ، و« **جبهة العمل الطلابي** »وهي إطار يمتاز بالفاعلية والتأثير الكبير في أوساط الحركة الطلابية ، كتلة التيار الديني ، والتي ازداد نفوذها بفضل الظروف المحيطة بالمنطقة ودعم البرجوازية لها ، إضافة لدعم الاردن والسعودية لهذا التيار . وهناك الكتلة الطلابية ساهمت الحركة الطلابية الفلسطينية في الأرض المحتلة بقسط هام في العملية النضالية التحررية ووقفت دون أدنى تردد في مواجهة الاحتلال ، وقدمت تضحيات جسيمة على هذا الطريق ، وتطورت مع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية .

كما ساهمت الحركة الطلابية والشبابية بدور نشيط في ميدان العمل التطوعي وبشكل خاص لعب ممثلو القوى اليسارية الدور الأبرز والأول في هذا الجانب ، وكان للجبهة الشعبية دور ريادي في هذا النطاق . وقدمت الحركة التطوعية خدمات وطنية جليلة إن كان من حيث مساعدة الجماهير الكادحة الفلاحية وفي المخيمات وفي المدن ، في جني المحاصيل الزراعية ، وفي قطف الزيتون ، وفي رصف الشوارع وتنظيفها وفي بناء المساكن للمحتاجين ، فضلاً عن ذلك إقامة المعسكرات ، التي يجري فيها اعداد الشباب إعداداً وطنياً صالحاً ، من خلال نشر الوعي الوطني والتقدمي بين صفوفهم ، وتوضيح أهداف ومخططات العدو الصهيوني .

وفي هذا الإطار، يمكن ايراد دور النوادي كجزء من الحركة الجماهيرية واثرها الايجابي في تطور عملية الوعي الوطني بين أوساط الشباب ، وشدّهم للمساهمة في النشاطات المفيدة الثقافية والرياضية وابعادهم عن مستنقعات العدو الصهيوني الهادفة إلى افساد اخلاقهم ونشر الموبقات في أوساطهم ، كالحشيش والمخدرات على اصنافها المختلفة ، والدعارة واللصوصية . . . الخ .

لقد ساهمت النوادي بقسط هام في تطوير وعي الشبيبة الفلسطينية الوطني والتقدمي أيضاً من خلال نشر الثقافة الوطنية والقومية والأممية التقدمية .

الحركة النسوية :

كما لعبت المرأة دوراً هاماً في النضال الوطني وتدرج دورها في النضال على مختلف الأصعدة ، وفي الأونة الأخيرة ما « عادت الجمعيات والمؤسسات الخيرية هي حاضنة المرأة ، ولم يقتصر عملها على الأعمال الخيرية والخدماتية بل تعداه إلى التنظيم والتأطير والتوعية السياسية والوطنية ، وهذا لا ينفي دور المرأة الفلسطينية في الثورة المعاصرة منذ عام ٦٧ .(٥٢) اضافة إلى ما ذكر سابقاً عن اشتراكها ومنذ العام ٦٧ في النضال ضد الاحتلال ، فقط سقطت ما بين أعوام ٦٧ ـ ٨٧ من النساء الفلسطينيات (٥٢) شهيدة » ، ومن بينهن « . . . الشهيدة الأولى شادية أبو غزالة، والشهيدة تغريد البطمة، . . . والملفت للنظر أنه من بين

الشهيدات كان هناك أربع شهيدات من المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ . وخلال نفس الفترة، تم ابعاد (٦٢) مناضلة من فلسطين المحتلة، بينما جرى اعتقال ٨ آلاف امرأة فلسطينية، حيث حكم على ١٤ مناضلة بالسجن المؤبد، وتم وضع ٢٦ امرأة تحت الاقامة الجبرية ». [٥٣] « ومن مجموع هذه النساء نحو مائة (١٠٠) امرأة، نفذت أو شاركن في تنفيذ عمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال »[٥٤].

وأما الجديد في تطور نضال المرأة، هو تشكل أطرها الجماهيرية، وقد جاء هذا مترافقاً مع المستوى العالي من الوعي الذي تحلت به المرأة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، وازدياد المهام الموكله لها والملقاة على عاتقها في خضم عملية الصراع الطويلة مع العدو. ومن الأطر التي تشكلت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، « اتحاد لجان العمل النسائي ـ ١٩٧٨ ـ، لجان المرأة الفلسطينية ١٩٧٩ وفيما بعد « اتحاد لجان المرأة الفلسطينية » في عام ١٩٨٢ ، وتأسس « اتحاد لجان المرأة العاملة » ١٩٧٨ ، « ولجان المرأة للعمل الاجتماعي » ١٩٨١ .[٥٥]

إن تطور ونهوض المرأة الفلسطينية بالضرورة كان في علاقة جدلية مع تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ومع تكثف عملية الاستغلال والنهب والاضطهاد الفاشي الذي مارسه العدو الصهيوني، مما أملى على المرأة الفلسطينية أن تحتل موقعها في خارطة القوى الاجتماعية المساهمة بقسطها في العملية التحررية الوطنية والاجتماعية في آن واحد. والآن في ظروف الثورة الكانونية تتعمق وتتجلى المشاركة البطولية للمرأة الفلسطينية، التي ترمي بثقلها الاجتماعي والكمي والنوعي في العملية الكبرى لشعب الثورة ـ عملية انجاز هدف الحرية والاستقلال.

التحولات النضالية العنفية [المسلحة:

احتل الكفاح المسلح مكانة هامة ورئيسية في النضال الوطني التحرري. وتعمد هذا الاستنتاج في نجاحات الغالبية العظمى من فصائل حركة التحرر الوطني العالمية، من خلال نيلها الاستقلال الوطني، بعد دحرها للغزاة الاستعماريين.

وعلى الرغم من التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية بين المعسكرين الاشتراكي والامبريالي لجهة توسيع دائرة الانفراج بين النظم الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى انحسار ومحدودية حركات التحرر الوطني، التي لم تنل استقلالها السياسي، إلاّ أن ذلك لم يلغ دور ومكانة الكفاح المسلح في نضالات الشعوب المقاتلة والمكافحة من أجل دحر المحتلين الاستعماريين عن أراضيها الوطنية. وما زالت حتى اللحظة مواثيق المنظمات الدولية السياسية والحقوقية والانسانية ـ الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ـ تضمن وتجيز استخدام هذا الأسلوب من قبل الشعوب المستعمَرة والمضطهدة ضد مستعمريها وناهبي ثرواتها الوطنية، كحق من حقوقها.

ويستحوذ شكل النضال العنفي [المسلح] على أهميته وموقعه الرئيسي بين أشكال النضال الأخرى لعدة أسباب، وهي:

أولاً، يتمتع الكفاح المسلح بخاصية مميزة عن أشكال النضال الأخرى، في أنه الشكل الأكثر عنفاً

وايلاماً وضرراً للعدو وقواته المسلحة، و اللغة الأنجع في مخاطبة المستعمرين، الأمر الذي يثير الرعب والفزع في قلوب المحتلين نتاج الخسائر التي تقع في صفوفهم وضد مراكزهم ومصالحهم المختلفة.

ثانيا، يساهم هذا الأسلوب في رفع الروح المعنوية لدى الشعوب المحتلة، ويمنحها الثقة المتزايدة بقدراتها الذاتية على التخلص من براثن المستعمرين.

ثالثا، استخدام هذا الأسلوب العنفي يساهم في اتساع دائرة القوى الاجتماعية الملتفة حول القوى الوطنية في هذا البلد أو ذاك بفضل الانتصارات، التي تحققها من خلال عملياتها القتالية الشجاعة ضد المحتلين.

رابعاً، يصلب أداة الثورة ويجذر مواقفها السياسية في مواجهة المستعمرين، ويعطيها مصداقية أكبر وسط الجماهير. فضلاً عن أنه، يشكل ضابطاً ولاجماً بهذا القدر أو ذاك لنزعات المساومة، التي تبرز في أوساط القوى البرجوازية والاصلاحية عموماً.

خامساً، يشكل، بالتكامل مع أشكال النضال الأخرى، أداة ضغط على الاستعماريين، الأمر الذي يسرع من عملية التحرر الوطني، ويفسح المجال أمام الشعوب في بناء سلطتها السياسية المستقلة.

في ضوء ذلك، وارتباطاً بظروف الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، احتل الكفاح المسلح مكاناً محورياً بين أشكال النضال المختلفة المستخدمة من قبل الثورة الفلسطينية. ولم يكن هذا الاختيار اعتباطياً أو عفوياً، ولا هو بالضرورة نزوة طائشة، أو شكلاً من أشكال الموضة ؛ وإنما طبيعة الصراع التناحري مع العدو الصهيوني أملت ضرورة استخدام هذا الأسلوب العنفي وتموضعه في مركز الصدارة بين أشكال النضال المختلفة. لأنه، وكما قال لينين، إن « قضايا الشعوب الكبرى لا تحل إلاّ بالقوة »، وقضية الشعب العربي الفلسطيني واحدة من أبرز القضايا الساخنة في العالم، التي ليس بالامكان حلها بغير القوة في ارتباطها مع الوسائل والأساليب الكفاحية الأخرى.

ويعود أمر هذا التأكيد الاستنتاجي إلى خصائص العدو الصهيوني، الذي يواجهه الشعب الفلسطيني، فهو عدو استيطاني، اجلائي واحلالي، جاء غازياً للأرض الفلسطينية العربية وناهباً لخيراتها وثرواتها ومقتلعاً للشعب الفلسطيني من وطنه، يستند إلى ايديولوجية عنصرية، مغرقة في رجعيتها، ايديولوجية البرجوازية اليهودية الكبيرة - الصهيونية -، ويعتمد في مخاطبة الجماهير الفلسطينية والعربية على نهج فاشي.

لهذه الخصائص حددت فصائل الثورة في برامجها، كل على انفراد، وفي ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية - الاطار الجبهوي لقوة الثورة - اعتماد شكل الكفاح المسلح، كشكل رئيسي في النضال ضد العدو الصهيوني.

ويمكن الجزم، انه بفضل استخدام هذا الأسلوب العنفي أمكن للثورة الفلسطينية المعاصرة تحقيق الانجازات والمكتسبات السياسية كافة في الميادين والمنابر القومية والاقليمية والدولية المختلفة،

بدءاً من الاعتراف بالشعب العربي الفلسطيني، كشعب له حقوقه السياسية والوطنية المغتصبة من قبل الصهاينة، إلى الاعتراف بقيادته السياسية م. ت. ف. كممثل شرعي ووحيد له، وإلى تعزيز قدراته الكفاحية، التي أسهمت في إفشال واسقاط المؤامرات والمشاريع التصفوية المختلفة... الخ.

ولم يكن ممكناً للحركة الوطنية الفلسطينية انجاز ما أنجزته من مكتسبات سياسية وكفاحية من غير استخدامها لكل أشكال النضال، وعلى رأسها الكفاح المسلح. وهذه الانجازات تثبت عجز كل القوى، التي وقفت على هامش العمل المسلح، واعتبرته «ظاهرة مغامرة وتجسيد للفكر القومي البرجوازي(!!)»(٥٦) لأن الحقائق العنيدة، التي أمدتها وعمدتها تجربة الحياة الفلسطينية جاءت لتبرهن على أن الانتفاضة ـ الثورة الشعبية المشتعلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ليست إلّا تتويجاً لتراث الكفاح المسلح وأشكال النضال الأخرى.

تجربة غزة:

وبالعودة لبدايات تجربة الكفاح المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، تحتل تجربة قطاع غزة مكانة خاصة ومميزة في مجرى الكفاح الشعبي المسلح الفلسطيني في السنوات الأولى للاحتلال، وساهمت هذه التجربة في اغناء خصائص وسمات التجربة الفلسطينية العامة.

ومن الانصاف التأكيد، أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شغلت موقعاً ريادياً في تجربة غزة* يقاسمها فيها، بفارق، ولصالح الجبهة، قوات التحرير الشعبية. وكان ثمن ذلك، قافلة من الشهداء والمعتقلين والتضحيات الجسام الأخرى. وأول شهداء غزة ـ مهدي نوفل ـ كان عضو الجبهة الشعبية. وتعميقاً لهذه الحقيقة يقول روبرت جراهام: «**في الأشهر القليلة كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتطرفة... هي الفصيل الفدائي الأكثر نشاطاً**»(٥٧)

ووصلت الحالة المعنوية إلى مستوى من الارتفاع لم تعرفه أي مدينة أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أصبح حمل السلاح في قطاع غزة أمراً مألوفاً وعلنياً، لدرجة تحولت معها **جنازات الفدائيين إلى تظاهرات مسلحة**[أكبر التظاهرات المسلحة والتي أطلق فيها النار ـ جنازة الشهيد يوسف الخطيب ـ أبو غبن ـ المسؤول العسكري للجبهة الشعبية الذي استشهد في عام ١٩٧٠] يحمل فيها رجال المقاومة السلاح ويطلقون النار تحية للشهيد على مسمع ومرأى من العدو الاسرائيلي(٥٨).

لقد ارتقى العمل الفدائي آنذاك في غزة لمرتبة العمل الجماهيري بحيث «... انه من غير الممكن الفصل بين السكان والفدائيين، فالسكان في القطاع، هم فدائيون محتملون... ليس هناك حاجة للانضمام إلى تنظيم

---

* يرد في بعض الأبحاث والدراسات مغالطات في حق القوى الرئيسية التي ساهمت في صناعة تجربة غزة، كما هو حاصل في كتاب محمد خالد الأزعر «المقاومة في قطاع غزة...» بحيث يذهب إلى حد اعطاء «فتح» حجماً ليس لها في تجربة السنوات الأولى في غزة، وتعرف ذلك جماهير غزة بما في ذلك محازبي «فتح» وأيضاً قيادتها في الخارج، التي كان همها الاستئثار بكل العمليات التي يعلن عنها العدو..؟! أن الجبهة الشعبية بالأساس وقوات التحرير الشعبية، هما الفصيلتان الأكثر عطاءاً في تجربة غزة.

فدائي لكي يصبح الشخص فدائياً في القطاع، بل يكفي العثور على قتله من تلك التي حدثت بكثرة، والقائها على واسطة نقل عسكرية مرة كل بضعة شهور لكي يعدو الشخص فدائياً. وهذا هو السبب في بروز خمسة فدائيين مكان كل فدائي يُقتل أو يلقى القبض عليه في القطاع »(٥٩)

ولقد اعترف الجنرال دايان أمام الكنيست في أول كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ : « إن (٩٩٩) عملاً تخريبياً وقع خلال ثمانية أشهر من عام ١٩٦٩ ، قتل فيها(٤٠) فدائياً و(٢٣) جندياً اسرائيلياً وجرح (٥٨٨) فرداً، وقد ردت السلطات الاسرائيلية بقتل (٥٠) عربياً وجرح (٥١٦)، ونسفت (٥١٦) منزلاً عربياً »(٦٠)

هذه التجربة الرائدة أمكن للعدو شلها مؤقتاً، كون العمل المسلح افتقد « لبرنامج متكامل مبني على نظرة ثورية متكاملة تستهدف تعبئة لكل الجماهير بقيادة تنظيم ثوري لتقاتل العدو بكل الوسائل »(٦١)

إن المقاومة الفلسطينية تمكنت في هذه التجربة من نسج أفضل العلاقات مع الجماهير، مع أنها ركزت آنذاك فقط على العمل العسكري وأهملت الجوانب التنظيمية والجماهيرية [النقابات والمؤسسات]، ومع ذلك، ورغم خطأ ذلك، إلاَّ أن الجماهير احتضنت هذه الظاهرة، ودافعت عنها وأمنت لها ضمن امكاناتها عوامل البقاء والاستمرار، حتى جرد الفاشي شارون حملته الواسعة ضد قطاع غزة في العام ١٩٧٢/٧١ وأقام المعتقلات الجماعية، وأبعد المئات من العائلات من أماكن سكناها، وهدم مئات البيوت، ووسع الشوارع وقطع أشجار البيارات وفرض الاقامات الجبرية. . الخ، الأمر الذي أضعف وأنهك المقاومة والجماهير مؤقتاً.

وهذه التجربة كان بالامكان لها أن تتطور لولا جملة الظروف والعوامل التي أحاطت بالثورة عموماً وبتجربة غزة خصوصاً، منها (١) افتقاد البرنامج السياسي والعسكري والتنظيمي، فضلاً عن النظرية الثورية. (٢) نجاح الملك حسين والعدو الصهيوني في وضع نهاية مأساوية لتجربة المقاومة المسلحة في الأردن. (٣) ووقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية. (٤) العوامل المتعلقة بالمساحة، حيث لا تتجاوز مساحة القطاع الـ ٣٦٠ كم٢. ويمكن القول انه باستشهاد القادة الثلاثة « جيفارا غزة »، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وكامل العمصي وعبد الهادي الحايك، عضوي قيادة الجبهة في القطاع في ١٩٧٢/٣/٩ ، وضعت نهاية مؤقتة لتجربة غنية ورائدة. ولكن آثارها الايجابية ترسخت في التجربة العامة لحركة الكفاح الشعبي المسلح الفلسطيني.

تجربة الضفة الفلسطينية:

وفي نطاق الضفة الفلسطينية، وبحكم الظروف، التي أشير لها سابقاً، لم يكن بالامكان التماثل مع تجربة قطاع غزة. فضلاً عن ذلك، لم تلتزم حركة « فتح » ببنود الاتفاق الذي وقع في دمشق بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مع المنظمات الأخرى، وخاصة مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القائم على اعداد الكادر ومن ثم ادخاله للأراضي المحتلة اضافة للسلاح. فقامت مباشرة بعد الاتفاق بشن الهجمات من الحدود الأردنية، مما أفقد الاتفاق مقومات استمراره، ودفع الجبهة الشعبية للحاق

بحركة « فتح »؛ الأمر الذي ساهم في تنفيذ عمل عسكري غير معد جيداً، وكان له نتائج سلبية، مثل القيام بارسال دوريات من الخارج للتمركز في الجبل، لتنفذ عملياتها في المدن.

ومن البديهي القول، إن تجربة المجموعات الصغيرة ـ رغم أن تجربة « أبو منصور » في الخليل، وتجربة جبال رام الله ونابلس قد احتلتا مكاناً خاصاً ـ إلاّ أنها فشلت ولم تحقق النتائج المرجوة منها، نتيجة الأسباب التالية:

(١) افتقاد الأداة التنظيمية في المدينة والريف. (٢) عدم وجود قيادة مركزية تخطط وتنظم العمليات القتالية. (٣) ارسال دوريات ليست من أبناء المنطقة. (٤) صعوبة تخزين الأسلحة في الجبل، (٥) افتقاد الصلة بالجماهير. (٦) حملة الاشاعات الكبيرة التي شنها الاحتلال بهدف تطويع الجماهير وابعادها عن أي شكل من أشكال المقاومة... رغم ذلك ساهمت هذه التجربة في انتشال الجماهير من براثن العدو؛ إضافة إلى أنها شكلت الخميرة الثورية المسلحة في أوساط الجماهير. وقيمتها أنها دفعت القيادات الوطنية الفلسطينية للتفكير جيداً باتجاه ايجاد بدائل ناجحة وأكثر فاعلية من تجربة المجموعات الصغيرة. فكان أن اتجهت إلى الانخراط في أوساط الجماهير وأوجدت أداتها التنظيمية التي ساهمت في تجاوز الصعوبات التي كانت قائمة في المرحلة الأولى من ٦٧ ـ ١٩٧٢ . مما أدى إلى تطور ملحوظ في عدد العمليات القتالية « ففي عام ١٩٧٢ نفذت المقاومة ٣٥١ عملية ضد أهداف اسرائيلية، اعترف العدو بـ ٦٣٪ منها فقط. كان نصيب الضفة وقطاع غزة ٤٣٪، ١٥٪ [على التوالي]، الجولان ٣٣٪، الحدود اللبنانية ٥ر٦٪ ، الحدود الأردنية ١٪، الخارج ٥ر١٪... وعام ١٩٧٤ ، ٣٣٦ ، عملية ... وفي عام ١٩٧٥ ، وصل مجموع العمليات ٤٠٧ فدائية كانت نصيب الضفة الغربية ١٦٪ وقطاع غزة ٦٪ والأرض المحتلة ١٩٤٨ بما في ذلك القدس ٤٩٪ وإلى ما مجموعه ٢٨٩ عملية فدائية .[٦٢]

ومع اتساع الحركة الجماهيرية، وانتقالها لمرحلة جديدة من التطور، بحيث تقوّت روح المقاومة والتحدي لدى الجماهير فانتشرت ظاهرة الهبات الجماهيرية يرافقها العمل الفدائي. مثلاً، كان « من نتائج الصدام والأعمال الفدائية التي واكبت الانتفاضة طيلة عام ١٩٧٦ ، (٤٥) شهيداً و٩٣٧ جريحاً و٣٥٨٢ معتقلاً، بينما كانت خسائر الاسرائيليين (٢٠) قتيلاً من قوات الجيش والشرطة و١٧١ جريحاً و٦ آليات ».[٦٣]

وشيئاً فشيئاً بدأ العمل المسلح يأخذ طابعاً جماهيرياً، كما كان عليه الوضع في قطاع غزة في الفترة الأولى، مع فارق أن الأوضاع التنظيمية والسياسية والفكرية والكفاحية مختلفة عن السابق وبشكل ايجابي. فبعد « أن كان [العمل المسلح] عملاً فردياً مقتصراً على مجموعات فدائية متخصصة. تحول إلى عمل جماهيري يمكن لكل مواطن ان يقوم به، الأمر الذي يفسر المزاج والميل المتزايد لدى الجيل الجديد نحو العمل المسلح، بدون الالتزام والانتظام في احدى المنظمات الفلسطينية. حيث برزت مجموعات كثيرة تقوم بالاعداد والتسليح والتنفيذ

بشكل ذاتي ومستقل فقد انضم حوالي ٣٠٪ من مجموع الفدائيين في المناطق المحتلة إلى صفوف الثورة دون علم قياداتها في الخارج »(٦٤)

وانعكس هذا في نوعية الأسلحة المستخدمة في العمليات، وضعف القدرات التحضرية، فطبعت العمليات بالطابع المحلي من حيث الأسلحة، وبرزت صعوبات اضافية وخاصة أن الاعداد والامكانات الفنية الكادرية محدودة. مما انعكس على مستوى وفاعلية العبوات وقدرتها التفجيرية . . . إلاَّ أن هذه الصعوبات وجدت طريقها للحل النسبي. فالتجربة العملية وتراكمها ساهما في ايجاد طرق للعمل، مما دفع المصادر الاسرائيلية للقول « قبل سنة واحدة كانت ٧٥٪ من المتفجرات والعبوات بدائية، غير أنه في هذه السنة بالذات كان ٨٠٪ منها. سواء تلك التي انفجرت أو تم اكتشافها من نوع ممتاز ذات قوة تدميرية عالية »(٦٥)

وانسجاماً مع هذا التطور نفذت الثورة عام ١٩٨٢ « . . (١٤٠) عملية القاء قنابل، عبوات ناسفة، طعن بالسكاكين وقنابل مولوتوف حارقة.(٦٦) . . ورغم كل الصعوبات التي واجهت الثورة، إلاَّ أن الحكومة الاسرائيلية « اعترفت بتصاعد العمل الفدائي في أعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، فقد نفذت الثورة ٣٤ عملية فدائية و١٢ قنبلة يدوية و٢٠٠ قنبلة حارقة و٢٥ عبوة ناسفة أدت إلى قتل ٧ وجرح ٩٩ خلال عام ١٩٨٥ .

أما في عام ١٩٨٦ نفذت ٧ عمليات قنابل يدوية، ١٠٠ قنبلة حارقة و١٨ عبوة ناسفة أدت إلى قتل ٦ وجرح ٦٢ (. . .). كما انتشرت ظاهرة فدائية شجاعة هي الطعن بالسكاكين، فقد بلغت عمليات الطعن (٩) في عام ١٩٨٥ ،و١٥ عملية طعن في عام ١٩٨٦ .(٦٧)

إن التتبع لمجرى وسياق العمليات يظهر الطابع الجماهيري لها، وهو ناتج عن الحجم الهائل من المعاناة والاضطهاد والاستغلال الذي وقعت الجماهير الفلسطينية بين براثنه وأنيابه، وعلى مدار سنوات الاحتلال كانت تتبلور يوماً بعد يوم عمليات الاحتقان والكراهية والمقت والاحتقار للاحتلال، لأن الغالبية الساحقة من الجماهير ذاقت مرارة الاحتلال أما سجناً أو نسفاً أو تدميراً أو ابعاداً لشخص عزيز. . الخ، مما دفع الناس إلى العمل المسلح الشعبي نتيجة قناعة راسخة، بأنه لا خيار لها ولا خيار أمامها سوى مقاتلة العدو وتدمير قواته، لأن كل مقولات « **التعايش** » و« **الانعاش** » باءت ومنذ الفترة الأولى بالفشل. . فضلاً عن ذلك، الاقتصاد الوطني « **الضعيف بالأساس** » جرى سحقه وتدمير أي مقومة من مقومات نهوضه. . الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة جميع هذه الفروع الوطنية خضعت لعمليات التهويد والتبديد، الأراضي صودرت بنسبة تفوق تصورات وتقديرات البرجوازية الزراعية والوطنية عموماً، ٥٣٪ من أراضي الضفة و٣٨٪ من أراضي غزة. . اضافة إلى المستوطنات وغلاة المستوطنين الذين عاثوا بالأرض الفلسطينية فساداً. الأمر الذي أدى، إلى نزوع الجيل الجديد، جيل الثورة الكانونية إلى صناعة وصياغة المرحلة الجديدة بقسماته الوطنية الصلبة وبإيمانه الذي لا يتزعزع بشعبه وبقضيته وثورته المعاصرة، كما لم يعد هناك شيء يندم عليه ـ فهو مستلب الحقوق

والأرض والتاريخ، وشعبه معتقل من أقصاه إلى أقصاه، وأفاق التطور المستقبلية في ظل بقاء الاحتلال معدومة. إذن النتيجة الحتمية لهذه المعادلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هي الانتقال الطوعي لغالبية جماهير الشعب وخاصة الشباب إلى العمل المسلح، الواعي، الهادف، الموجه إلى صدر الاعداء من جيش وشرطة ومستوطنين وعملاء ومؤسسات احتلالية وغيرها من مقتنيات السلطات العسكرية الاسرائيلية. واتسمت جماهيرية العمليات المسلحة، باستخدام الأدوات الحادة البسيطة والمتوفرة لدى جماهير الشعب كالسكاكين والخناجر.. إضافة إلى الاستعمال الكبير لقنابل المولوتوف سهلة الصنع والمؤثرة، فضلاً عن القيام بصناعة واعداد العبوات الناسفة المحلية.. أي بمعنى أن الجماهير الفلسطينية لم تعد، كي تقاتل الاحتلال وقواته، بحاجة لأن تنتظر الأسلحة الأتوماتيكية أو المتفجرات الجاهزة، بل إنها توجهت للقتال بأكثر الوسائل البدائية ولكنها ذات مردود، ومتوفرة بكثرة، ولدى كل بيت. وهذا لا يعني عدم وجود أسلحة رشاشة ومتفجرات من الأنواع المختلفة، ولكن وجودها محدود ومقتصر على فصائل الثورة. وفي ضوء ذلك، لم يكن أمامها غير امتشاق أسلحتها البدائية وارادتها الفولاذية وايمانها الذي لا يتزعزع بقضيتها لمواجهة الاحتلال الصهيوني بكل تفرعاته في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فالعواطف «.. العليا (كمحبة الوطن وكراهية العدو والخ)، تعتمد خلال تكوينها على العواطف الدنيا التي تشكلت لدى الانسان أثناء اكتسابه لخبرته الفردية، وعلى الانفعالات والأحاسيس العضوية. ولهذا السبب بالذات، تقوم وترتكز محبة الوطن على عواطف الحب التي يكنها الانسان نحو قريته، ومدينته ومدرسته ومصنعه..»(٦٨) ومحبة الانسان الفلسطيني لوطنه انغرست في أعمق أعماق عواطفه، وتحجرت كراهيته وترسخ مقته وبغضاؤه للاحتلال الصهيوني يوماً بعد يوم نتيجة ممارسات المستوطنين الصهاينة الفاشية، ليس فقط على مدار العشرين عاماً الأخيرة، بل على مدار عقود الهجمة الصهيونية الاستيطانية للأرض الفلسطينية، لأنها نهبت واغتصبت القرية والمدينة والمدرسة والشارع والبيارة وحتى الهواء والشمس الفلسطينية، والوطن كله، فكان التغيير الثوري للمجتمع اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً.

المنطقة ـ التحولات النظرية والثقافية :

ومن البديهي القول، أن المنطقة العربية لم تكن خارج دائرة التأثر بهذه التحولات، كونها جزء لا يتجزأ من هذا العالم، وليست معزولة عنه، تتأثر وتؤثر في مجريات الأمور في الجوانب كافة.. ولقد شهدت الحركات القومية في المنطقة عشية حرب حزيران (يونيو)، تقريباً في العام ١٩٦٤ بعض التحولات النسبية في رؤاها وفي اقترابها من الفكر الجديد، الفكر الماركسي ـ اللينيني ومن بينها حركة القوميين العرب. وشكلت هذه التحولات النسبية المقدمات الطبيعية التمهيدية للتحولات المطلقة بعد الهزيمة باتجاه التموضع الكلي في خندق الفكر الثوري، فكراً وسياسة وممارسة، وتجلى ذلك في تبني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة القومية في اليمن الديمقراطي [تحولت إلى الحزب الاشتراكي اليمني] ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، ولاحقاً

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وعبرها من الاطارات التي كانت منضوية تحت لواء حركة القوميين العرب.

ومع التحول إلى مواقع الفكر الماركسي ـ اللينيني لم يعد هناك أي رابط يربط هذه القوى بالحركة القديمة (القوميين العرب)، كون هذه القوى تخلت عن الأساس الايديولوجي والسياسي والعسكري، وبالتالي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، إنه الانقطاع الكلي، رغم أنها نشأت وترعرعت في أحضان الفكر البرجوازي القومي. .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنه كان لاعتناق فصائل اليسار الفلسطيني الماركسية ـ لينينية أكبر الأثر على انتشار هذا الفكر الثوري في أوساط جماهير الشعب الفلسطيني والجماهير العربية. هذا الفكر الذي كان محتجزاً ومحظوراً على الجماهير الشعبية اعتناقه، بفعل القوانين واجراءات الأنظمة العربية. ولكن هزيمتها، وبالمقابل نهوض المقاومة وطرح اليسار فكره الجديد المجسد بالترجمة العملية أدى إلى اقبال الجماهير عليه، ليس فقط من أوساط المثقفين الثوريين، وإنما من جماهير العمال والفلاحين الصغار والفقراء وحتى القليل من مثقفي الطبقات الغنية.

ولقد أثرى هذا الفكر بمنهجه الديالكتيكي حركة النضال الوطني الفلسطيني على الصعد المختلفة، ورغم محاولات البعض الترويج في ظروف الانحسار للفكر الغيبي (الديني) المثالي [كما هو الحال في الظروف ما بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية سابقاً]، إلّا أن ريادية الفكر الثوري، الماركسي ـ اللينيني بقيت عالية في سماء الساحة الفلسطينية والعربية [رغم **الأزمة التي تطال الأداة / أحزاب الطبقة العاملة**] ومن خلال الآفاق الرحبة التي يخلقها ويفسحها هذا الفكر أمام الأداة الثورية من البديهي للانسان الفلسطيني، الذي حرمته الغزوة الصهيونية الاستيطانية الاجلائية من مقومات تطوره الطبيعي، كالآخرين من بني البشر، أن تولد في نفسه الوطنية الصادقة المخلصة، وأن تحفزه للانتقال من إنسان مسالم وديع إلى انسان مقاتل في سبيل حريته وحرية شعبه. وحتى حرية أولئك المضللين، الذين جلبتهم الصهيونية إلى أرض السلام كي ينشروا فيها الخراب والفساد والدمار. . حولته إلى انسان ينشد السلام من خلال الثورة، لأنها أضحت خبزه وزاده اليومي. . ولأنه بدونها [**الثورة**] يمسي عبداً من عبيد الاحتلال، وقناً من أقنانه، وأجيراً من اجرائه بدون هوية وبدون ارادة. . وكونه [الفلسطيني] صاحب ارادة، والتي ترمز إلى « قدرة الانسان على توجيه سلوكه والتغلب على الصعوبات التي تعترض طريق المهمة المطروحة عليه. .(٦٩) فهو ومن خلال ارادته الصلبة والموجهة استطاع وسيستطيع أن يقهر كل العراقيل التي تقف حائلاً دون أهدافه الوطنية المشروعة وستكون الغلبة له لا محالة، كونه وحركة التاريخ رفيقي درب واحد.

وبناء عليه ، فكما كانت هزيمة حزيران (يونيو) ٦٧ انعطافاً سياسياً وعسكرياً في عموم المنطقة، أيضاً كانت انعطافاً ايديولوجيا وثقافياً، حيث أسهمت اسهاماً مباشراً في توجيه ضربة قاسية لفكر الطبقة البرجوازية الحاكمة ومحاصرته، فأمسى يعيش مرحلة انحسار وتراجع وهذا ما انعكس على الحركات القومية في الوطن العربي، التي اكتشفت أن مراهناتها على الفكر القومي البرجوازي، إنما هي

مراهنات واهية، وعديمة الجدوى الأمر الذي دفعها للتحول نحو الايديولوجية الأكثر ثورية، ايديولوجية الطبقة العاملة، الاشتراكية العلمية. والتي عمدتها حقائق وتجارب الحياة الثورية العديدة منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أي منذ كومونة باريس في ١٨٧١؛ وبشكل خاص منذ انتصار ثورة اكتوبر السوفياتية في العام ١٩١٧ والتحولات العظيمة التي رافقتها على الصعد والميادين المختلفة، ثم انتصار الديمقراطيات الشعبية في جنوب شرقي أوروبا في النصف الثاني من الأربعينات نتاج الحرب العالمية الثانية، وانتصار ثورة الصين في العام ١٩٤٩، وانتصار الثورة الكوبية في العام ١٩٥٩.. الخ.

هذه التحولات الثورية في العالم كانت النتاج الطبيعي، والمولود الشرعي للنظرية الثورية وحزبها الشيوعي في البلدان المختلفة التي حققت الانتصارات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. الخ؛ مما أسهم في انتقال قوى طبقية جديدة في أصقاع العالم المختلفة صوب هذه النظرية واستلهامها في وضع البرامج والسياسات الوطنية والقومية التقدمية، واعتمادها كمرشد عمل وتجلى ذلك في نشوء أحزاب، انتقلت من مواقع الفكر القومي إلى مواقع الفكر الأممي الثوري، فكر التحويل والتغيير الثوري التي أمكن لها من تطوير ابداعات الشعب المختلفة وفي الميادين كافة، وما التحولات التي رافقت الطبقة العاملة الفلسطينية على صعيد المكانة الوطنية والنقابية والتحولات الجماهيرية إلاّ بفضل نضالات ممثلي الطبقة العاملة، اليسار الفلسطيني، الذي يحتل مكانة مركزية في النضال الوطني الفلسطيني، وبالتالي في العملية الثورية على الساحة الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، فإن الفكر الثوري (الماركسية ـ اللينينية) كان المنهل والمصدر الذي استندت واغترفت منه الثقافة الوطنية الفلسطينية، حيث ارتكزت في صيرورتها وتطورها إلى الواقعية الاشتراكية في معالجاتها لأوجه الحياة المتعددة الجوانب. وبالتالي أسهمت في نهوض حركة ثقافية ذات بُعد انساني أصيل.

وفي سياق الحديث عن الثقافة الوطنية، يكون الحديث ناقصاً ومجزوءاً وغير علمي إذا لم يأخذ في الحسبان المنهل الحقيقي، والوعاء التاريخي لهذه الثقافة ـ التراث العربي ـ الاسلامي ـ الذي شكل ويشكل لها الأساس العريق والمتين..

فالثقافة العربية المعاصرة عموماً، ومن بينها الفلسطينية، ليست سوى الامتداد الطبيعي لتلك الحضارة، ولذلك التاريخ العربي الاسلامي المجيد، الحافل بالانجازات والانتصارات العظيمة. والذي أسهم بقسطه في تطور البشرية وارتقى بحضارتها الانسانية وعلى أكثر من صعيد، الشعر، الأدب، العلوم، الطب، والجبر، والفلسفة والانتصارات العسكرية الهامة.

وما زال هذا التراث العربي العظيم حياً وشامخاً يتواصل مع الثقافة العربية الراهنة والمستقبلية. ولا يمكن لكائن من كان أن يفصل مراحل التاريخ العربي بعضه عن بعض. وبالتالي فإن الثقافة الفلسطينية المعاصرة ليست إلاّ مرحلة جديدة من مراحل تطور ونهوض الثقافة العربية وجزءاً أصيلاً

منها ومكملاً لها .

وعندما يتم الحديث عن الثقافة الوطنية والقومية ، فلا يعني هذا بتاتاً ثقافة أهل البلاط والقصور الفاجرة والساقطة .

وبناء عليه ، فإن الثقافة الوطنية الفلسطينية وخصائص تطورها المعاصرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وخارجها هي الانعكاس المعرفي الواقعي لشروط الحياة الفلسطينية ؛ هي التجسيد الحي لشروط وظروف الصراع التناحري مع الصهيونية ومقوماتها الايديولوجية ، السياسية ، الاقتصادية والعسكرية والثقافية .

ومن الواجب العلمي والتاريخي عند الحديث عن الثقافة الوطنية ، أن يشار بالبنان وباعتزاز ، إلى رواد الثقافة الوطنية الفلسطينية ، الذين كانوا ومنذ بداية الهجمة الاستيطانية الصهيونية في الخندق التقدمي ، ولم يكونوا ابدا في خندق الانعزال والتقوقع الاقليمي المترمت ، وإنما ربطوا شعرهم وأدبهم دائماً وأبداً بالرابط الانساني ، الذي له الأولوية على ما عداه . فضلاً عن ذلك ، كانوا باستمرار في الخندق الوطني ومبشرين له ، ومشيعين لنهوضه وتطوره ، ولم يتخاذلوا ، بل العكس . لقد مثل الشاعر الشهيد عبد الرحيم محمودعنواناً من عناوين المقاومة الوطنية في الثلاثينات وقائداً من قياداتها ، وهكذا كان كبير وعميد الشعراء الفلسطينيين ، الشهيد أبو سلمى [عبد الكريم الكرمي] ، وكذلك الشهيد غسان كنفاني الأديب والكاتب البارز ، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، والشهيد كمال ناصر ، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة والشهيد ماجد أبو شرار ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، والشهيد معين بسيسو ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني . . وغيرهم .

وارتباطاً بذلك ، مثل شعراء وأدباء الأرض المحتلة في ٤٨ ، في الستينات ، عنواناً بارزاً ومهماً للأدب المقاوم*، أمثال ، توفيق زيادة ، محمود درويش ، سميح القاسم ، سالم جبران وغيرهم .

وإذا لم يتمكن هؤلاء من مقاتلة العدو الصهيوني بالقنبلة والرشاش ، بحكم الظروف المحيطة بهم ، فإنهم تمكنوا من مقاتلة العدو بما لا يقل فتكاً عن المتفجرة ، لقد قاتلوا بالكلمة ببيت الشعر ، بالقصة القصيرة والرواية ، بدفاعهم عن تراثهم وعن انتمائهم القومي والوطني ، عن لغتهم وتاريخهم عن حرية شعبهم ، وما زالوا حتى اللحظة في مواقع الاشتباك الدائم مع العدو ، دفاعاً عن الثقافة الوطنية والانسانية . ولن يغير من هذه الصورة حدوث بعض السقطات هنا وهناك من هذا الأديب ، أو ذاك الشاعر لأن السمة العامة لأدباء ومثقفي الشعب الفلسطيني في منطقة الـ ٤٨ لن تتغير ، وستبقى مقاومة الاحتلال وثقافته عنواناً رئيسياً من عناوين معركتهم

ولم تحمل هذه المدرسة صفة « الأدب المقاوم » صدفة أو اطلاقاً عفوياً غير محدد الابعاد ، « فقد

---

* « الأدب المقاوم » مصطلح أطلقه المفكر والأديب الشهيد غسان كنفاني على أدباء الأرض المحتلة ١٩٤٨ .

كان الزمن، في بداية نشوئها، رمز مقاومة جماهيرية ضد السيطرة الاستعمارية بأشكالها كافة على البلاد العربية، عبرت الحركة الثورية، بقيادة جمال عبد الناصر، عن أهدافها في جملة من المعارك والحروب التي خاضتها ضد العدوان والاغتصاب الاسرائيليين، وضد الاحلاف الاستعمارية، ومن أجل استعادة الثروات القومية، ومن أجل احداث التحولات الاجتماعية، ومن أجل تحرير فلسطين، ومن أجل تحقيق الوحدة القومية لشعوب الأمة العربية »(٧٠)

هذه الثقافة كانت الوعاء الذي شربت منه الثقافة الوطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ ، كما نهلت من رواد الثقافة الفلسطينية المنغرسين في الأرض كزيتونة فلسطينية شامخة في م ٤٨ المذكورين وغيرهم هؤلاء الذين صاغوا وانتجوا معاناتهم القومية في مجالات الأدب المختلفة، فأثروا الأدب الفلسطيني والعربي والانساني.

وأما عن حال الثقافة الفلسطينية في الضفة والقطاع بعد الهزيمة، فقد كان أشبه بحالة انسان في ظروف « الاغماء » احتلال جاثم على الأرض والمؤسسات،لا حريات حقوقية أو سياسية ، وغياب حرية التعبير والنشر، وفي ذات الوقت اطلاق يد السلطات العسكرية القمعية، التي استشرت فتكاً وتنكيلاً ضد الجماهير الفلسطينية، ولكن هذه المعاناة بقدر ما كانت سلبية بقدر ما شكلت المخاض لصياغة وانتاج ثقافة وطنية أصيلة، تميزت بالتطور التدريجي البطيء، وتزامن تطورها مع نهوض الشخصية الوطنية الفلسطينية بفضل انتصارات حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة المعاصرة.

ولقد شكلت مشاريع التآمر التصفوية العسكرية والسياسية عوامل تماسك للذات الفلسطينية، بحيث لم يعد ممكناً لقوى معسكر العدو أن يفصلوا خلايا هذا النسيج الفلسطيني بعضه عن البعض الآخر، لا سيما وان جذور تماسك هذه الأنسجة عميقة بعمق الانتماء للأرض والتاريخ الفلسطيني والعربي الأصيل.

والنهضة الثقافية الفلسطينية في الضفة والقطاع « رافقها.. مد وجزر...، فانعكست التراجعات الوطنية، على مسار الحركة الثقافية، فان كانت السنوات الأولى من السبعينات، شهدت مداً وغزارة في والإنتاج الأدبي، وخاصة في الشعر، الذي يتمثل في سيل دواوين الشعر التي غمرت المكتبات المحلية، بالاضافة إلى المجموعات القصصية لعدد غير قليل من الأسماء والرموز،...، فان ذلك السيل غلبت عليه ظاهرة الكم، على حساب المضمون والقيمة الفنية والابداعية الحقيقية، حيث اتسمت هذه الأعمال بالرومانسية في أغلب الأحيان، وغلبت عليها الرتابة والركاكة،.. والتناول المباشر لموضوعات مكرّرة...

إلّا أن ذلك لا يعني بالضرورة، رد كل الأعمال الأدبية الصادرة في حينه، إذ أن وضع الأمور هكذا لا يخلو من القطع التعسفي وغير الموضوعي، فقد صدرت بعض الأعمال الأدبية التي تستحق الوقوف عندها، بحيث شكلت علامات [مضيئة] هامة في حياة الأدب الفلسطيني تحت الاحتلال، ولا بد من التركيز في هذا الصدد، بما صدر لسحر خليفة، علي الخليلي، خليل توما، ابراهيم العلم، غريب عسقلاني، ركي العيلة، سامي الكيلاني، محمد أيوب، فوزي البكري، جمال نبورة، صالح زقوت، عطا الله قطوش، عمر حمش، فضل الريماوي، ابراهيم جوهر، جميل السلحوت، محمد شحادة »(٧١).

ويمكن القول، ان طابع الكم الذي اتسمت به مرحلة السبعينات تراجع لصالح النوع، والابداع الحقيقي، الذي يجسد معاناة الشعب بشكل فني جميل تجاوز صيغة المخاطبة للواقع، والنسخ الكربوني لظواهر الواقع الاجتماعية والوطنية والاقتصادية. . . الخ.

هذا النهوض الثقافي ترافق مع التطور والارتقاء الذي أصاب النهوض الوطني العام للحركة الوطنية الفلسطينية. وهذا التطور امتدت ايجابياته لكل أجزاء الجسم الفلسطيني، بما في ذلك الحركة الثقافية الفلسطينية، التي أقيم لها قلاع وطنية صلبة، شكلت التربة الصالحة لنشوء جيل جديد يحمل على كاهله مسؤولية الدفاع عن الشخصية الوطنية الفلسطينية، وانتزاع حقها التاريخي في إقامة كيانها السياسي المستقل وبالتالي بناء أسس مجتمعها الوطني المنسجم وطموحات هذه الشخصية. وكان من بين أعمدة النهوض الثقافي بناء ٦ جامعات في الضفة والقطاع، وقام فريق من المثقفين بكتابة « مناهج للتعليم (في مدارس القدس، ورام الله الخاصة، أصبح هناك منهاج جديد حول تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية). . » وجرى تطوير « برامج الدراسات الثقافية في الجامعات (مثلاً: يدرس في جامعة بيرزيت ضمن برامج الدراسات الثقافية، البرنامج الوطني الفلسطيني، ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية والبرامج السياسية للمنظمات الفلسطينية) ».

وتم انشاء واقامة عدد من دور النشر التي تقوم بطباعة الأعمال الأدبية، والفكرية والمعرفية ». . كذلك فان هناك « (٥٠٠) عنوان في المعدل تظهر. . سنوياً، ومثل هذا العدد من الكتب المطبوعة يفوق نسبة المطبوع في أي بلد آخر من بلدان العالم، مسوباً إلى عدد السكان. هذه الظاهرة الحضارية المتفردة، رغم الاحتلال، تدل على حدة المواجهة وارادة الحياة، والثقة بالمستقبل إن معارض الكتب أصبحت ظاهرة عادية بل واحتفالية. وان معدل ما يباع من الكتاب الواحد يفوق ٢٠٠٠ نسخة في الأسابيع الأولى من صدور الكتاب ».

ومن مظاهر الحرص على الذات الوطنية الفلسطينية، جرى الاستعاضة « عن الجامعات المغلقة بالتدريس في البيوت. أليس [عظيماً] ان ترى مدرساً من جامعة بيت لحم أو بيرزيت ذاهباً إلى غزة لتدريس طالب أو طالبين فرضت عليهما الاقامة الاجبارية . . . . ».

ومن علائم النهوض اقامة [**المهرجان الأدبي الأول**]، وبعد عام [اقامة] **المهرجان الثاني**، آلاف المواطنين أموا المهرجانين وشاركوا في فعاليتهما، و[**اقيمت**] المحاضرات واللقاءات والقراءات الشعرية والندوات والمؤتمرات. [**وفرض على الاحتلال**] شهر المسرح، وليالي بيرزيت، وأسبوع فلسطين، وغيرها من أوجه النضال الثقافي. [**وانشاء**] **مركز النزهة** « **الحكواتي** » الذي تقيم فيه سائر الفرق المسرحية نشاطاتها وفيه تقام الاحتفالات الجماهيرية في المناسبات الوطنية وتقام فيه أيضاً معارض الرسم وحفلات الموسيقى والرقص الشعبي. وتعقد في قاعته أكثر اللقاءات والمؤتمرات، الأمر الذي كان يستفز السلطات فتأمر باغلاقه (حتى. . . **بلغت ١١٠ اغلاقات خلال عام ١٩٨٧ وحدة**) ».

« ولأول مرة في [**الأراضي الفلسطينية المحتلة**] يظهر النشاط المسرحي الذي يقوم على أصول تقنية عالية، استرعت أنظار وتقدير المسرحيين والفنانين، في أوروبا وغيرها من القارات وتحدثت عنها أجهزة الاعلام »(٧٢).

كما جرى تثبيت المؤسسات الوطنية الخاصة بالكتاب والصحفيين والفنانين، رغماً عن أنف

المحتلين الصهاينة، كاتحاد الكتاب والأدباء، ورابطة الصحفيين والمؤسستان اتحدتا في مؤسسة واحدة لاحقاً ورابطة الفنانين التشكيليين، والتجمع المسرحي. وكذلك أقميت الفرق الفنية لاحياء الأغاني والرقصات الشعبية ومشاغل التطريز والقش لحماية التراث الوطني.

وأيضاً من ملامح التطور الواضحة للحركة الثقافية، انتشار الصحافة والمجلات السياسية والأدبية اليومية والأسبوعية والشهرية، اضافة لدور النشر، والتي أكدت ببقائها وتطورها، رغم كل اجراءات القمع، أن ارادة القوى الوطنية الفلسطينية هي الأقوى الأكثر جدارة بالحياة من الاحتلال والمحتلين.

وقد تمكنت الثقافة الوطنية الفلسطينية من التأسيس لسلوك وطني وتقدمي بين أوساط الشباب وبين الطبقات الوطنية المناضلة من أجل تحرير الأرض الفلسطينية، وفضحت وعرت كل مخططات العدو الهادفة لطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية من خلال سرقة التراث والآثار الوطنية، وابرازها أمام العالم وكأنها من التراث « الصهيوني »؛ كما فضحت وعرت مخازي العرب الرسميين، خاصة بعد اجتياح العام ١٩٨٢ وما أصاب الفلسطينيين من مجازر في صبرا وشاتيلا على اثر ذلك. والتي كان انعكاسها واضحاً في الثقافة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج، وتجلت بوضوح في قصيدة الشاعر الكبير محمود درويش (مديح الظل العالي)، والتي دعا فيها الفلسطيني ليقاتل لوحده، نتاج تعمق افلاس السياسة القومية العربية الرسمية، وجاء فيها:

وعليك أن تمشي بلا طرق / وراء، أو أماما أو جنوبا أو شمال / وتحرك بالميزان حين يشاء من وهوك قيدك
ليزنبوك ويأخذوك إلى المعارض كي يرى الزوار مجدك
كم كنت وحدك

وتابع درويش القول: « فانكروك لأنهم لا يعرفون سوى الخطابة والفرار

هم يسرقون الآن جلدك
فاحذر ملامحهم ... وغمدك
كم كنت وحدك، يا ابن أمي
يا ابن اكثر من أب
كم كنت وحدك »

وعن ارتباط العرب بسيدهم الامبريالي: قال درويش: « عرب أطاعوا رومهم
عرب وباعوا روحهم
عرب ... وضاعوا »

وفي موقع آخر يقول: « دعهم يعدون عدوهم وقيودهم
دع كل ما ينهار منهاراً
ولا تقرأ عليهم أي شيء من كتابك »

ويقول عن وحدة حال العرب والصهاينة: « والآن أكملنا رسالتنا

إذ اتحد الشقيق مع العدو

ولم نجد أرضاً نصوب فوقها

دمنا... » إلخ القصيدة.

قصيدة درويش هذه شكلت عنوان مرحلة في حياة الانسان الفلسطي، واضحت الآية التي يحفظها عن ظهر قلب، وأكدت للفلسطيني أن يعتمد على ذاته، على قوته بشكل رئيسي في الظروف الراهنة التي تمر بها حركة التحرر الوطني العربية الرسمية والشعبية وليس ذلك انكاراً لعروبة الفلسطيني ولا لانتمائه القومي، ولا رفضاً للعمق القومي، بل هي أدراك واع لطبيعة المرحلة، حيث لا مجال فيها للمراهنة على البُعد القومي الرسمي، الذي برهنت الأحداث المتتالية على حجم العجز والافلاس الذي بلغه النظام العربي، فضلاً عن عدم تمكن فصائل حركة التحرر الوطني العربية خارج السلطة عن القيام بواجباتها الوطنية والقومية نتاج الأزمة التي تعيشها.

وبالمحصلة استمرت الثقافة الوطنية الفلسطينية تتعمق وتتجذر في الأراضي المحتلة عام ٦٧ وتنتقل من انتصار لانتصار جديد، وكان آخر الانتصارات عشية الثورة الكانونية « عقد مؤتمر القدس العالمي للتراث الشعبي الفلسطيني في مؤسسة دار الطفل العربي بالقدس ما بين ١٦ ـ ٢٢ آب ١٩٨٧ تحت اشراف مركز احياء التراث في الطيبة وبالتعاون مع جمعية الدراسات العربية في القدس ولجنة أبحاث جمعية انعاش الأسرة في البيرة، ومؤسسة دار الطفل العربي في القدس.

ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه سواء في الأراضي المحتلة أو داخل الخط الأخضر وقد شارك فيه نخبة من المحاضرين الفلسطينيين والأجانب »(٧٣).

ورغم أية ملاحظات يمكن أن تسجل على هذا المؤتمر يبقى يشكل أحد محطات النهوض في الثقافة الوطنية الفلسطينية عموماً ومناطق ٦٧ خصوصاً. هذا النهوض انعكس وعياً وتبلور تجسيداً للملامح الأكثر تقدمية للشخصية الوطنية الفلسطينية، وشكل مساهمة خلاقة في انتقال الانسان الفلسطيني من حالة نوعية إلى حالة نوعية جديدة، هي حالة الاستعداد للثورة الكانونية المجيدة في ١٩٨٧، حيث بات الاصطفاف الطبقي الوطني جلياً وواضحاً، كافة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية أمست في الخندق الوطني باستثناء شريحة الكمبرادور وفئات من البرجوازية الكبيرة، ويمكن الجزم على ضوء ممارسات العدو الصهيوني، التي تفوق أحياناً طاقة هذه البرجوازية، بأن جزءاً منها أصبح أكثر اقتراباً من قوى الثورة الوطنية وبالتالي أكثر ابتعاداً عن العدو، ولكن هذه الشريحة لا يمكن الركون إليها، ومع ذلك فان الاستفادة من وقوفها إلى جانب قوى الثورة ولو بتردد، أو حتى في موقع المحايد، أمر في غاية الأهمية، وهي بالضرورة ستنتقل إلى مواقع الثورة وتركب الموجة الوطنية إذا مالت الكفة لصالحها.

أيضاً هناك حفنة العملاء الذين باعوا أنفسهم منذ زمن بعيد للاحتلال، هؤلاء من طبقات

مختلفة ولكنهم محدودو الأثر، ولا يمكن لهم التأثير على مجرى الأحداث، ونتيجة نفوسهم المريضة والضعيفة فليس من المستغرب ان يعلنوا «ولاءهم» للثورة [ولاء شكلي، كاذب] في ظروف النهوض الوطني العارم، وبالضرورة مطلوب من قوى الثورة استثمار تراجع هذا النفر من العملاء سياسياً واعلامياً وجماهيريا.

خلاصة:

في ضوء هذا الاصطفاف الوطني الكبير بات الوضع محتدماً، حاراً وخانقاً، فالجماهير الوطنية من أقصاها إلى أقصاها تتحرك نحو أعمالها. ولكن، كأن «الطير فوق رؤوسها!»، كأنها بانتظار شيء ما، تتصدى بعنف لممارسات العدو، لم تعد تأبه له كثيراً، وتنظر إليه باستخفاف.. الدم يسري في عروقها حاراً، يتدفق بقوة من وإلى القلب الفلسطيني النابض.. تتحرق ألماً وغضباً لما يجري ضد الفلسطيني في مخيمات لبنان، وتلعن صباح مساء «قومية الأنظمة المهترئة» التي تكمل مع العدو مخطط التصفية للوجود الفلسطيني وبندقيته المقاتلة... وزادها تفاؤلاً وقوة انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني، الدورة التوحيدية، التي عززت روح التضامن والتكافل بين أبناء الشعب الفلسطيني، فما ان حانت اللحظة حتى كانت الثورة الشعبية في كانون الأول (ديسمبر) ٨٧ .



هوامش الفصل الثالث

١ ـ محيو، سعد. فلسفة القرار ٢٤٢ ـ السياسة الاميركية بين الثابت والمتحول. معهد الانماء العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥ . ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

٢ ـ المصدر السابق. ص ١١١ .

٣ ـ المصدر السابق. ص ١١٠ .

٤ ـ شؤون عربية. العدد ٥٦ . مصدر سابق. ص ٢٢٨ .

٥ ـ جواد، سعيد. النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ . دار ابن خلدون. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٧٩ . ص ١٠٧ .

٦ ـ سعد، أحمد صادق / ياسين، عبد القادر. «الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠». الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين. الطبعة الأولى. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥ . ص ١٣١ .

٧ ـ قضايا الساعة. أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ . مصدر سابق. ص ٢٨/٢٧ انظر مهدي عبد الهادي ـ المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول الأساسية ٣٤ ـ ٧٤ . ص ٣٣٨ .

٨ ـ سمارة، عادل. احتجاز التطور. مصدر سابق. ص ٦٥ .

٩ ـ أبو عمرو، د. زياد. مقدمة في دراسة التركيب الطبقي والنخبة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨/١٩٨٦ ـ محاضرة ألقيت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢ في الملتقى الفكري العربي بالقدس. ص ١ .

١٠ ـ الكاتب المقدسية. العدد ٨٦ . مصدر سابق. ص ٧٤ .

١١ ـ التقرير التنظيمي ـ العسكري، الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. نيسان ١٩٨١ ـ وثيقة داخلية. ص ١٧٠ .

١٢ ـ قضايا الساعة. أيلول (سبتمبر) ٨٧ . مصدر سابق. ص ٣٠ ـ ٣١ .

١٣ ـ المصدر السابق. ص ٣١ .

١٤ ـ المصدر السابق. ص ٤٨ .

١٥ ـ المصدر السابق. ص ٤٨ .

١٦ ـ المصدر السابق. ص ٤٨ .

١٧ ـ حبش، د. جورج. النظام العربي القائم.. والحالة الفلسطينية ـ مجلة الهدف، العدد ٩٤٣، ١٩٨٩/١/٢٢ . ص ٧ .

١٨ ـ الحسن، خالد. الانتفاضة الفلسطينية ـ الثورة الشعبية. متى ؟ لماذا . وإلى أين ؟. سلسلة دراسات صامد الاقتصادي. أوراق سياسية «١٢» ١٩٨٨ . ص ٨٤ .

١٩ ـ المصدر السابق. ص ١٥٤ / انظر مجلة المصور القاهرية، ١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨ .

٢٠ المصدر السابق. ص ١٥٢ ـ ١٥٣ .

٢١ ـ قضايا الساعة. أيار (مايو) ١٩٨٧ . مصدر سابق. ص ٥٨ .

٢٢ ـ المصدر السابق. ص ٥٢ .

٢٣ ـ سعد، أحمد صادق / ياسين، عبد القادر. الحركة الوطنية الفلسطينية. . مصدر سابق. ص ١٣٥ .

٢٤ ـ المصدر السابق. ص ١٣٣ .
٢٥ ـ قضايا الساعة أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ . مصدر سابق. ص ١٩ .
٢٦ ـ المصدر السابق. ص ٣٩ .
٢٧ ـ المصدر السابق. ص ٤٣
٢٨ ـ المصدر السابق. ص ٦٥ .
٢٩ ـ المصدر السابق. ص ١٧ .
٣٠ ـ المصدر السابق. ص ٤٧ .
٣١ ـ المصدر السابق. ص ١٨ .
٣٢ ـ المصدر السابق. ص ١٩ .
٣٣ ـ حبش، د. جورج. مجلة الهدف العدد ٩٥٢ . مصدر سابق. ص ٧
٣٤ ـ الشريف، د. ماهر، الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن ـ مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى ١٩٨٨ . ص ١١٢ ـ ١١٣ .
٣٥ ـ جواد، سعيد. النهوض الوطني الفلسطيني. . مصدر سابق. ص ١٢ / صحيفة «القدس» المقدسية ٧٤/١١/٨
٣٦ ـ المصدر السابق. ص ١١ .
٣٧ ـ المصدر السابق. ص ١٢ .
٣٨ ـ الحسن، خالد الانتفاضة الفلسطيني ـ الثورة الشعبية. . مصدر سابق. ص ١٦٠
٣٩ ـ جواد، سعيد، النهوض الوطني. . مصدر سابق. ص ٣
٤٠ ـ المصدر السابق. ص ١١٢ .
٤١ ـ المصدر السابق. ص ١٢٨ .
٤٢ ـ المصدر السابق. ص ١٦٥ ـ ١٦٦ / انظر صحيفة هآرتس ١٩٧٦/٣/٢٥
٤٣ ـ يوسف، يحيى. فلسطين الأرض. . مصدر سابق. ص ٨٢ ـ ٨٣ .
٤٤ ـ قضايا الساعة أيلول (سبتمبر) ٨٧ . مصدر سابق. ص ٤٢ / أنظر « نهوض ومهمات النضال في المرحلة الراهنة ـ منشورات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
٤٥ ـ عايد، خالد. انتفاضة فلسطين الدائمة. جريدة السفير اللبنانية ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ .
٤٦ ـ جفال، د. مصطفى. الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية. . مصدر سابق. ص ١٣٨ .
٤٧ ـ المصدر السابق. ص ١٣٥ .
٤٨ ـ قضايا الساعة. أيلول [سبتمبر] ٨٧ مصدر سابق. ص ٥٥ .
٤٩ ـ المصدر السابق. ص ٥٦ .
٥٠ ـ المصدر السابق. ص ٥٧ .
٥١ ـ المصدر السابق. ص ٥٧ .
٥٢ ـ المصدر السابق. ص ٦١ .
٥٣ ـ حبش، د. جورج. مجلة الهدف العدد ٩٥٢ . مصدر سابق. ص ٧
٥٤ ـ الغنيمي، زينب. مجلة بلسم. العدد ١٤٢ . ص ٦٤ .
٥٥ ـ قضايا الساعة. أيلول [سبتمبر] ٨٧ . مصدر سابق. ص ٦٢ .
٥٦ ـ المصدر السابق. ص ٢٣ .
٥٧ ـ المصدر السابق. ص ٢٠ .
٥٨ ـ الهدف. ٣/ ٤/ ١٩٧١/ أنظر مصدر سابق. ص ٢٤ .
٥٩ ـ الازعر، محمد خالد ـ المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ . دار المستقبل العربي القاهرة. الطبعة الأولى

١٩٨٧ . ص ٧٤ ـ ٧٥/ أنظر هاعولام هازيه ٣/ ٨/ ١٩٧١ .

٦٠ ـ سعد، أحمد صادق / ياسين، عبد القادر، الحركة الوطنية الفلسطينية. مصدر سابق ص ١٣٦ .

٦١ ـ حبش، د. جورج حول مشكلات العمل الفلسطيني ـ لقاء ـ مجلة شؤون فلسطينية. العدد ٥ . ص ٤٤ .

٦٢ ـ قضايا الساعة. أيلول (سبتمبر) ٨٧ . مصدر سابق. ص ٢٦ .

٦٣ ـ هواري، هشام. ملاحظات حول الانتفاضة في الأرض المحتلة خلال العام ١٩٧٦ . مجلة شؤون فلسطينية. العدد ٦٧ . السنة ١٩٧٧ . ص ٩٧ ـ ٩٨ .

٦٤ ـ قضايا الساعة. أيلول (سبتمبر) ٨٧ . مصدر سابق. ص ٤٩ .

٦٥ ـ المصدر السابق. ص ٥٠/ أنظر يديعوت احرونوت ٢٧/ ٤/ ١٩٧٩ .

٦٦ ـ المصدر السابق. ص ٦٥ .

٦٧ ـ المصدر السابق. ص ٧٥ .

٦٨ ـ كوروبنيكوف، مكسيم/ ترجمة د. نزار عيون السود علم نفس المعركة الحديثة. سومر للدراسات والنشر والتوزيع ـ نيقوسيا ـ الطبعة الأولى ١٩٨٧ . ص ١٣٣ .

٦٩ ـ المصدر السابق. ص ١٤٢ .

٧٠ ـ مروة، كريم. المقاومة. دار الفارابي. بيروت. الطبعة الأولى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ . ص ٢١٥ .

٧١ ـ الكاتب المقدسية. العدد ٨٦ ـ مصدر سابق. ص ١٢٠ .

٧٢ ـ صامد الاقتصادي ـ العدد ٧٤ . مصدر سابق. ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

٧٣ ـ الكاتب المقدسية. العدد ٩٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧ . ص ٦٤ .



خاتمة

إن سفر هذا الكتاب في التاريخ والأحداث الفلسطينية المعاصرة، إضافة للمحة التاريخية لمسار الصراع العربي ـ الصهيوني، أمكنه إلى حد كبير ان يقدّم صورة مكثفة عن رحلة الكفاح الفلسطينية المعقدة والشائكة. حيث لامس من خلالها مستويات الصراع المركبة التي على الفلسطيني ان يخوض غمارها دون تردد لأنها مفروضة عليه ولم يخترها. فهناك الصراع التناحري، صراع الوجود مع العدو القومي والطبقي في آن ممثلاً في الكيان الصهيوني التجسيد الحي لمصالح المنظمة الصهيونية العالمية واقطاب الامبريالية. وهذا الصراع كما أظهرت شواهد الأحداث ومعطيات الصراع طال ويطال كل أوجه الوجود، ولم يترك جانباً من جوانب الحياة. ولا يبدو في الأفق ان هناك مجال للخروج من دوامة هذا الصراع إلاّ بانتصار أحد الطرفين، أحد المشروعين فأما المشروع القومي النهضوي العربي بكل ملامحه الديمقراطية والتقدمية وأما المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني القائم على أسس ظلامية مزيج من العنصرية والرجعية المحافظة التي تربطها صلة رحم مع أمهات الفاشية في العالم.

ولا يمكن مجابهة هذا المشروع الظلامي الصهيوني من خلال طريق الانحناء وتقديم التنازلات السياسية، وانما من خلال المجابهة العنفية لهزّ وزعزعة أسسه. وهذا لا يلغي استخدام كل أشكال النضال، بل العكس صحيح، يؤكد استخدامها لكن على أن تصب في صالح المجابهة العنفية المسلحة، لأنها الأسلوب الأنجع والأمثل لوضع حد لآلام الجماهير الفلسطينية والعربية.

كما واجه الفلسطينيون صراع تناحري من شاكلة أخرى، تمثل في الصراع مع أنظمة الرجعية العربية المرتبطة بعجلة المخططات السياسية والاقتصادية الامبريالية، وباتت في السنوات الأخيرة أكثر وضوحاً في ارتباطها المباشر مع المخطط الصهيوني نفسه.

وهذا الصراع لا يمكن أن يتوقف، حتى وإن بدا أنه اتخذ شكل الهدنة غير المعلنة، أو حاولت بعض أطرافه أن « تبدي » نوعاً من « التعاطف » مع المسألة الفلسطينية. فهذه المواقف ليست نابعة من القناعة بسلامة وعدالة القضية الفلسطينية، بل املتها ظروف اللحظة السياسية. ظروف الأزمة والحصار التي تعيشها الثورة الفلسطينية، ولكن لأهمية الورقة الفلسطينية الاستراتيجية في العملية السياسية أخذت بعض الأنظمة طريق المناورة والتحايل بهدف سحب البساط من تحت أقدام الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. الأمر الذي يؤكد، ان خيار الصراع مع هذه الأنظمة ما زال قائماً، ولن تغطيه كل الغرابيل المنحولة والمثقوبة لأن اشعة

الشمس من احابيل واكاذيب هذه الانظمة.

ولا يعني هذا الموقف دعوة لعدم الاستفادة من فترات الهدنة والاستراحة من شرور هذه الأنظمة، ولكن يجب ان لا يتم خداع النفس والشعب، كما لا يجب أن تعمي البعض من القيادات الفلسطينية فتات « الديمقراطية » والاقامة « المريحة ». فمن تأسس وترعرع على الباطل فلن يصبح يوماً صالحاً، وقادم الزمان والأحداث سيجلي هذه الحقيقة.

فضلاً عن ان الفلسطيني يعيش صراع التشتت والتشرذم العمودي والأفقي، وهذا الشكل من الصراع مرتبط أشد الارتباط مع الصراع الأساسي مع صراع الوجود. ولكن يواجه الفلسطيني في بلدان الشتات جملة من الارباكات والاشكاليات المتعددة بدءاً من الاقامة والسفر والعمل والدراسة والمهات.. الخ، وجميعها عناصر يعيشها الفلسطيني وتلقي بثقلها على كاهله، ولكنها بالضرورة تضاعف من رفضه لكل عوامل الصهر والقهر للذات الوطنية الفلسطينية.

وهناك الصراع السياسي والاجتماعي الفلسطيني ـ الفلسطيني، وهذا الصراع رغم طابعه الثانوي إلّا أنه اتخذ في أوقات عديده شكل الاحتراب الداخلي، وقد يتخذ مثل هذا الشكل لاحقاً في حال لم تتمكن القوى الوطنية الفلسطينية ان تضبط حركة الصراع وتلغّب الأساسي والرئيسي على الثانوي.

مع ذلك، اثبتت الأحداث ان النسيج الوطني الفلسطيني عميق الترابط، وأواصر عراه لا تنفصم، ولا يمكن أن تنفصم مهما حدث، ولن تحول كل المعيقات الموضوعية دون تواصل عمل هذا النسيج والجسد كوحدة واحدة.

وكما رأينا، فإن أطراف وأجزاء الجسد الفلسطيني في الداخل والخارج عملت وما زالت تعمل، وستعمل في المستقبل كبنيان واحد، يتحرك كل جزء إيجاباً أو سلباً مع تحرك الأجزاء الأخرى. وتتكافل الأجزاء بتحمل المسؤولية الوطنية، فعندما ضاقت مساحة الفعل أمام الظاهرة العلنية في الخارج، رأينا أن الداخل الفلطسيني وسع مساحة الفعل... وهكذا دواليك.

بديهي التأكيد، أن التكامل والتساند كان في البداية يتخذ الشكل العفوي، ولكن في سياق تطور العملية التحررية الوطنية. اتخذ طابعاً واعياً ومنظماً، الأمر الذي يدلل على ان الكفاح الوطني الفلسطيني ارتقى درجات متقدمة في سُلم النضال على طريق تحقيق هدف الحرية والاستقلال، وثورة كانون (الانتفاضة الشعبية) تؤكد هذه الحقيقة.

ولن تلغي هذه الحقيقة الظروف المحيطة بالنضال الوطني الفلطسيني راهناً، مهما كانت سوداويتها وبشاعتها، حتى ولو هُزمت وانحسرت الانتفاضة، فلن يعود التاريخ للوراء، وإذا كان لا بد من العودة خطوة للوراء تحت ضغط الظروف الموضوعية القاهرة، فإنها عودة مؤقتة وكتمهيد لعملية تقدم جديدة.

ومن يعتقد أن الصراع العربي ـ الصهيوني حط رحاله، فهو مخطأ ولا يرى أكثر من أرنبة أنفه،

حتى ولو أراد بعض المهزومين العرب هذا، فإن العدو الصهيوني ـ الامبريالي لن يقبل بأقل من تبديد وتدمير أسس المشروع القومي النهضوي العربي، وهذا ما لا يقبله الوطنيون العرب، وسيعملون بالضرورة على وضع حدٍّ لمهزلة الاستسلام العربية الرجعية، وسينهضون بمشروعهم القومي ويعيدون الوجه الحضاري المشرق للأمة العربية وعندئذ لن يكون وجود للمشروع الظلامي الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني.



المصادر

١) مرسي، د. فؤاد. الاقتصاد السياسي الاسرائيلي ـ دار الوحدة للطباعة والنشر. بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣ .

٢) توما، د. اميل. ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية ـ دار الأسوار ـ عكا ـ الطبعة الثالثة .

٣) توما، د. اميل، جذور القضية الفلسطينية ـ دار الكاتب .

٤) نخلة، د. كامل محمود ـ فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩ . المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ـ طرابلس ـ ليبيا ـ الطبعة الثانية ١٩٨٢ .

٥) أبو النمل، د. حسين، الاقتصاد الاسرائيلي. مركز دراسات الوحدة العربية ـ الطبعة الأولى بيروت ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ .

٦) أبو النمل، د. حسين ـ مخطوط « نحو فهم أدق وأعمق للكيان الصهيوني ». المخطوط مكون من جزئين ويضم ٢٢٩ صفحة، مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كبير الحجم.

٧) الغول، عمر حلمي، عصبة التحرر الوطني في فلسطين ـ نشأتها وتطورها ودورها ـ ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨ دار مختارات ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ .

٨) أمين، بديعة، المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ـ دار الطليعة. بيروت ـ الطبعة الأولى اكتوبر ١٩٧٤ .

٩) علوش، ناجي، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام اليهود والصهيونية ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ ـ مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير ـ بيروت ورابطة الأدباء ـ الكويت.

١٠) عبد الرحمن، د. أسعد ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ جذورها. تأسيسها. مساراتها ـ مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير ١٩٨٧ .

١١) سمارة، عادل ـ احتجاز التطور ـ دراسة نقدية لأدبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة والقطاع

'. EL.HATAT Office -For News and Publication - Jerusalem 1987

١٢) سمارة، عادل / وشحادة، عودة، اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية ـ دار الأسوار ـ عكا ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٨ .

١٣) أبو عمرو، د. زياد. مقدمة في دراسة التركيب الطبقي والنخبة السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨ ـ

١٩٨٦ ـ محاضرة القيت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢ في الملتقى الفكري العربي بالقدس.

١٤) محيُو، سعد ـ فلسفة القرار ٢٤٢ ـ السياسة الامريكية بين الثابت والمتحول ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٥.

١٥) الحسن، خالد ـ الانتفاضة الفلسطينية ـ الثورة الشعبية متى ؟ لماذا ؟ وإلى أين ؟ ـ سلسلة دراسات صامد الاقتصادي. أوراق سياسية « ١٢ » ١٩٨٨.

١٦) الشريف، د. ماهر ـ الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن ـ مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ـ الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

١٧) أبو جهاد ـ أحاديث عن الانتفاضة ـ تقرير عن الوطن المحتل. مقدم إلى المجلس المركزي المنعقد في تونس في ٥ ـ ١٩٨٧/١٠/٦ ـ الاعلام الموحد التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

١٨) الغوري، اميل ـ فلسطين عبر ستين عاماً ـ دار النهار للنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٢.

١٩) النتشة، رفيق شاكر / ياغي، د. اسماعيل أحمد / أبو علية، د. عبد الفتاح ـ تاريخ مدينة القدس ـ دار الكرمل للنشر والتوزيع ـ عمان ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤.

٢١) ياسين، عبد القادر ـ كفاح الشعب الفلسطيني حتى العام ١٩٤٨، دار الجليل، دمشق، الطبعة الثالثة ١٩٨٤.

٢٢) سعد، أحمد صادق / ياسين، عبد القادر ـ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠ ـ الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ـ الطبعة الأولى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥

٢٣) جواد، سعيد ـ النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والجليل ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٧٩.

٢٤) جفال، د. مصطفى ـ الطبقة العاملة الفلسطينية والحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٧٩/٧/١.

٢٥) صايغ، روز ماري / بيرتيز، دون / ترجمة عدنان عبد الرحيم ـ الشعب الفلسطيني البنية الاجتماعية والظروف الاقتصادية ـ اصدار حركة « فتح »، مكتب التعبئة والتنظيم، لجنة الدراسات ١٩٧٨/٥/١.

٢٦) هلال، جميل ـ الضفة الغربية. التركيب الاجتماعي والاقتصادي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤ ـ مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ـ كانون ثاني (يناير) ١٩٧٤ ـ بيروت.

٢٧) بركات، د. نظام محمود ـ الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ الطبعة الأولى ـ شباط (فبراير) ١٩٨٨.

٢٨) ملقا، فيكتور / نقله عن الفرنسية عصام عسيران ـ مناحيم بيغن ـ التوراة.. والبندقية ـ المكتبة الثقافية ـ بيروت، توزيع مكتبة الكويت المتحدة ١٩٧٩.

٢٩) يوسف، يحيى ـ فلسطين الأرض: الغزوة الصهيونية.. والمقاومة ـ منشورات الهدف آذار

(مارس) ١٩٨٨ .
٣٠) الخالدي، كمال - الأرض في الفكر الاجتماعي الصهيوني ١٩٤٨ - ١٩٧٣ - الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين - الطبعة الأولى ١٩٨٤ .
٣١) مروه، كريم - المقاومة - دار الفارابي - بيروت - الطبعة الأولى، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥ .
٣٢) كوروبنيكوف، مكسيم / ترجمة د. نزار عيون السود - علم نفس المعركة الحديثة - سومر للدراسات والنشر والتوزيع - نيقوسيا - الطبعة الأولى ١٩٨٧ .
٣٣) الأزعر، محمد خالد - المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ - دار المستقبل العربي - القاهرة.
٣٤) أبو زنيد، سمير - بحث اقتصادي يتعلق بالصناعة الوطنية في الأراضي المحتلة - البحث بدون عنوان وبدون ناشر.

وثائق وتقارير:

٣٥) دائرة الثقافة - منظمة التحرير الفلسطينية - وثائق فلسطين - مائتان وثمانون وثيقة مختارة ١٨٣٩ - ١٩٨٧ .
٣٦) تقرير عن « الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٧ - ١٩٨٠ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا .
٣٧) التقرير التنظيمي - العسكري - الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نيسان (ابريل) ١٩٨١ .
٣٨) برنامج فرع الأرض المحتلة التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - أبرز المشكلات التي تواجهها جماهيرنا داخل الأرض المحتلة، ١٩٨٧/٧/٣١ .
٣٩) تقرير يتناول أبرز المستجدات في الوطن المحتل - أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ - يصدر عن فرع الأرض المحتلة التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٤٠) تقرير يتناول أبرز المستجدات في الوطن المحتل، منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ - نهاية آذار (مارس) ١٩٨٧ - يصدر عن فرع الأرض المحتلة التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٤١) تقرير يتناول أبرز المستجدات في الوطن المحتل ٨/١٥ - ١٩٨٧/١١/١ ؛ يصدر عن فرع الأرض المحتلة التابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٤٢) « نهوض ومهمات النضال في المرحلة الراهنة » - منشورات الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين .
٤٣) مذكرة حول الارهاب الصهيوني المنظم ضد الشعب الفلسطيني - وزعته م.ت.ف في ١٩٨٤/٥/٣١ .
٤٤) شهادة الدكتور الجراح أحمد اليازجي عن الأيام الأولى من الانتفاضة الشعبية - يعمل في مستشفى

الشفاء بغزة.

الدوريات الفصلية والشهرية:

٤٥) مجلة « شؤون فلسطينية » العدد (٣) تصدر شهرياً عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت.

٤٦) مجلة « شؤون فلسطينية » العدد (٥) ـ تصدر شهرياً عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت.

٤٧) مجلة « شؤون فلسطينية » العدد (٦٧) ـ ١٩٧٧ تصدر شهرياً عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت.

٤٨) مجلة « الكاتب » العدد (٨٦) ـ حزيران ١٩٨٧ ـ القدس.

٤٩) مجلة « الكاتب » ـ العدد (٩٠) تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧ ـ القدس.

٥٠) مجلة « قضايا الساعة » ـ نشرة لمرة واحدة ـ أيار (مايو) ١٩٨٧ ـ اصدار المركز العربي للدراسات والنشر ـ القدس.

٥١) مجلة « قضايا الساعة » نشرة لمرة واحدة ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ ـ اصدار المركز العربي للدراسات والنشر ـ القدس.

٥٢) « قضايا الساعة » ـ نشرة لمرة واحدة ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ـ اصدار المركز العربي للدراسات والنشر ـ القدس.

٥٣) مجلة « الفكر الديمقراطي » ـ العدد (٣) صيف ١٩٨٨ ـ نيقوسيا.

٥٤) مجلة « صامد الاقتصادي » ـ مفقود رقم العدد وتاريخ صدوره ـ المادة بعنوان « الدراسة القطرية للوطن المحتل (الضفة الغربية وقطاع غزة) ـ هذه الدراسة قدمت إلى المؤتمر السادس للمنظمة العربية للتنمية الصناعية.

٥٥) مجلة « صامد الاقتصادي » العدد (٧٤) تشرين الأول (اكتوبر) والثاني (نوفمبر) وكانو الأول (ديسمبر) ١٩٨٨.

٥٦) مجلة « بلسم » العدد (١٤٢) ـ تصدر عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

٥٧) مجلة « شؤون عربية » العدد (٥٥) أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ ـ تصدر عن جامعة الدول العربية.

٥٨) مجلة « شؤون عربية » العدد (٥٦) كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ ـ تصدر عن جامعة الدول العربية.

٥٩) مجلة « الوحدة » فكرية ثقافية شهرية ـ العدد (٤٨) أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ . تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية.

٦٠) مجلة « قضايا فكرية » ـ الكتاب السادس ـ نيسان (ابريل) ١٩٨٨ ـ تصدر عن دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة.

المجلات والصحف الأسبوعية واليومية

٦١) نشرة « الانتفاضة » عدد خاص (١٢) تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الأراضي المحتلة ١٤/١٢/١٩٨٨ .
٦٢) مجلة « الهدف » تاريخ ٣/١٢/١٩٧١ .
٦٣) مجلة « الهدف » ـ العدد (٩٤٣) ٢٢/١/١٩٨٩ .
٦٤) مجلة « الهدف » ـ العدد (٩٥٢) ٢٦/٣/١٩٨٩ .
٦٥) جريدة « الفجر » المقدسية ـ تاريخ ٨/٩/١٩٨٦ .
٦٦) جريدة « السفير » اللبنانية ـ تاريخ ١٨/١/١٩٨٨ .
٦٧) مجلة « المصور » المصرية ـ تاريخ ١ نيسان (ابريل) ١٩٨٨ .
٦٨) جريدة « البيان » الاماراتية تاريخ ٢٨/١١/١٩٨٧ .
٦٩) صحيفة « هاعولام هازية » الاسرائيلية تاريخ ٣/٨/١٩٧١ .
٧٠) صحيفة « يديعوت احرونوت » الاسرائيلية تاريخ ٢٧/٤/١٩٧٩ .

مصادر أجنبية :

٧١) Uri Davis – Isreel – Aparthied – London 1987 Zed publication.



الفهرس



صدر للمؤلف

١ ـ عصبة التحرر الوطني في فلسطين ـ نشأتها، موقعها ودورها ـ ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨ صادر عن دار مختارات ـ بيروت ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ .

٢ ـ الانتفاضة ـ ثورة كانون: انجازات . . وآفاق، عن دار عيبال للدراسات والنشر ـ قبرص ـ آذار (مارس) ١٩٩٠ .

٣ ـ وله العديد من المقالات والدراسات المنشورة في الصحافة الفلسطينية والعربية.







- عمر حلمي الغول.

- مواليد مدينة غزة - ١٩٥١ .
- حاصل على ماجستير في العلوم السياسيه من اكاديمية العلوم الاجتماعية وادارة المجتمع - صوفيا - بلغاريا.
- عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.
- عضو اتحاد الكتاب العرب.
- مدير تحرير مجلة «الهدف».